المياه العربية وإسرائيل

إعداد

أسامة عبد الرحمن

على سبيل التقديم

أحيانًا حين نتكلم عن ندرة المياه أو حروب المياه، نتحدث عنها وكأنها أمر بعيد عنا، مع أن كثيراً من المؤشرات تؤكد أن الدول العربية مقدمة على خطر الشح المائي، فـ ٩٠% من المنطقة العربية من المناطق الجافة، كما أن ثماني دول غير عربية تتحكم في ٨٥% من الموارد المائية العربية .

كما أن هناك تراجعًا ملحوظًا في حصة الفرد العربي من المياه؛ إذ كان متوسط نصيبه يصل إلى ٣٨٠٠م٣ سنوياً في عام ١٩٥٠ فانخفض إلى ١٠٢٧ م٣ في عام ١٩٩٦، والآن أصبح أقل من ١٠٠٠ م٣، بينما يقترب مثيله الأفريقي من ٥٥٠٠ م٣ سنوياً، والآسيوي من ٣٥٠٠ م٣ سنوياً، ومن المتوقع أن ينخفض متوسط نصيب الفرد العربي من المياه إلى ٤٦٤ م٣ سنوياً بحلول عام ٢٠٢٥ .

إن الوضع المائي في الدول العربية المجاورة لإسرائيل، وبالأخص لبنان وسورية وفلسطين يزداد سوءاً في ظل عدم وجود اتفاقية لتسوية الحقوق المائية بينها وبين إسرائيل، حيث تستثمر الأخيرة الوقت لنهب أكبر قدر من المياه العربية مما يتطلب تحركاً مثمراً بدلاً من الصمت المطبق من أصحاب القرار في الدول العربية بالرغم من استمرار تجدد تحذير الهيئات والمؤسسات العربية والمختصين العرب من استمرار

الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية إلا إن ذلك لم يجد أذانا صاغية بشكل واضح من قبل المسئولين العرب،وذلك فى الحقبة الديكتاتورية التى لم يكن يعنيها الرعية ولم يدر فى خلدها إلا ذات الراعى أما وقد أصبحت الشعوب العربية فى حالة من الوعى وإدراك كيفية المطالبة بالحقوق حتى لو أدى ذلك إلى الموت فى سبيله فلا أظن أن الوضع سيكون مماثلاً لما كان فلو دام الوضع على ما هو عليه من تأجيل الخوض في قضايا المياه بشكل جدي من قبل المسئولين العرب فهذا قد يجر المنطقة إلى حروب مائية ربما تكون أكثر شراسة من كل الحروب السابقة في المنطقة .

المؤلف

الباب الأول
المصادر – الأوضاع المائية

أهمية موضوع المياه

يكتسب موضوع المياه أهمية خاصة في الوطن العربي بالنظر لندرة المتاح منها كمياه للشرب وطبقاً للمؤشر الذي يقضي بأن أي بلد يقل فيه متوسط نصيب الفرد فيه من المياه سنوياً عن ١٠٠٠- ٢٠٠٠ متر مكعب يعتبر بلداً يعاني من ندرة مائية، فان ١٤ بلداً عربياً تقع ضمن فئة البلدان ذات الندرة المائية وهذه الندرة في المياه تتفاقم باستمرار بسبب زيادة معدلات النمو السكاني العالية ويوضح تقرير البنك الدولي لسنة ١٩٩٣ أن متوسط نصيب الفرد السنوي من الموارد المائية المتجددة والقابلة للتجدد في الوطن العربي مع استبعاد مخزون المياه الكامنة في باطن الأرض سيصل إلى ٦٦٧ متراً مكعباً في سنة ٢٠٢٥ بعدما كان ٣٤٣٠ متراً مكعباً في سنة ١٩٦٠، أي بانخفاض بنسبة ٨٠% أما معدل موارد المياه المتجددة سنوياً في المنطقة العربية فيبلغ حوالي ٣٥٠ مليار متر مكعب، وتغطي نسبة ٣٥% منها عن طريق تدفقات الأنهار القادمة من خارج المنطقة، وتحصل الزراعة المروية على نصيب الأسد من موارد المياه في العالم العربي، حيث تستحوذ في المتوسط على ٨٨%، مقابل ٦.٩% للاستخدام المنزلي، و٥.١% للقطاع الصناعي وقد حدد معهد الموارد العالمية منطقة الشرق الأوسط بالمنطقة التي بلغ فيها عجز المياه درجة الأزمة، وأصبحت قضية سياسية بارزة، خاصة على امتداد أحواض الأنهار الدولية .

في النصف الثاني من القرن العشرين، حدثت تطورات صناعية وتكنولوجية أو عمرانية سكانية هائلة رافقها استغلال كبير للأراضي والموارد المائية المتوافرة وقد حدثت هذه التطورات بنسب مختلفة في عالمنا العربي، حيث تزايد عدد السكان بشكل هائل، وأصبحنا بحاجة إلى ما يسمى بالأمن الغذائي ويكفي أن نعرف أن الصادرات الزراعية العربية كانت تغطي أقل من ٢٤ % من الواردات الزراعية عام ١٩٩٨، وأن العجز في الميزان التجاري الزراعي لذلك العام بلغ ٢١.٦ مليار دولار في هذه الدول ،هذه الأرقام تظهر الصورة الهشة للأمن الغذائي العربي، ومدى التبعية الغذائية العربية وارتباطها بالخارج ولكي يتوفر الأمن السياسي لأية دولة لابد أن يكون مدعوماً بالأمن الغذائي، ولكي يتحقق لا بد من توفر الاكتفاء الذاتي والقيام بعملية تنمية متكاملة ولتنفيذ مشاريع التنمية، والزراعية منها على وجه الخصوص، لابد من توفير الموارد المائية والمحافظة عليها، أو بالأحرى تحقيق الأمن المائي.

إن العجز الهائل في الميزان الغذائي في الدول العربية، تلزمه كميات هائلة من المياه لتغطيته وكلما مرّ الزمن ودارت عجلة التطور والتنمية وزاد عدد السكان، فإن الموارد المائية القليلة في العالم العربي سوف تعجز عن تلبية الاحتياجات وفي هذه الحالة سوف يتم تغطية العجز المائي بمزيد من استيراد المواد الغذائية مما يزيد العجز عن تحقيق الأمن الغذائي.

والمشكلة أعقد في الشرق العربي، إذ يكفي أن نلاحظ أن معظم المياه السطحية القادمة إلينا تتمثل فى الأنهار الرئيسية الثلاثة: دجلة والفرات والنيل، ومنابع هذه الأنهار تقع خارج حدود الدول العربية ولا يمكن لهذه الدول أن تتحكم بمنابع دجلة والفرات القائمة في تركيا، ولا في المشاريع الهائلة المتمثلة فى السدود الضخمة المقامة عليها كما هو حادث في تركيا وبالتالي فالأمن المائي لهذه الدول مخترق ومن الممكن أن يؤدي إلى معارك على موارد المياه، وكذلك الأمر بالنسبة لنهر النيل، بل هو أعقد، لكون منابع النيل تقع في أثيوبيا وغيرها من الدول الأفريقية.

أما على الصعيد الداخلي في هذه المنطقة، فتوجد عدة أنهار داخلية مهمة مثل العاصي والليطاني ونهر الأردن الذي يعتبر من أهمها، ومعظم منابعه في سوريا ولبنان لكن إسرائيل تستأثر بالقسم الأكبر من مياهه، إما بالسرقة أو باستخدام سياسة القوة لذا فإن الدول العربية الشرقية في حالة لا تحسد عليها، وهي مضطرة أن تحقق حماية لأمنها المائي .

ومن الواضح مدى الترابط بين الأمن الغذائي والأمن المائي، وهذا الأخير بحاجة إلى استراتيجيه عسكرية وعوامل قوة لتأمين الحفاظ عليه وهذه العوامل لن تتوفر في ظل أنظمة فقيرة ذات اقتصاديات متواضعة فالقوة العسكرية يجب أن تكون مدعومة بقوة اقتصادية وللوصول إلى الحفاظ على الأمن المائي لا بد من تحقيق الأمن الغذائي وهذا الأخير مرتبط بعمليات التنمية المستديمة والمياه عصب هذه التنمية فالزراعة

حتى تنهض في بلادنا لا بد لها من المياه، وإذا كانت الدول النامية ومنها البلاد العربية قد أعطت الأولوية في برامج تنميتها إلى الصناعة والمظاهر العمرانية في المدن، فإنها عادت وتراجعت نسبياً عن هذا الخطأ، إذ بعد وقوعها في الفجوة الغذائية الهائلة اضطرت إلى إعطاء الزراعة بعض حقها، وإلى التوسع في مشاريع الريّ واستصلاح الأراضي مما يتطلب كميات هائلة من المياه.

أرقام متعلقة بالمياه

لا تمثل المياه العذبة أكثر من ٣% فقط من مجمل المياه الموجودة في كوكبنا ، ٧٧.٦% من هذه النسبة على هيئة جليد، و ٢١.٨% مياه جوفية، والكمية المتبقية بعد ذلك والتي لا تتجاوز ٦. % هي المسئولة عن تلبية احتياجات أكثر من ستة مليارات من البشر في كل ما يتعلق بالنشاط الزراعي والصناعي وسائر الاحتياجات اليومية.

إن فقر الوطن العربي فيما يتعلق بمصادر المياه انعكس على التأمين المائي للفرد والذي يجب أن لا يقل عن ألف متر مكعب سنويا وفقاً للمعدل العالمي، فوصل متوسط حصة الإنسان العربي في جل البلاد العربية إلى ما يقارب خمسمائة متر مكعب في العام، وقد بلغت أعداد الدول العربية الواقعة تحت خط الفقر المائي (أقل من ألف متر مكعب للفرد سنويا) ١٩ دولة منها ١٤ دولة تعاني شحاً حقيقياً في المياه إذ لا

تكفي المياه سد الاحتياجات الأساسية لمواطنيها، ولأن المنطقة العربية تقع جغرافيا ضمن المناطق الجافة وشبه الجافة فإن جزء كبير من أراضيها الصالحة للزراعة معرض للتصحر بسبب نقص المياه يأتي هذا في وقت لا يستغل العالم العربي من موارده المائية سوى ٥٠ % فقط والباقي معرض للهدر والضياع، ومن هنا تنبع أهمية الالتفات إلى قضية المياه،ووضع السياسات المتعلقة باستخدامها وترشيدها وزيادة كمياتها.

<u>وإليك بعض الأرقام المائية</u>

-يبلغ حجم الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي حوالي ٣٧١.٨ مليار متر مكعب ، يستخدم منها ٢٠٨.٨ مليار متر مكعب ، منها ٣.٦ % للاستخدام البشري مقابل ٣.٧ %للاستخدامات الصناعية والباقي للزراعة .

-تتفاوت أنصبة الدول العربية من المياه ، حيث تحصل دول المشرق العربي على ٤٠.٩ % من إجمالي الموارد المائية العربية مقابل 23% لدول المغرب العربي و٣١ % للدول العربية في حوض النيل و٤.٦ % في الجزيرة العربية .

-تمثل المياه السطحية الجانب الأساسي من الموارد المائية العربية ، حيث يهطل على الوطن العربي أمطار تبلغ ٢٢٨٠ مليار متر مكعب سنويًا يستغل منها ٣٥٠ مليار متر مكعب كمياه سطحية والباقي يفقد في

الأرض ، إلى جانب ذلك هناك حوالي ٧٧٠٠ مليار متر مكعب من المياه الجوفية العربية غير مستغلة . - تمثل تحلية المياه في الوطن العربي حوالي ٦٠ % من إجمالي تحلية المياه في العالم ولكنها مكلفة وما زال العالم العربي في حاجة إلى المزيد منها - يعتبر نصيب الفرد العربي من المياه أدنى نصيب للفرد في العالم حيث تراجع من ٣٣٠٠ متر مكعب سنويًا عام ١٩٦٠ إلى ١٢٥٠ متر مكعب عام ٢٠٠٠، ومن المتوقع أن يصل إلى ٦٥٠ مترا مكعبا عام ٢٠٢٥، وهذا بسبب تزايد عدد السكان العرب الذي تجاوز ٢٥٠ مليون نسمة .

-تبلغ مساحة الأرض العربية الصالحة للزراعة حوالي ٢٠٠ مليون هكتار لا يزرع منها سوى ٤٧ مليون هكتار فقط ، ويرجع السبب الرئيسي في هذا إلى نقص المياه .

- في منطقة المغرب العربي: تعتبر أزمة المياه في هذه الدول ذات بعد فني ، وذلك لأن الدول في هذه المنطقة لا تستخدم إلا ما يتراوح بين ١١ % إلى ٥٣ % من مواردها المائية التقليدية المتجددة ، وذلك لأن استغلالها يكلفها الكثير لأن أغلبها مياه أمطار ومياه جوفية .

- في منطقة حوض النيل: يتوفر لدى مصر والسودان المياه ، ولكن في مصر تم وضع خطة سيتم تنفيذها بنهاية عام ٢٠١٧ وتهدف إلى زيادة الموارد المائية من المصادر المختلفة بما في ذلك تحلية مياه البحر في سيناء وساحل البحر الأحمر؛ لمواجهة التوسع في استصلاح الأراضي ،

كما أن الحرب في جنوب السودان تعطل إنهاء مشروع قناة جونجلي لتي ستوفر مزيداً من المياه لمصر والسودان .

- في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن: تعتبر المياه الجوفية وتحلية مياه البحر المصدر الرئيسي للمياه ، ويستهلك القطاع الزراعي ٨٥% من المياه ، ويصل نقص المياه إلى حوالي مليار متر مكعب ، ومن المتوقع أن يرتفع الطلب على المياه في هذه الدول إلى ٤٧ مليار متر مكعب بحلول عام ٢٠١٥، ولكن سيكون المتوفر في ذلك الوقت ٢١.٥ مليار متر مكعب ، وهو ما يعني تفاقم عجز المياه في هذه الدول مستقبلاً

- في المناطق العربية الأخرى: مثل سوريا والأردن ولبنان وفلسطين والعراق فإن أزمة المياه لها أبعاد أخرى منها ما هو فني ناجم عن الطبيعة المناخية القاحلة في بعض هذه الدول ، ومنها ما هو سياسي مرتبط بسياسة تركيا بشأن نهري دجلة والفرات وبإسرائيل التي تسعى للسيطرة على المياه العربية في المناطق المحيطة بها .

-المياه المشتركة مع الدول الأخرى غير العربية حيث أن أكثر من ٦٠% من الموارد المائية العربية يأتي من خارج الوطن العربي .

مصادر المياه العربية

تتنوع مصادر المياه فى الوطن العربى بين الأمطار والآبار الجوفية والتحلية كما يلى :-

أولا: مياه الأمطار:-- هي أول مصادر المياه في العالم العربي ومن الدول التي تعتمد عليها في بناء اقتصادها الزراعي والصناعي بصورة أساسية المغرب والجزائر وتونس وسوريا ولبنان والعراق والصومال والسودان والأردن ويقدر الوارد السنوي من الأمطار ما بين ٢١٠٠-٢٣٠٠مليار متر مكعب.

ثانيا: مياه الأنهار :-- ويقدر معدل المياه المتجددة سنوياً في العالم العربي بنحو ٣٥٠ مليار متر مكعب، منها نحو ١٢٥ مليار متر مكعب، تأتي عن طريق الأنهار من خارج المنطقة، وفيما يلي أهم أنهار العالم العربي:

١- نهر النيل:وهو أطول أنهار العالم، يمتد من الجنوب إلى الشمال بطول ٦٦٩٥ كلم وينبع من بحيرة فيكتوريا، وتشترك فيه عشر دول وتعتبر مصر أكثر الدول احتياجا إلى نهر النيل لموقعها الصحراوي وندرة الأمطار فيها.

٢- دجلة والفرات: ينبع نهرا دجلة والفرات من حوض الأناضول في تركيا، ويعبران تركيا وسوريا والعراق، ونهر الفرات يمتد على طول ٢٧٨٠ كلم من منبعه بجبال أرمينيا حتى التقائه مع دجلة، منها ٧٦١ كلم في تركيا، و٦٥٠ كلم في سوريا و١٢٠٠ كلم في العراق وتعتمد سوريا على نهر الفرات بنسبة ٩٠%، بينما يعتمد العراق عليه كلياً وعليه سدود عديدة منها سد طبقة في سورية وسدود الرمادي والحبانية والهندية في العراق.

أما نهر دجلة فطوله ١٩٥٠ كلم منها ٣٤٢ كلم في تركيا و٣٧ كلم بمثابة حدود بين سوريا وتركيا، و١٣ كلم بمثابة حدود بين سوريا والعراق، و١٤٠٨ كلم في العراق وينبع من جبال طوروس في تركيا ومن السدود التي أقيمت عليه في العراق سد الموصل والثرثار والكوت والعمارة.

٣ - نهر الأردن: نهر صغير يشكل الحدود بين فلسطين والأردن، ويمتد على طول ٣٦٠ كلم ينبع من الحاصباني في لبنان، واللدان وبانياس في سورية ويخترق سهل الحولة ليصب في بحيرة طبرية.

٤-نهر اليرموك : ينبع من المناطق الشمالية في سوريا، ويجري في الأردن مشكلاً حدودها مع سوريا، ويبلغ معدل صرفه السنوي ٤٥ مليون متر مكعب

٥-نهر بانياس: ينبع من المنحدرات الشمالية الغربية للجولان، وينحدر في منطقة صخرية منعطفاً حول مدينة بانياس، ويبلغ معدل صرفه ١٢٥ مليون متر مكعب.

٦- روافد نهر الأردن شمال بحيرة طبريا : ويبلغ معدل صرفها السنوي ١٤ مليون متر مكعب ويضاف إلى ذلك الأنهار المتشكلة من الينابيع في منطقه الجولان الشمالية وهي: البحيراني ، والجناني، والأعوج.

ثالثا: المياه الجوفية

يقدر مخزون المياه الجوفية في العالم العربي بنحو ٧٧٣٤ مليار متر مكعب، يتجدد منها سنويا ٤٢ مليار، ويتاح للاستعمال ٣٥ مليار متر مكعب وتتوزع المياه الجوفية على ثلاثة أحواض كبيرة هي:

١- حوض النوبة بين مصر وليبيا والسودان ويمتد إلى شمال تشاد وتصل مساحته إلى نحو ١.٨ مليون كلم مربع منها ١٥ ألف كلم مربع تحت ارتوازية ويقدر حجم مخزون هذا الحوض بنحو عشرين ضعف الإمدادات السنوية المتجددة في العالم العربي ،أما في ليبيا فيوجد النهر

الكبير وهو نهر صناعي ينقل مليوني متر مكعب يومياً من مياه هذا الحوض إلى الساحل الليبي.

٢- حوض العرق الشرقي الواقع جنوب جبال الأطلس في الجزائر ويمتد إلى تونس بمساحة أربعمائة ألف كلم مربع وهو حوض ارتوازي ويقدر مخزونه بنحو أربعة أضعاف الإمدادات المتجددة من المياه في المنطقة العربية.

٣- حوض الديسي ويقع بين الأردن والسعودية وتبلغ مساحته نحو ١٦ ألف كلم مربع، وتستفيد منه السعودية استفادة عملية.

رابعا: مياه الأودية الموسمية والبحيرات الطبيعية : تنتشر في الوطن العربي شبكات من الأودية الموسمية المتباينة في كثافتها تبعاً لطبوغرافية ونوع التربة والبيئة السائدة، وكمية هطول الأمطار السنوية، ويتجاوز عدد هذه الأودية مئات الآلاف وتجري هذه الأودية لفترات محدودة في السنة، بعضها يجري لعدة ساعات والبعض الآخر لعدة أيام أو شهور ولا توجد دراسات موثقة تقيس كميات المياه التي توفرها هذه الأودية .

خامساً :الرشح وتبلغ كميه المياه المرشحة من الأمطار، إلى باطن الأرض حوالي ٢٥ % تقريباً من أجمالي الأمطار المتساقطة سنوياً.

سادساً :الينابيع ويوجد في الجولان عشرات من الينابيع تتفاوت في كمية المياه والحجم، وأغلب هذه الينابيع مياه صالحة للشرب.

كما أنه توجد مصادر أخرى للمياه ولكنها مصادر غير تقليدية منها:

- تحلية مياه البحر: حيث تقوم ليبيا ودول الخليج العربي بتحلية مياه البحر، وتمثل مياه البحر المحلاة أكثر من ٧٥% من المياه المستخدمة في دول الخليج العربي بكمية تصل إلى ١.٨٥ مليار متر مكعب وتشير بعض المصادر الأمركية إلى أن ٣٥% من إجمالي محطات إزالة الملوحة من مياه البحار في العالم و٦٥% من إجمالي الطاقات المتاحة لها عالميا موجودة في العالم العربي وخاصة في الجزيرة العربية.

- إعادة المعالجة: كإعادة مياه الصرف الزراعي والصناعي والصرف الصحي واستخدامها في الزراعة والصناعة وتقدر كميات الصرف الزراعي والصحي المستخدمة في العالم العربي بين ٦.٥-٧.٦ مليارات متر مكعب - تجميع مياه الأمطار - تلقيح السحب لإنزال المطر الصناعي.

توزيع الموارد المائية في الوطن العربي:

يقع حوالي ٨٠% من المساحة الكلية للوطن العربي في المناطق المناخية الجافة وشبه الجافة التي تتسم بسقوط متذبذب للأمطار على

مدار السنة،وبالتغير في كمياته من سنة إلى أخرى وإذا كانت مساحة الوطن العربي تمثل ١٠.٢% من مساحة العالم فإن موارده المائية لا تمثل سوى ٠.٥% من الموارد المائية المتجددة العالمية، كما لا يتجاوز معدل حصة الفرد العربي حالياً من الموارد المائية المتاحة، حدود ١٠٠٠ متر مكعب سنويا، مقابل ٧٠٠٠ متر مكعب للفرد كمتوسط عالمي ورغم ضعف مستوى حصة الفرد العربي من الماء في الوقت الحاضر فإن التنبؤات المستقبلية تشير إلى أن هذا المستوى سوف ينخفض إلى حدود ٣٤٦٠م٣ في السنة بحلول عام ٢٠٢٥، وأنه سيصبح أكثر من نصف الوطن العربي تحت خط الفقر المائي (١) تضاف إلى ذلك احتمالات تناقص كميات المياه التي ترد من الخارج بسبب بعض الخلافات مع دول الجوار المشتركة معها في مصادر هذه المياه، والتي تمثل ٥٠% من المياه المتاحة عربياً والواردة أساساً من نهر النيل ونهري دجلة والفرات ونهر السنغال وتتوزع المياه السطحية المتاحة في الوطن العربي كما يلي (حسب التقرير الموحد، ٢٠٠١):

- ٣٨.٥% من مجموع المياه السطحية المتاحة عربيا في الإقليم الأوسط (مصر والسودان والصومال وجيبوتي).
- ٣٧% منها في إقليم المشرق الغربي (الأردن وسوريا ولبنان والعراق وفلسطين).

- ١٩.٧% في دول المغرب العربي (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا).
- ٤.٨% في شبه الجزيرة العربية (اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي).

---

١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠١، ص ٣٨

استخدامات الموارد المائية:

تتوزع هذه الاستخدامات بين قطاع الزراعة بنسبة ٨٧% والاستخدام المنزلي بنسبة ٨% والاستخدامات الصناعية بنسبة ٥% وتعكس أهمية النسبة التي يستحوذ عليها قطاع الزراعة من جملة استخدامات المياه، ضرورة استعمال التقنيات المتطورة من أجل ترشيد استخدام المياه في هذا القطاع وتعادل جملة الاستخدامات المائية في الزراعة في الوطن العربي ١٦٦.٥ مليار متر مكعب في السنة، منها حوالي ١٥٧ مليارا تستخدم سنويا في الري السطحي وتقدر كفاءة هذا النظام بـ ٣٨% في السنة، مما يعكس أن نسبة هامة من الموارد المائية تضيع هدراً وتسرباً وتبخراً وتلوثاً ويعزى الهدر في الموارد المائية إلى عدة عوامل من بينها تدني مستوى كفاءة إدارة الموارد المائية، وتدني مستوى أو حتى فقدان

الوعي المائي وما يرتبط به من إسراف وتبذير وتلويث للمياه، وتخلف مستوى التجهيزات والبنية التحتية في مجال استخدام المياه في أغلب الدول العربية بصورة عامة، واستخداماتها في الري بصورة خاصة.

موارد المياه العربية وجذور الأزمة

تلعب المياه دوراً كبيراً في حياه الإنسان أفراداً وجماعات حيث أن التجمعات البشرية الأولى كانت قد أقيمت على ضفاف الأنهار بل أن جميع الحضارات العظيمة التي قامت في العصور القديمة كانت المياه ووجود الأنهار سبباً رئيسياً في قيامها وفي عالمنا اليوم وبسبب التطور الكبير الذي أضحى عليه العالم ودخول المياه كأحد عناصر التنمية البشرية في مختلف مجالاتها الزراعية والصناعية التي تسعى دول العالم لتحقيقها وإدامتها فان الصراع على المياه أصبح حقيقة مع تطور دور المياه كأحد موضوعات السياسة الدولية ذات الأهمية الإستراتيجية لذلك اعتبرت المياه والسيطرة على مصادرها من أهم عناصر إثارة الصراع في العالم، بل أن العديد من الباحثين أطلق على القرن الحالي قرن المياه لما ستلعبه المياه من أدوار محورية في حياة الإنسان مستقبلا.

هنا يجب الإشارة إلى عدة مواضيع تكون فيها المياه عاملاً أساسياً في إثارة الصراع بين الدول أو في تطور الخلافات بين الدول من مجرد

خلافات حول التقاسم والانتفاع المشترك إلى حروب مفتوحة في مناطق عدة في العالم .

وأصبحت المياه أحد أدوات الضغط السياسي الذي تمارسه بعض الدول التي تسيطر على منابع الأنهار أو مصادر المياه للدول المشتركة معها في نفس المصدر المائي، وهنا يجب توضيح السياسة التركية التي تتبعها تجاه الدول المشتركة معها، حيث طالما استخدم الأتراك العلاقة المائية مع سورية والعراق باعتبارها مصدرًا للابتزاز السياسي ووسيلة من وسائل تحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية وكذلك موضوع لواء الاسكندرونة الذي تسكنه أغلبية عربية وتنازلت عنه فرنسا لصالح تركيا إبان انتدابها على سورية قبل الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ لضمان بقاء تركيا على الحياد ولا تزال سورية غير معترفة بهذا الضم القسري والتعسفي.

وفي موضوع العراق هناك عدة أهداف تحاول تركيا تحقيقها من خلال ضغطها بواسطة المياه، الأولى سياسية والأخرى اقتصادية وربما توسعية فمن المعروف أن تركيا لا تزال تعتبر ولاية الموصل من المناطق التابعة لها، كما أنها تضع كثيراً من الخطوط الحمراء أمام أي طموح لأكراد العراق لإعادة مدينة كركوك لاقليم كردستان، كما أن وجود كثيف للتركمان في كركوك من العوامل التي تدفع تركيا إلى استخدام المياه في عملية الضغط السياسي على أكراد العراق.

كما أن امتلاك العراق لثروات هائلة نفطية ومعدنية وبكميات اقتصادية يدفع تركيا للضغط على العراق من خلال استخدام المياه ربما كأحد أساليب الضغط الاقتصادي باعتبار أن المياه هي ثروة تركية خالصة كما هو النفط وهذا ما أكدته التصريحات التي أطلقها كبار المسئولين الأتراك حيث صرحت رئيسة الوزراء التركية السابقة تانسو تشيلر أن هذه مياهنا ومن حقنا أن نبيع مياهنا لمن نشاء وذلك في معرض حديثها عن مشروع أنشاء أنابيب السلام لنقل وبيع المياه من نهر الفرات إلى دول الخليج العربي وإسرائيل، وأكد عليه رئيس الوزراء التركي الذي تلا تشيلر، مسعود يلماز من خلال قوله المياه نفطنا وإن كان هناك من يرضى باقتسام نفطه مع الآخرين فتركيا على استعداد لاقتسام مياهها وعدم وجود قواعد دولية عامة تحكم عملية التقاسم العادل للمياه بين الدول التي تشترك فى الاستفادة من مصادر المياه ساهم في زيادة حالات الصراع علي المياه.

ومن خلال استعراض هذه الصراعات والنزاعات ومناطقها نجد أن هذه النزاعات حديثة لها أسباب سياسية بحتة فأن اغلب هذه النزاعات نشأت نتيجة تفكك الدول الاتحادية، يوغسلافيا، الاتحاد السوفيتي أو بعد الاستقلال عن الاستعمار الأوربي في أفريقيا أو الدولة العثمانية بعد الحربين العالميتين وقيام إسرائيل عام ١٩٤٧ .

ـ التناقص المتزايد في هذه الثروة الطبيعية الحيوية نتيجة الاستخدام

المفرط بسبب دخول هذه المياه في العديد من المجالات وبشكل أساسي حيث يعاني ٥ مليون مواطن عربي في الوقت الراهن من غياب المياه الصالحة للشرب إضافة إلى أن ٨ مليون يعانون من تلوث المياه وغياب الصرف الصحي الملائم.

لقد تفاقمت مشكلة نقص المياه في العالم نتيجة ارتفاع الطلب على المياه في جميع أنحاء العالم وعدم إمكانية تجديد المياه ومصادرها ويعود تصاعد حدة أزمة المياه إلى ثلاثة أسباب رئيسية :-

-ارتفاع عدد السكان حيث يرتفع عدد السكان في الأرض دون مواكبة لتطور مصادر المياه وينعكس هذا الازدياد للسكان على مصادر المياه المتاحة على سطح الأرض وهي محدودة حيث يبلغ سكان الأرض حوالي٦.٦ مليار نسمة مع بقاء موارد المياه دون تغيير.

-إساءة التصرف بموارد المياه المتاحة ٠

- التلوث الذي يجعل أكثر مصادر المياه غير صالحة للاستخدام البشري ٠

ولقد تضافرت هذه الأسباب الثلاثة في تصعيد أزمة نقص المياه وبشكل كارثي حيث تسبب تناقص المياه وعدم توزيعها بشكل متساو على سطح الأرض فى بروز مشكلة خطيرة أخرى هي مشكلة اتساع ظاهرة التصحر وتراجع الغطاء النباتي نتيجة ارتفاع الأملاح في المناطق التي تعتمد على المياه الجوفية نتيجة الاستخدام المفرط لمياه الآبار وعدم

تجدد مصادر المياه الجوفية. (١)

نصيب العرب من المياه:

وفيما يتعلَّق بنصيب العرب من مصادر المياه أكدتِ المنظمةُ العربية للتنمية الزراعيَّة في دراسةٍ أعدَّتْها تَحت عنوان رؤية حول الموارد المائيَّة العربيَّة في مطلع القرن ٢١، أنَّ مجمل الموارد المائية في العالم

---

١)عن مقال لمرتضى جمعة حسن- بتصرف

العربي تبلغ ٠.٥٧ % فقط من مجموع الموارد المائية العالمية، علمًا أن مساحة العالم العربي تبلغ ١٠ % من مساحة العالم، وعدد سكانه حوالي ٥ % من سكان العالم، وحددتْ نصيبَ الفرد العربي من المياه سنويًّا بين الأدنى في العالم، فمتوسّط حجم الموارد المائية العربية هي في حدود ١٧ ألفَ مترٍ مكعب للكيلومتر المربع الواحد، بمقابل ٣١٦ ألف متر مكعب للكيلومتر المربع كمتوسط للعالم كَكُل.

وأكدتِ الدراسةُ أن العالم العربي هو أحدُ الأقاليم التي ستشهد محنة مائية في القرن الجديد وقد بدأت بالفعل في عدد من الدّول العربية، كما أنَّ الوضع المائيَّ في العالم العربي هو أكثرُ حرجًا وخطورةً من سواه في الأقاليم الأخرى؛ بسبَبِ وُقوعه في الحزام الجافّ وشبه الجافّ في العالم؛ حيثُ تَرتفع معدَّلاتُ الحرارة والتبخّر، وتنخَفِضُ الرّطوبة النسبية في

السواحل، ويوجد تذبذبٌ كبيرٌ في معدلات الأمطار موسميًّا وسنويًّا، وتشغل الصحارى حوالي ٧٥ % من مساحة العالم العربي.

وتشير إلى أنَّ الموارد المائيَّة السطحيَّة تكتَنِفُها مشكلاتٌ عدة:

١ ـ أنَّ ٧٣ % من هذه المياه هي مياهٌ مشتركةٌ دوليًّا، وتَنْبُع من خارج الوطن العربي؛ حيثُ ينطوي الوَضْع على مشاكلَ قائمةٍ أو نزاعاتٍ محتملةٍ، وهذا يهدد استقرارَ التنمية الزراعية.

٢ ـ أن تدفُّق هذه الأنهار يتفاوت من موسم إلى آخرَ على مدار العام.

أما المياه الجوفية فقد يصل حجمها إلى حوالي ٧٧٣٤ مليارات متر مكعب، وهي مياه غير متجددة، في حين أن التغذية السنوية تُقدَّر بين ٣٥ و٤٠ مليار متر مكعب، وأهم المشاكل الخاصة بالمياه الجوفية:

١ ـأن الأحواض المائية الجوفية في بعض الدول العربية تقع خارجَ مناطق الاستخدام.

٢ ـأن استخدام المياه الجوفية يزيد عن معدلات التغذية السنوية في بعض الدول العربية؛ مما يؤدي إلى انخفاض مناسيب المياه، وارتفاع تكلفة الاستخدام، وتملُّح بعض هذه المياه.

الموقف المائي الإسرائيلي

تعتمد إسرائيل حاليًّا في أكثر من ٥٥ % من استهلاكها من المياه على ما تَمَّ الاستيلاء عليه عقب حربي ١٩٦٧م، ١٩٨٢م من إجمالي الإيراد المائي لها عام ١٩٩٠م، والذي يقدر بـ (من ١.٨ إلى ١.٩٥

مليار متر مكعب سنويًّا) تستهلك منه حاليًّا ٩ % فهي تعتمد منذ احتلالها للضفة الغربية وغزة على سحب حوالي ٥٥ مليون م٣ سنويًّا من الأحواض الجوفية للضفة إلى جانب حوالي ٥ مليون م٣ سنويًّا يستهلكها المستوطنون فى أكثر من ١٥ مستعمرة،وبذلك تستهلك إسرائيل ٨٧.٦ % من جملة مياه الضفة القابلة للتجديد والبالغة ٧٤٢ مليون م٣ أمَّا قطاع غزة فإن المستوطنين الإسرائيليين الذين يبلغ عددهم عام ١٩٩٤م أربعة آلاف مستوطن يستهلكون حوالي ٣٥ مليون م٣ سنويًّا؛ أي حوالي ٥٨ % من جملة مياه قطاع غزة القابلة للتجدد والبالغة ٦ مليون م٣ وبقيام إسرائيل بتحويل مجرى نهر الأردن وضخ مياهه إلى المناطق الغربية فيها، بلغت كمية المياه التي تحصل عليها سنويًّا من هذا النهر حوالي ٨ مليون م٣ سنويًّا.

- وتحصل إسرائيل من نَهْرَي الليطاني (بعد احتلالها للجنوب اللبناني) على حوالي ٤ مليون متر مكعب سنويًّا، كما تَحْصُل على حوالي ١ مليون م٣ سنويًّا من مياه نهر اليرموك؛ ولهذا السبب عارضتْ فِكرة بناء الأردن لسد خالد بن الوليد، ولم توافق إلا أخيرا جدًّا على بناء سدّ الوحدة على هذا النهر، بعد إبرام اتفاقية سلام شاملة مع الأردن؛ وأخيرًا تحصُل إسرائيل على حوالي ٣٥ مليون م٣ من مياه هضبة الجولان بسوريا ويُمْكِنُ تَوْضِيحُ هذا الوضع المائِيّ الإسرائيلي في جدول يلخص جملة ما تحصل عليه من مياه من هذه المناطق التي تحتلّها ، فإذا علِمْنا أنَّ

الاستهلاك الكلي لإسرائيل يبلغ ١.٩٥٥ مليار م٣ سنويًّا، فسوف يتَّضح لنا أنَّ إسرائيل تَحْصُل على مياه من خارج حُدودِها تبلغ كميتها حوالي ١٠٧٥ مليون م٣ سنويًّا (بنسبة ٥٥% من إجمالي إيراداتها المائية).

مصادر مياه إسرائيل في الوقت الحاضر

المصدر	كمية المياه (بالمليون م٣)
نهر الأردن	٨
هضبة الجولان	٣٥
نهر الليطاني	٤
نهر اليرموك	٨٥
الضفة الغربية	٦
قطاع غزة	٣٥
المجموع	١.٩٥٥ (١)

- وبحساب متوسط نصيب الفرد في إسرائيل من المياه على أساس تعداد سكاني ٥.٥ مليون نسمة لعام ١٩٩٨م فسوف يكون حوالي ٣٥٥ متراً مكعبا سنويًّا، وهو كما نرى تحت خط الأمن المائي، الأمر الذي يفسِّرُ سبب حدة الصراع الإسرائيلي على المياه في المنطقة.

- ويقدر العجز المائي بحلول عام ٢٠٠٠ بحوالَيْ ٨٥ مليون متر مكعب سنويًّا، لمواجهة سُكَّانٍ يَتَزايَدُونَ بمُعَدّل ٢.٢ % سنويًّا، وهُناك تقديرات

تَصِلُ ١ % فِي السنوات الَّتِي يَزيدُ فيها مُعَدَّل التَّهجير اليهودي من

---

١) الصراع على مياه وأراضي مناطق الحكم الذاتي ص ٥٣٧ د. بسَّام النصر

الخارج إلى المستوطنات الإسرائيلية، ومعلومٌ أنَّ الإصلاح الزّراعي يستهلك وحده ٧٥ % من إجمالي الاستهلاك الإسرائيلي للمياه كُل هذه المعطيات المائية الجغرافية السياسية، تُمْلِي على إسرائيل أن لا تفرّط في مورد مائي عربي واحد مِمَّا تستولي عليه الآن، وتعتبره أمرًا واقعًا، وحقًّا مكتسبًا من وجهة نظرها.

إنَّ الحديث عن السلام هو حديث عن المياه قبل الأرض، ولا يمكن لإسرائيل أن تقبل باتفاق سلام لا يجعل مياه المنطقة مشاعًا بين دولها،وهي دعوة تتخذ من السلام ستارًا لها، ففي ضوء ميزان القوة المختل عربيًّا والمائل لصالح إسرائيل لن يعني السلام سوى أن تتحكَّم إسرائيل في المنطقة مائيًّا ثم اقتصاديًّا كما سبق وأن أحكمت قبضتها عليها عسكريًّا، إن إسرائيل تستطيع أن تتنازل عن جنوب لبنان وهضبة الجولان والضفة الغربية؛ لكنها لا تستطيع أن تفرط في لتر ماء واحد تحصل عليه من أي من هذه المصادر الثلاثة.

الباب الثانى

الأمة العربية والمخاطر المائية

تاريخ الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية

يمتد تاريخ الأطماع الإسرائيلية فى المياه العربية إلى ما قبل سرقة أرض فلسطين من قلب العالم العربى حيث أدرك القادة الصَّهَاينَةُ مبكراً الموقف المائِيَّ الحَرج الَّذي يهدد أمْنَهُم ، وكان الحلُّ في نظرهم هو ضرورة الاعتماد على الموارد المائية في البلدان المجاورة، وإذا كان هذا الأمر قد تحقَّق بقوة السلاح فيما بعد، فإنَّه في البداية كان عبارة عن مطالب يبعث بها الصهاينة إلى القوى البريطانية والأمريكية التي ستساعدهم على تأسيس دولتهم.

فقد وضعت الحركة الصِّهْيَوْنِيَّةُ منذ بازل ١٨٩٨م خريطتها لدولة إسرائيل على أساس التحكُّم في مجمل المصادر الطبيعية للمياه بالمنطقة؛ بل خططت لتغيير خريطتها الطبيعية في مجاريها ومصَبَّاتها لحسابها، ليس فقط بالنسبة لمجرى نهر الأردن الرئيسيِّ؛ بل وأيضًا لمنابعه وروافده العليا (الدان، بانياس، الحاصباني)، والوسطى (اليرموك)، وشملت خريطتها المائية الليطاني في لبنان؛ بل ونهر النيل في مصر، فأرض الميعاد لدى الإسرائيليين تمتد في خِططِهِمُ السّرّيَّةِ من النيل إلى الفرات وإسرائيل قد عمدت فورًا لتنفيذ استراتيجيتها المائية من أوَّل سنة بعد تأسيس دولتها مباشرة .

وحين فكر هرتزل مؤسس دولة إسرائيل في إنشاء الدولة عام ١٨٩٧م ربط بين المياه وبقاء هذه الدولة؛ لذا فقد حاول الحصول على وعد من السلطان عبد الحميد الثاني بهجرة اليهود إلى فلسطين، ولمَّا فشِلَ في ذلك، اتَّجهت أنظاره إلى سَيْناءَ، وتشكلت في عام ١٩٠٢ لجنة من ثمانية أعضاء يهود اتَّجهت إلى العريش لدراسة المنطقة، وفي مارس ١٩٠٣ أقرَّت صلاحية شمال سيناء لاستيطان اليهود، وآنذاك لم توافق مصر ولا الدولة العثمانية ولا بريطانيا على نقل الماء إلى سيناء من النيل ولقدِ استعان الصهاينة منذ مطلع القرن العشرين بمساندة إنجلترا والولايات المتحدة لتضمين حدود فلسطين منابع مائية لم تكن ضمن حدودها من قبل في مؤتمر فرساي بفرنسا ٣ فبراير ١٩١٩م، والذي يطلق عليه مؤتمر الصلح، كما نجح الصهاينة في اقتطاع جزء كبير من جنوب لبنان، وضَمِّهِ إلى فلسطينَ ليكون لها مصدرًا واحدًا على الأقل من مصادر مياه نهر الأردن الشمالية، وجزء كبير من الأراضي الواقعة على الضفة الشرقية في أعالي الأردن على امتداد الحدود الشرقية لبحيرة الحولة، وكل بحيرة طبَريَّة، كل هذه المناطق ضمت إلى فلسطين؛ ليكون لإسرائيل السلطة المطلقة على نهر الأردن، كما امتدت آمال اليهود إلى تأمين منابع المياه الأخرى لنهر الأردن؛ كاليرموك والليطاني.

ولقد أدلى هربرت صموئيل في مؤتمر الصلح بفرساي بتصريح جاء فيه أن جبل الشيخ هو مصدر المياه الحقيقي لفلسطين، لذلك يجب أن يخضع كليًّا لنا، كما يجب التوصُّل إلى اتّفاق دولي لتأمين المياه في جنوب نَهْر اللّيطاني وليس هذا الفِكر بجَديد، فحين تَشكَّلت اللجنة الاستشارية لفلسطين بعد وعد بلفور عام ١٩١٧م لتعيين حدودها، وكانت غالبيَّة أعضاء اللجنة منَ الصهاينة ، قدَّمت هذه اللجنةُ اقتراحاتِها بحيث تشمل فلسطين اليهودية (إسرائيل) كل فلسطين الموضوعة تحت الانتداب، ولبنان الجنوبي بما في ذلك مدينتي صور وصَيْدَا، ومنابع نَهْر الأردن، وجبل الشيخ، والجزء الجنوبي من الليطاني، ومرتفعات الجولان السورية بما في ذلك مدينة القنيطرة ونهر اليرموك، ووادي الأردن بكامله، والبحر الميت، والمرتفعات الشرقية حتَّى مشارف عمان إلى خط يتجه جنوبًا بمحاذاة الخط الحديدي الحجازي، وحتى خليج العقبة، وتجريد الأردن من كل منفذ بحري.

وفي ٢٩ / ١٢ / ١٩١٩م كتب حاييم وايزمان أوَّل رئيس لدولة إسرائيل إلى لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا رسالة جاء فيها: إن مستقبل فلسطين الاقتصادي كله يعتمد على موارد مياهها للري والكهرباء، وتستمدّ موارد المياه بصفة رئيسية من منحدرات جبل حرمون (جبل الشيخ)، ومن نَهْرَي الأردن والليطاني، ونرى من

الضروري أن يضم حد فلسطين الشمالي وادي الليطان وكَتَبَ لويد جورج إلى مُمَثِّلي فرنسا رسالةً يدَّعي فيها أنَّ المياهَ ضروريَّة لِوجود فلسطين، وأنَّ جميعَ اليهود متَّفقون على أنَّ منابعَ جَبَل الشيخ (حرمون) ونَهْر الأردن ضروريَّة لِلبلاد، وأنَّ هذه المياه لا يستغِلّها أحدٌ في سوريا؛ ولِهذا فهو يطالب ممثلي فرنسا أن ينظروا إلى مسألة تخطيط حدود فلسطين، وكان ردّ وزير الخارجية الفرنسي الرفض وإذا كان القادة الصهاينة لم يحصلوا من مؤتمر فرساي على الحدود التي طالبوا بها ورسموها؛ إلا أنهم نجحوا في تنفيذ جزء كبير منها على أرض الواقع فيما بعد.

وهكذا إذا كانت استراتيجية إسرائيل ترتكز على التهجير، الزراعة، المستوطنات، فإنها تُوَظِّف سياستها المائية لتحقيق مجموعة من الأهداف، والمقاصد التي يمكن حصرها في التحكم في مصادر المياه ـ مضاعفة مواردها المائية بشتى الطرق ـ تنمية مواردها من المياه الجوفية ـ تدبير الموارد اللازمة لقنوات استهلاكها ـ تحقيق مشروعها بسحب مياه النيل إلى النقب ـ العمل على إنشاء سوق للمياه في المنطقة ـ الإدارة المركزية المشتركة لمياه المنطقة.

وفيما يتصل باستراتيجيتها الخاصَّة بمياه النيل، فهي تعود إلى عام ١٩٠٣م أي إلى مشروع تأسيس وطن لليهود في سيناء، وتتبناه الآن في إطار فكرة محورية تستبدل بها برامجها لنقل السكان إلى المياه

بأخرى هي نقل المياه إلى السكان، ويتحدَّد مشروعها بالنسبة للنيل في أنَّه يُمكِنُ لنسبة قليلة من مياهه لا تتجاوز ١ % من جملتها في مصر؛ أي من أصل الـ ٥٥.٥٤ مليار م٣ أن تحل مشاكل إسرائيل المائية ولفترة طويلة مقبلة، وأن ذلك مجدٍ من الناحية الاقتصادية للدولتين، حيث ستدفع إسرائيل ثمن ما تشتريه من مياه مثلما تدفع هونج كونج للصين، أو سنغافورة لماليزيا، وبالنسبة لما يمنحها ذلك المشروع من مساحة مزروعة تناهز ٢٠ مرة ما تزرعه الآن بما يستوعب المستعمرات، ويحول النقب إلى منطقة كثيفة السكان.

ملامح أزمة

لقد بدأنا فى الفترة الأخيرة نلمح معالم الانتقال من بيئة التعاون المائى إلى بيئة الأزمات منذ بدأت إيران بتحويل منابع الكثير من أنهارها المشتركة مع العراق إلى داخلها في بداية النصف الثاني من القرن المنصرم ثم تركيا بعد أن بدأت تنفيذ مشروع جنوب الأناضول الذى احتجز الكثير من مياه الفرات ومن بعده دجلة وقد عبث الكيان الصهيوني كثيراً بمصادر المياه العربية حتى تلك الواقعة خارج حدود سيطرته والمياه الجوفية وأخيراً جاءت دول منابع النيل لتعدل الاتفاقية المعقودة مع مصر عام ١٩٢٩ مما يهدد الأمن المائي لمصر والسودان بالخطر

كما تعاني الدول التي تعتمد على تحلية مياه البحر من تهديد دائم من خطر التلوث سواء بالمواد الهايدروكربونية أو بمخلفات ذات نشاط إشعاعي.

و قامت تركيا الحديثة ومنذ قيام الجمهورية بدراسات واسعة لاستغلال مياه نهري دجلة والفرات من خلال أقامة العديد من المشاريع والسدود التخزينية الكبيرة التي تحجز كميات كبيرة من المياه تؤدي إلى ألحاق الضرر بكل من سورية والعراق بشكل خاص حيث أن انخفاض كميات المياه الواردة إلى البلدين بنسب كبيرة تبلغ ٤٠% بالنسبة لسورية ٩٠% للعراق وبعد اكتمال مشروع (GAP) الذي تقوم تركيا بانجازه على مجرى نهر الفرات حيث أن تركيا تحاول أن تبرر إقامة السدود الكبيرة على مجاري الأنهار بان عملية التنمية الاقتصادية والزراعية تتطلب توفير الطاقة الكهربائية والمياه الضرورية وأن ما تقوم به تركيا من عميلة تنمية يعتبر من حقوقها المشروعة، إلا أن الغايات التي تبغي تركيا تحقيقها من خلال إقامة هذه المشاريع هي غايات سياسية بحتة.

تحاول تركيا أن تقوم بعملية تنمية اقتصادية صناعية وزراعية كبيرة وفى فترة قياسية وذلك لضمان اللحاق بركب الاتحاد الأوروبي الذي يفرض على تركيا أن تقوم بعملية تصحيح لاقتصادها الذي يعاني من

التضخم وسوء الإدارة، إلا أن هذه العملية لا تكون مشروعة إذا كانت على حساب جيرانها والدول المشتركة معها وبمخالفة القانون الدولي الخاص بالأنهار الدولية.

ومن المعروف أن منطقة جنوب شرق تركيا تعاني من فقر كبير وتعيش فيها غالبية كردية وتسود فيها عملية تمرد واسعة يقودها حزب العمال الكردستاني بهدف إقامة دولة كردية أو على الأقل حكم ذاتي يغذي الفقر والتهميش دوراً كبيراً في إدامة عمليات التمرد، فتركيا تحاول من خلال إقامة المشاريع الزراعية تطوير منطقة شرق الأناضول وتنميتها اقتصاديا ورفع معدلات دخل السكان في تلك المناطق وهي بذلك تقوم بإزالة أهم العناصر التي تغذي عملية التمرد وبذلك تخنق الحركة الكردية في هذه المناطق.

كما أن امتلاك العراق لثروات هائلة نفطية ومعدنية وبكميات اقتصادية يدفع تركيا للضغط على العراق من خلال استخدام المياه ربما كأحد أساليب الضغط الاقتصادي باعتبار أن المياه هي ثروة تركية خالصة كالنفط وهذا ما أكدته التصريحات التي أطلقها كبار المسئولين الأتراك حيث صرحت رئيسة الوزراء التركية الأسبق تانسو تشيلر أن هذه مياهنا ومن حقنا أن نبيع مياهنا لمن نشاء وذلك في معرض حديثها عن مشروع إنشاء أنابيب السلام لنقل وبيع المياه من نهر الفرات إلى دول الخليج العربي وإسرائيل، وأكد عليه مسعود يلماز رئيس الوزراء التركي

الذي تلا تشيلر، من خلال قوله المياه نفطنا وان كان هناك من يرضى باقتسام نفطه مع الآخرين فتركيا على استعداد لاقتسام مياهها.

والمسألة الاقتصادية الأخرى التي تدعم التوجه التركي هو أن خصوبة الأراضي الزراعية التركية واستصلاح مساحات واسعة ضمن مشروع (GAP) يجعلها من أكثر المناطق إنتاجية في المجالات الزراعية في المنطقة بعد تراجع إنتاجية الأراضي الزراعية في كل من سورية والعراق جراء النقص في المياه وارتفاع نسبة الملوحة والتلوث بسبب المشاريع التركية على الأنهار.

٢- عدم وجود قواعد دولية عامة تحكم عملية التقاسم العادل للمياه بين الدول التي تتشارك الاستفادة من مصادر المياه ساهم في زيادة حالات الصراع علي المياه.

وافتقرت الأنهار المشتركة لتشريعات دولية ملزمة تحدد آلية الاستفادة من المياه المشتركة للأنهار،رغم التعريفات الدولية في المعاهدات والقوانين للأنهار الدولية وتحديد المعايير المثلى للاستخدام المشترك إلا أن الممارسة الحقيقية تبقى بعيداً عن القانون الدولي وافتراضاته.

جفاف أنهار وعطش دول:

تواجه سوريا أسوأ موجةِ جفافٍ منذ سنوات، وتواصل وسائلُ الإعلام السورية المختلفة حملات التوعية الداعية إلى الاقتصاد في استهلاك

المياه ولقد وصل الأمر إلى قيام السلطات بفرض غرامةٍ ماليةٍ قدرُها ٥٠٠٠ ليرة سورية (نحو ١٠٠ دولار) على كل مَن يَغْسِل سيارته في الشارع مُستَخْدمًا خراطيم المياه.

وقد شكَّلتِ السنواتُ الأخيرةُ مُنعطفًا خطيرًا في هذه الأزمة بالنسبة للعاصمة دمشق، وإن كان القلق يُساورُ معظمَ المدن السورية، وخاصَّة الشَّمالية منها الَّتِي تشرب من مياه نهر الفرات؛ نتيجة انخفاض كمية المياه المتدفقة عبر مجراه في الأراضي السورية بنسبة ٤٠ % عن المعدل السنوي المعتاد، وهو الأدنى منذ ٣٨ عامًا، ويعود سبب الأزمة بشكل رئيس إلى موجة الجفاف التي ضربتْ سوريا والمنطقة ؛وتؤكد التقاريرُ الفنيَّةُ انخفاضَ مُعدَّل الأمطار بنسبة ٦٠ % عن المعدل السنوي المعتاد كما أن البحيرة التي تفصل بين الأغوار على الحدود الأردنية مع فلسطين باتت تواجه وفقاً لدراسات أجريت من قبل متخصصين، خطراً فعلياً بالزوال عن الخريطة، مما يشكل أخطاراً بيئية وجغرافية بل واقتصادية كبيرة، وفقاً لما يؤكده مسئولون وخبراء من الأردن وإسرائيل وفلسطين المحتلة.

والبحر الميت، يكاد يصبح اسماً على مسمى، ويصبح في عداد الأموات وفقاً لأرقام نبه لها وزير المياه الأردنى حيث قال إن البحر الميت فقد ثلث مساحته، وان استمرار الوضع الحالي يعني انتهاء البحر الميت

بسبب الانخفاض المتواصل في حجم ومنسوب البحيرة المالحة التي لا تعيش فيها الكائنات الحية، لكنها تعتبر منجما هائلا لمختلف أنواع المعادن والأملاح وقال العالم إن السطح المائي للبحر الميت فقد ٣٣ % من حجمه واللافت ما أثاره الخبير البيئي منقذ مهيار من منظمة أصدقاء الأرض في الشرق الأوسط الذي قال إن البحر الميت المصب الوحيد لنهر الأردن يواجه الجفاف والزوال أيضا.

و كشف الخبير البيئي الدولي الدكتور سفيان التل في دراسة أجراها أن السبب الرئيس في جفاف جزء كبير من نهر الأردن هو تحويل إسرائيل لمسار النهر، وأن ذلك هو ما تسبب أيضا باتجاه البحر الميت نحو الانحسار وفقدان جزء كبير من مساحته.

ولقد حذرت وزارة الموارد المائية العراقية خلال بيان صادر عنها مؤخراً من أن البلاد تعاني من نقص كبير في المياه قد يؤدي إلى حدوث حالة من الجفاف فيها،وعللت ذلك بأنه نتيجة لسياسات الاحتكار للموارد المائية التي تنتهجها الدول المشتركة فى نهري دجلة والفرات وفروعهما، إضافة إلى حالة انحسار تساقط الأمطار غير المعتادة التي شهدها فصل الشتاء لعام ٢٠٠٨، والتي أدت إلى حدوث مشكلة الجفاف وتوضح الوزارة أن كمية مياه الأمطار التي هطلت على البلاد خلال فصل الشتاء المنصرم قد قلت بنسبة ٣٠ % عما كانت عليه في الأعوام

الماضية؛ وهو ما أثر بوضوح على مستويات المياه في نهري دجلة والفرات وروافدهما، وأدى إلى انخفاض مناسيب المياه فيهما.

يقدر مجموع مساحة البحيرات الكبرى في العراق (الثرثار، والحبانية، والرزازة) بـ ٣٧٣ ألف هكتار، انخفضت مساحتها إلى النصف في الوقت الحاضر؛ بسبب شح المياه الواردة إلى البلاد، بعد قيام كل من سوريا وتركيا ببناء سدود على نهري دجلة والفرات أو تغيير مسار روافدهما المؤدية إلى العراق.

وتقدر كميات المياه المتاحة في العراق بحدود ٧٧ مليار متر مكعب منها ٢٩ مليار متر مكعب من نهر الفرات، لكن الكمية المستغلة فعلا هي فقط ٢٥ مليار متر مكعب، وتشير بعض الدراسات التي قام بها عدد من الخبراء العراقيين إلى أن خسارة كل مليار متر مكعب من مياه الفرات في العراق تؤدي إلى نقصان ٢٦ ألف دونم من الأراضي الصالحة للزراعة، كما يتنبئون بخسارة حوالي ٤٠% من هذه الأراضي الزراعية جراء ارتفاع معدلات الملوحة في مياه الفرات.

وتؤكد تلك الدراسات أن موجة الجفاف وتقلص فترات هطول الأمطار أدى إلى تضاؤل كمية المياه الجارية في الأنهار وجفاف الآبار والعيون، وتحول كثير من المجاري المائية إلى مواضع للنفايات ومراتع للحشرات

والقوارض، ومصدراً للروائح الكريهة، أي تحولت إلى مجارٍ تعاني من الطفيليات والذباب والبعوض، ومرتع لأوساخ الناس، ومخلفات المطاعم القريبة.

وحسبما ذكر مسئولون وخبراء في مجال المياه فإن آثار موجة الجفاف ستظهر جلية للعيان في مجالات الزراعة وصيد الأسماك وتوليد الطاقة وانخفاض المناطق الخضراء في المدن ليهدد الأحزمة الخضراء ويزيد من التغيرات المناخية البيئية المحلية ونفس الأمر على عمل المحطات الكهرومائية وأداء السدود القائمة، إذا ما استمرت الدول المجاورة بنفس سياستها المائية خصوصا في ظل جفاف فصل الشتاء فإن العراق محكوم بفقدان نصف موارده المائية على حد تعبيرهم.

المياه العربية في خطر

ينظر كثير من الخبراء والمراقبين إلى أزمة المياه المتفجرة حالياً في العديد من مناطق العالم العربي باعتبارها واحدة من أخطر وأهم أسباب التوتر الدائر حالياً بين دول المنبع من جهة، ودول المصب من جهة أخرى، ولا يستبعد هؤلاء وجود طرف ثالث يقف دائما وراء خلق تلك الحالة من التوتر الذي ما إن يختفي عن السطح حتى يعود ليطل برأسه من جديد،بهدف تحقيق عدد من الأهداف في مقدمتها الحصول على

نصيب وافر من تلك الغنيمة، حتى لو تطلب الأمر إشعال حروب وإراقة أنهار من الدماء، وتلعب إسرائيل في منطقتنا العربية دوراً خطيراً في هذا الاتجاه من حيث السعي المستمر للاستحواذ على المياه العربية وسرقتها، أو محاولة العبث بمصادر مياه أخرى كما في حالة نهر النيل، حيث تعمل على تحريض دول أفريقية لتجاوز اتفاقات تحدد نصيب دول المنبع والمجرى والمصب وتنظر كثير من الدول الأطراف في هذا الملف ومن بينها مصر، إلى المياه باعتبارها قضية أمن قومي وخطاً أحمر لا يتعين تجاوزه أو العبث به، وهو الأمر الذي يشير بوضوح، حسبما يرى العديد من الخبراء الاستراتيجيين إلى أن أزمة المياه التي تضرب العديد من المناطق في العالم الآن قد تكون هي السبب الرئيسي وراء اندلاع العديد من الحروب خلال القرن الحالي، ما لم تصل الدول الأطراف على مائدة المفاوضات إلى قسمة عادلة ونصيب وافر من الماء وتتجلى تلك الأزمة خلال العقد الأخير في العديد من بلدان العالم العربي، فعلى الرغم من جريان العديد من الأنهار في المنطقة العربية، إلا أنها تصنف على أنها واحدة من أفقر المناطق في مصادر المياه العذبة، ويقدم لبنان مثالاً صارخاً عن الدول التي تملك ثروة مائية مهدرة وغير مستغلة بسبب غياب الإدارة الرشيدة لها،ولأسباب سياسية مختلفة أهمها الأطماع الإسرائيلية في هذه المياه، المقرونة بتهديدات واعتداءات لكن ما يميز لبنان عن سائر الدول العربية، أنه رغم خسارته لكميات هائلة من الماء

سنوياً يستطيع في الوقت الراهن التعويض عنها بوجود مخزون ضخم من المياه الجوفية وعدد هام من الأنهار والينابيع ويؤكد رئيس لجنة الطاقة والمياه في البرلمان اللبناني النائب محمد قباني أن لبنان يملك ثروة مائية جيدة، ولكن لبنان سيقع في أزمة عجز في المياه في غضون عقدين من الزمن، إذا لم نبادر فورًا إلى تحسين استثمارنا للمياه الموجودة، وإتباع سياسات سليمة وجذرية في إدارة المياه .

يضاف إلى ذلك أن ظاهرة الاحتباس الحراري والتحولات المناخية العالمية أثرت على لبنان أيضا، من جهة تناقص كميات الثلوج المتساقطة وسرعة ذوبانها دون أن تتاح للأرض فرصة امتصاص كميات هائلة من المياه، مما يحرم الخزانات الجوفية من التخزين لمواسم الشح وقد أشارت التقارير إلى أنّ لبنان قد خسر خلال العقود الثلاثة الماضية حوالى ألف وستمائة مليون متر مكعب، أي ما يعادل ٥٠٠ مليون متر مكعب في السنة الواحدة، معظمها بسبب التغيرات المناخية التي ضربت الكرة الأرضية ورفعت من حرارتها .

التصحر ومخاطر الجفاف في الوطن العربي

بدأت ظاهرة التصحّر بالتفاقم، وتعاظمت آثارها السلبية على كافة الأصعدة: البيئية، الاجتماعية، الاقتصادية فى العالم العربى وتُعدّ الدول العربية بحكم موقعها الجغرافي، من أكثر المناطق الجافة ذات الأنظمة

البيئية الهشة؛ إذ يلعب المناخ دوراً هاماً في تركيبتها، إلاّ أن الآثار السلبية لهذه الظاهرة تزداد انتشاراً بمعدلات متسارعة؛ نظراً لارتفاع درجة الحرارة الناتج عن ظاهرة الاحتباس الحراري، ويجتاح التصحر الأراضي العربية في وقت أصبح فيه ارتفاع نسبة الإنتاج الزراعي والحيواني لمواجهة النمو السكاني وارتفاع مستوى المعيشة ضرورة ماسة جداً، كما يُقدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة القيمة الإنتاجية المفقودة سنوياً في الدول النامية بسبب التصحر بـ ١٦ مليار دولار والتصحر هو انخفاض أو تدهور قدرة الإنتاج البيولوجي، مما يؤدي في النهاية إلى التسبب في أوضاع صحراوية، وهو أحد جوانب التدهور الشائع الذي تتعرض له النظم البيئية، مما سبب انخفاض أو تدمير الإمكانات البيولوجية، أي الناتج النباتي والحيواني لأغراض الاستخدام المتعدد، في وقت تشتد فيه الحاجة إلى زيادة الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الذين يتزايدون باستمرار، ويتطلعون لتحقيق التنمية السليمة (١) فبسبب التصحر تفقد الأرض جزءاً هاماً من قدرتها على التكيف مع تقلبات المناخ؛ إذ إن تراجع مستوى إنتاجية التربة يفقدها قدرتها على دعم نمو النباتات، وبالتالي يتراجع مخزون المياه الجوفية بسبب قلة النباتات التي تمسك التربة، وبالتالي تؤمن حفظ تلك المياه، كذلك يرتفع

---

١) عن مقال لصلاح الصيفي - بتصرف

مستوى التلوث في الهواء والمياه، ويمكن للأتربة التي تحملها الرياح ويؤثّر التصحر تأثيرًا مفجعًا على الحالة الاقتصادية للبلاد؛ فقد يؤدي إلى خسارة تصل إلى ٤٠ مليار دولار سنويًّا في المحاصيل الزراعية وزيادة أسعارها، وفي كل عام يفقد العالم حوالي٦٩١ كيلومتر مربع من الأراضي الزراعية نتيجة لعملية التصحر، بينما حوالي ثلث أراضي الكرة الأرضية معرضة للتصحر بصفة عامة .

من هنا يتبين أن التصحر أحد المشاكل البيئية الخطيرة، التي تواجه العالم حالياً، وهو يتطور في أغلب أرجاء المعمورة وبمعدلات متسارعة، ويُقدّر بأن مساحة الأراضي، التي تخرج سنوياً من نطاق الزراعة نتيجة عملية التصحر، تبلغ حوالي ٥٠٠٠٠كم٢، وتبلغ نسبة الأراضي المعرضة للتصحر ٤٠% من مساحة اليابسة، وهي موطن أكثر من مليار إنسان وعملياً فكل البلاد العربية تعاني حساسية مفرطة تجاه التصحر، إضافة إلى ذلك المواسم الجافة التي تحدث من سنة إلى أخرى والتى تساهم في إشاعة ظروف التصحر، كما يحدث في المغرب منذ ١٩٨٠ على وجه الخصوص، وحدث خلال السنوات القليلة الماضية في العراق، أما تعرية التربة التي يُقصد بها إزالة الطبقة الخصبة منها المحتوية على المواد العضوية والمعدنية، فهي نشطة؛ لأن معظم الأقطار العربية قاحلة، لذا فهي معرضة بصورة دائمة لتأثير التعرية المائية والهوائية .

وبينما يُعدّ البشر العامل الرئيس في تدهور الأراضي وتصحرها فإنهم أيضاً ضحايا هذا التدهور، وعلى نطاق العالم الثالث كان تدهور الأراضي هو العنصر الرئيس وراء هجرة مزارعي الكفاف إلى الأحياء الفقيرة ومدن الأكواخ على أطراف المدن الكبيرة بحثاً عن فرص أفضل، مكوّنين مجتمعات بائسة معرّضة للأمراض والكوارث الطبيعية ومؤهلة للانخراط في الجرائم والنزاعات المحلية، وقد زاد التدفق من المناطق الريفية إلى الأخرى الحضرية من تفاقم المشاكل الموجودة في المدن في كثير من البلدان النامية، كما أعاق في الوقت ذاته الجهود المبذولة لإعادة تأهيل وتنمية المناطق الريفية نتيجة لنقص الأيدي العاملة والإهمال المتزايد للأرض، وتتفاقم آثار تدهور الأرض وتصحرها نتيجة للجفاف المتكرر، كما أن الهجرة الكثيفة التي كانت تحدث في أفريقية منذ أواخر السبعينيات تُعدّ دليلاً واضحاً على محنة الجموع التي تواجه مثل هذه الأوضاع البيئية غير المحتملة ففي قمة الأزمة في الفترة ١٩٨٤/١٩٨٥ قُدّر عدد الأشخاص الذين تأثروا بدرجة خطيرة بتلك الأوضاع بما يتراوح بين ٣٠ ـ٣٥ مليون في ٢١ بلداً أفريقيا، تشرّد منهم عشرة ملايين، وصاروا يُعرفون اللاجئين البيئيين، تلاحق أخطار الأمراض والموت وسوء التغذية المزمن والعجز هذه الملايين من اللاجئين بسبب استمرار الأوضاع المعيشية غير المحتملة ويؤثر تدهور الأرض وتصحرها في قدرة البلدان على إنتاج الأغذية، وينطوي بالتالي على تخفيض

الإمكانيات الإقليمية والعالمية لإنتاج الأغذية، كما أنهما يتسببان أيضاً في إحداث العجز الغذائي في المناطق المهددة .

إن حوالي ٩٠ % من مساحة الوطن العربي تقع ضمن المناطق الجافة جداً، الجافة، وشبه الجافة، وتتميز هذه المناطق بتباين كبير في كمية الهطول السنوي، إضافة إلى تباين كبير أيضاً في توزيع الهطول خلال العام، وبطبيعة الحال، تُعدّ الأمطار العامل الأهم من عوامل المناخ بالنسبة للنظام البيئي؛ وتتميز بلدان المنطقة بمساحات ساحلية شاسعة تطل على قطاعات من الخليج العربي وبحر العرب والبحر الأحمر والبحر المتوسط والمحيط الأطلسي ويُتوقع أن يصل عدد سكان المنطقة إلى أكثر من ٢٩٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠١٠، مع معدل نمو مستمر يُقدّر في المتوسط بنسبة ٢ % سنوياً .

ويُغطّي التصحر نحو ٩.٧ مليون كيلو متر مربع من المساحة الكلية، أي نحو ٦٨ % من المساحة الإجمالية للدول العربية وهناك مساحات كبيرة في معظم بلدان شبه الجزيرة العربية وشمال أفريقية مغطاة برمال متحركة فهي تمثل نحو ٣٦.٩ %من مساحة المملكة العربية السعودية، ومعظم الصحراء الغربية في مصر أكثر من ٢٥ %من المساحة الكلية؛ وعدة مناطق في السودان وجنوب المغرب، وتتضرر بلدان أخرى بنسب متفاوتة وتؤكد منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو

ومركزها في باريس، أن ثلث أحواض الأنهار يتم تقاسمها بين أكثر من دولتين، كما يشير تقرير وزاري فرنسي إلى أن ١٥ % من بلدان العالم تتلقى أكثر من ٥٠ % من مياهها من دول أخرى، وأن اثنين من أصل ثلاثة من الأنهار الكبرى أو الآبار الجوفية، أي أكثر من ٣٠٠في العالم يتم تقاسمهما بين دول عدة، وهو ما يعد بيئة مواتية لنمو النزاعات .

ويؤكد الكثير من الخبراء أن بؤر التوتر الإقليمية المرتبطة بالسيطرة على المياه ستزداد مع تفاقم الجفاف في مختلف أنحاء العالم، وفي ظل الخلافات على الأنهار الحدودية أو العابرة للحدود أو الآبار الجوفية المشتركة التي ترفض الدول تقاسمها .

ولقد حذر اقتصاديون عرب من مخاطر الفقر المائي الذي يهدد معظم الدول العربية مؤكدين أن منطقة الشرق الأوسط تعتبر واحدة من أكثر المناطق على مستوى العالم المرشحة لحدوث توترات وصراع قد يصل إلى حد الصراعات المسلحة بسبب النقص الواضح في المياه وعدم عدالة توزيعها بين الدول العربية والدول المشاركة لها في الأنهار التي تمر عليها مثل مصر والسودان مع دول حوض النيل وسوريا والعراق مع تركيا ولبنان والأردن مع الاحتلال الإسرائيلي الذي سرق بالفعل ومازال مياه آبار جوفية هامة إضافة إلى مياه الأنهار ويؤكد الاقتصاديون أن ١١ منطقة مرشحة لصراعات بسبب المياه على مستوى العالم ، الأمر الذي يتطلب التفكير جدياً في نزع فتيل اشتعالها .

وقال الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية الدكتور أحمد جويلي أن هناك ندرة حقيقية في مياه العالم العربي لافتاً أن عدد الدول العربية التي تقع تحت خط الفقر المائي حاليا يتجاوز ١٩ دولة مشيراً إلى أن جميع الدول العربية ستقع تحت خط الفقر بحلول عام ٢٠٢٥ وتتمثل أهم مشكلات المياه في العالم العربي في عدة نقاط أهمها عدم كفاية الموارد المائية الناجمة عن وقوع الوطن العربي في المنطقة الجافة وقصر موسم الأمطار ونسبة التبخر العالية التي ترتفع في بعض المناطق العربية عن ١٥مليمترا يومياً وتصل إلى ٢٥ مليمتراً في مناطق أخرى هذا إضافة إلى فقر البلاد العربية فى المياه السطحية والمشكلة الثانية هي المياه الدولية المشتركة مع دول الجوار والتي تشهد نزاعاً فيما بين بعض الدول العربية وأخرى مجاورة على الرغم من وجود اتفاقيات دولية ملزمة للدول التي تعبرها مياه الأنهار الكبرى تكفل حقوق الجميع ومن أبرز المشكلات التي تواجه العالم العربي تخلف طرق الري ومنظومتها حيث لا تزال تستخدم على نطاق واسع في جميع الدول العربية طرق الري بالغمر سواء في خطوط أو أحواض وهى الطرق المنتشرة بسبب بساطتها وقلة تكلفتها على المدى القصير ولكن تكلفتها تكمن في هدر المياه وتملح التربة ولفت النظر إلى واحدة من أهم مشاكل المياه في عالمنا العربي وتتمثل في تلوث الموارد المائية مما يتطلب استثمارات

ضخمة لتدوير المخلفات الصلبة إضافة إلى الحاجة إلى استثمارات في مجالات الصرف الصحي والصناعي .

مخاوف مصريَّة ودَوْر صِهْيوني:

منذ بداية اهتمام القُوى العُظمَى بمصر، خاصَّة بعد حَفْر قناة السويس ـ كانت هناك مخاوفُ مصرية بخصوص التحكُّم في مياهِ النيل، ولم تكن هذه المخاوفُ بلا أساس، فقد كانتْ هناك دائمًا أفكار وتصريحات أوروبية تُثير الرِّيبة بهذا الشأن فقد حَثَّ صمويل باكر بريطانيا على احتلال السودان؛ لأنَّه في حالة إجبارها على الجلاء عن مصْر، فإنَّها يمكن أن تظلَّ تحكمها من السودان بالتحكُّم في مياه النيل، كما أنَّ أحد المهندسين الفرنسيِّين في القاهرة، ويُدعى فكتور برومبي كَتَب عام ١٨٩٣م: أنَّ أيَّة قوة تُسيطِر على أعالي النيل يُمكن أن تبني سدودًا وقناطرَ تحرم مصرَ من أيَّة مياه، وقد اقترح إقامة مثل هذه السُّدود على مخارج بحيرات فيكتوريا وألبرت، أو على السوباط والنيل الأبيض.

إنَّ المعضلة التي تُواجِهها مصر بشأن مياه النيل، تتمثَّل في أنَّ الجزء الأكبر من مجرَى النيل وكل موارده تتحكَّم فيها دولٌ أخرى.

وفي هذا الصَّدد تقول وجهةُ النظر الدوليَّة بأنه ليستْ هناك اتفاقية دوليَّة بشأن استعمال مياه النِّيل لصالِح جميع الدُّول التي تقع في حوْضه، وفي مِثل هذا الموقِف فإنَّ خطط أيَّة دولة للاستفادة بمياه النِّيل سوف تكون بمثابةِ تهديدٍ للدول الأخرى، وبالتالي تُصبح سببًا لصِراعات دولية محتملة وهكذا سوف تتأثَّر مصر بأيَّة خطط يضعُها أيُّ بلد من بلاد حوْض النيل الثمانية الأخرى، وخاصَّة المشروعات المائية في أثيوبيا والسودان، ومِن ناحية أخرى فإنَّ دول الحوْض قد تتأثَّر بما تخطط له دولٌ أخرى مجاورة، إلا أنَّ التهديد فيما يتعلَّق بمقوِّمات الحياة ليس خطيرًا في أية دولة مِن دول حوْض النيل كما هو الحال في مصر.

إنَّ وجهة النظر السائدة في مُعظم دول حوْض النيل - باستثناء مصر -: أنَّ التخطيط المصري - الإنجليزي للتحكُّم في مياه النيل لم يَعُدْ صالحًا؛ حيث تؤكِّد هذه الدولُ حقَّها في مياه النيل داخلَ حدودها الوطنية، بصرْف النظر عن أيَّةِ اتفاقيات وُقِّعت بين مصر وبريطانيا؛ أي: إنَّ الموقف السياسي قد تغيَّر، ولكن اعتماد مصر على مياه النيل ظلَّ ثابتًا لم يتغيَّر منه شيء.

وبالنظر إلى الدَّوْر الصِّهْيوني في التأثير على دول الحوْض، فمن المؤكد أنَّ لإسرائيل دورًا كبيرًا في إفشال مشروع قناة جونجلي، الذي كان من شأنه أن يَزيد من كميَّة المياه الواصِلة إلى مصر، ممَّا تسبَّب في حِرْمان

مصر من حصَّة المياه هذه، الأمر الذي مِن شأنه أن يضعف من موقِف مصر في صِراعها مع إسرائيل فمصر التي كانتْ قائدة الصِّراع العربي الإسرائيلي لم تستطعْ أن تفعل شيئًا حيالَ لعب إسرائيل في المنطقة، وإنْ كانت قد قالت: إنَّ هذا لم يُقلِّل مِن كميات المياه التي اعتادتْ أن تأتي إلى مصر.

مخاطر انفصال جنوب السودان

تُعتبَر قضيةُ المياه مِنَ القضايا الحيوية والمهمَّة التي تشغل دولَ حوض النيل، وخصوصًا دولتي المصبِّ، السودان ومصر، وهذه الأهمية لا تُعتبر وليدة الساعة؛ حيثُ يعود إلى سعي مصر الدؤوب إلى ضمان حقِّها التاريخي في المياه غير أنَّ قلق القاهرة على حِصَّتها من مياه النيل أخَذ يتزايد في السنوات الأخيرة؛ بسببِ التنمية التي تتطلَّع إليها دولُ المنبع، التي تتطلَّب بناء سدود على البُحيرات ذاتها وعلى بعض روافد النهر، بدعمٍ صِهْيوني ملحوظ، ممَّا يُهدِّد بتخفيض حِصص المياه لمصر والسودان لكنَّ النيل قبل أن يَصِل إلى مصر، يمرُّ في السودان التي تُعدُّ الجسر بين العرَب والأفارقة، وجنوب السودان هو المعْبَر العربي إلى القارة السمراء، فإذا انفصل المعْبَر تنفصل المنطقةُ العربية عن القارَّة الأفريقية ولا يَخْفى على أحدٍ المخططاتُ الغربية الرامية إلى فصْل جنوب

السودان ذي الطابع الأفريقي النصراني عن الشَّمال ذي الطابع العربي الإسلامي، وتأسيس دولة مسيحيَّة أفريقية انفصالية، فتقسيمُ السودان هو الإشارة لبَدْء تقسيم أفريقيا، وإعادة رسْم الحدود في هذه القارة، كما أنَّ فصلَ السودان عن البحْر الأحمر يأتي ضمنَ إكمال الحصار الخارجي على كلٍّ من القاهرة والخرطوم ويُؤكِّد الخبراءُ على أنَّ من الأسباب التي تجعل مصر تصرُّ على وحدة السودان:أولاً أن عدم الاستقرار الأمْني في السودان سيخلق بؤرةً مِن بؤر التوتُّر على حدودِ مصر الجنوبيَّة، يُضاف إلى التوتُّر الحادث على حدودها الشمالية الشرقية، بوجود إسرائيل فى الأراضى الفلسطينية وثانيًا: أنَّ انفصال جنوب السودان سيؤدِّي إلى إيجاد وضْع جديد يؤثر على مصير العَلاقات بين شَمال السودان من جِهة، وبينها وبين جنوب السُّودان من جِهةٍ أخرى ثالثًا: يُعدُّ جنوب السودان بالفعل العمقَ الإستراتيجي في العلاقات السودانيَّة المصريَّة؛ لذا فإنَّ القاهرة تؤكِّد دائمًا على رفضها قيامَ دولة مستقلَّة في الجنوب؛ لأنَّها لا تثق في القيادات السياسيَّة الجنوبيَّة، ولم ترَ أية فائدة خلال الثمانين عامًا الماضية فى العمل مِن أجل ربْط علاقات سياسية خاصَّة بينها وبين الجنوب، طالَمَا عمِلت جاهدةً على أن يظل الجنوب تحتَ سيطرة حكومة الشمال، وبالتالي لم يكن هناك حاجةٌ لدعْم أو خلق روابط مباشرة أو خاصَّة بين الجنوب ومصر بَيْد أنَّ توقيعَ اتِّفاق نيفاشا عام ٢٠٠٥ في كينيا، الذي تضمَّن حقَّ تقرير المصير للجنوب عبرَ استفتاء شعبي، جعَل

القاهرة تُغيِّر من إستراتيجيتها، الرامية إلى محاولةِ إيجاد موطِئ قدم لها في الجنوب خاصَّة ورغم الزيارات المتكرِّرة التي يقوم بها مسئولوا الجنوب للقاهرة، والتي تهدف إلى طمْأنةِ مصر بخصوص مصالحها هناك في حالةِ الانفصال، لكن مصر ما زالتْ تنظر بعين الرِّيبة والشكِّ لما ستؤول إليه الأوضاعُ في حالة قيام دولة مستقلَّة في الجنوب، خاصَّة مع إدراكها لحاجةِ جنوب السودان الماسَّة لاستغلال مياه النيل بالأهميَّة نفسها التي تُوليها مصر ودول حوض النيل الأخرى عليها، خاصَّة في توليد الطاقة الكهربائيَّة، وتأمين المياه لمشروعات الزِّراعة الأمريكيَّة والصِّهْيونيَّة في الجنوب.

إنَّ المقوماتِ الاقتصادية لجنوب السودان والموقع الإستراتيجي في أفريقيا، كحلقة وصْل بين الشرق الأوسط وأفريقيا، كل هذه العوامل جعلتْه مسرحًا لتنافُس القُوَى الدولية وشركات الدُّول الكبرى، علاوةً على وجود احتياطي نفْطي هائِل، واحتياطي كبير للذَّهَب على حدودِ جنوب السودان وأثيوبيا؛ لذا فقدْ حاولتِ القاهرةُ خلالَ الخمس السنوات الماضية أن تُطوِّر علاقتها مع الجنوب؛ تحسُّبًا لحدوث الانفصال، حيث خصَّصت القاهرة ٣٠٠ مليون دولار للقِيام بأعمال تنمية جنوبِ السودان في قطاعات الصحَّة والتعليم والزراعة.

كما قام الرئيس المصري بأوَّل زيارة له للجنوب السوداني أواخِر عام ٢٠٠٨،والتي تُوِّجتْ بالتوقيع على عدد من الاتفاقيات الثنائية، في مجالاتِ البنية التحتية ومشروعات توليد الكهرباء، وأيضًا الاتِّفاق على استكمال إنشاء قناة جونجلى،التي ستوفِّر - حين انتهاء المشروع - قرابة ٤ مليار متر مكعَّب من المياه.

أهداف استراتيجية لإسرائيل في أفريقيا

والواضح ، أن وجود إسرائيل في أثيوبيا هو تخطيط للمستقبل فضلاً عن إمكان إحراز كثير من النجاحات في أفريقيا حيث أن علاقات إسرائيل بأثيوبيا، ظلت دائما مميزة، و لم تتأثر حتى بحقبة منجستو هيلا مريام، الاشتراكية على الرغم من كون النظام الأثيوبي وقتها جزء من المعسكر الاشتراكي،وحلف عدن، المعاديين للغرب، ويرجع السبب إلى التخوف الإسرائيلي والأثيوبي المشترك من المد العربي في البحر الأحمر فخلال الحرب الأثيوبية الأريترية، اتخذت الدول العربية موقفاً دائماً مؤيداً لإريتريا، وبعد استقلال اريتريا، وقعت تحت قبضة نظام معاد للعرب.

أما عن الخيار الأثيوبي تجاه أريتريا فيحظى بدعم إسرائيلي لخشيتها من وصول قوى إسلامية وعربية إلى الحكم في أريتريا ومن جهتها كانت أثيوبيا تخشى أن تسفر العلاقة العربية الإريترية عن دعم للرئيس

الإريتري أسياس أفورقي لأن قيام دولة أريتريا المستقلة حرم أثيوبيا من سواحلها البحرية، التي تم ضمها لإريتريا .

ويرى الخبراء أن علاقة إسرائيل بإريتريا ليست مستندة إلى النظام الإريتيري، بل أنها علاقة ببلد وبحر وموقع حيث تدرك إسرائيل ما تواجهه حكومة أفورقي من صعوبات داخلية وخارجية خصوصاً بعد محاولة الانقلاب التي وأصبح جراءها معظم الحرس القديم للحكومة الإريترية في السجون.

واللعب على طرفي المعادلة الأثيوبية الإريترية هو الخيار الإسرائيلي الأفضل وتتساوق الرغبتان الإسرائيلية والأثيوبية في اتجاه تفكيك النظام الإريتري، الذي بادر رئيسه بزيارة إسرائيل في عام حكمه الأول، مما أدى لردود فعل عربية، ودفعه تالياً لتحسس خطواته تجاه تل أبيب، بسعي غربي ملحوظ في الاتجاه ذاته وتحتاط إسرائيل للمستقبل برمي شباكها تجاه أثيوبيا لكنها لن تبادر إلى إساءة العلاقة مع أريتريا، فاللعب على طرفي المعادلة الأثيوبية الإريترية، هو الخيار الإسرائيلي الأفضل وأسياس أفورقي الذي يلمح حالياً لعضوية جامعة الدول العربية، لشعوره بخيبة الأمل، وتوجسه تجاه الغرب، واستشعاره نمو العلاقات الإسرائيلية الأثيوبية، وتوقعاته بشأن استثمارات خليجية ستتدفق إلى بلاده، وفر للإسرائيليين حافزاً في سبيل تدعيم علاقاتهم بجارته الجنوبية، خصوصاً

على مستوى الاستثمار، الأمر الذي لم يقدموا عليه بهذا المستوى في إريتريا وتسعى إسرائيل لجني فوائد من الموارد الطبيعية التي تتوفر لأثيوبيا، ولإحراز تقدم في انسياب صناعاتها لأفريقيا من خلال مدينتين للتجارة الحرة دون رقابة تملكها أثيوبيا في كلا من جيبوتي والسودان ولا يستطيع أحد نفي تطلعات إسرائيل للصومال البلد الذي يعيش فوضى، والبحث عن دور إستراتيجي يمر من خلال تقوية العلاقة مع أثيوبيا، تمهيداً لاستغلال الحدود الطويلة التي تفصل بين البلدين، والاتجاه إلى الجزء الشمالي من الصومال، المحكوم بواسطة حكومة علمانية غير مهتمة بالبعد العربي، وباحثة عن تقارب مع إسرائيل، لتتمكن تالياً من بتر الصومال بشقيه.

تبحث إسرائيل عن بتر الصومال بشقيه عن الجسم العربى ، ولذلك يتعين على إسرائيل أن تتسلل خلسة من خلال البوابة الأثيوبية، التي ستمكنها كذلك من استغلال المدينة التجارية الأثيوبية المفتوحة في ميناء سواكن على ساحل البحر الأحمر شرق السودان، إضافة إلى مدينة أثيوبية على الشاكلة ذاتها في جيبوتي، في انسياب صادراتها الصناعية إلى أفريقيا وىميل الأثيوبيين خصوصاً بعد الإطاحة بمنجستو في ١٩٩٢ وتسلّم رئيس الوزراء ميليس زيناوي مقاليد السلطة الأثيوبية، للعرب

ورغبتهم في استقطاب استثمارات عربية ضخمة غير أن تقاعس الاستثمارات العربية عزز الاتجاه المعاكس.

وينظر حسن مكي الخبير في شئون القارة الأفريقية - أستاذ في جامعة أفريقيا العالمية بالخرطوم - إلى مستويات إستراتيجية عدة، لتحليل مساعي إسرائيل لتوطيد علاقاتها في منطقة القرن الأفريقي فمن جهة ينفي مكي للعربية نت نفيا قاطعا بأن يكون الفلاشا مورا والفلاشا، يهودا، ويقرر بأن أفريقيتهم ليس فيها جدال لكن إسرائيل، تريد توظيفهم على المدى البعيد بالإفادة من التوجه العالمي لإعادة الاعتبار لكل ما هو أسود من خلال الاحتفاء برموز سوداء كمايكل جاكسون الأب ديزموند توتو كولن باول كونداليسا رايس نلسون مانديلا وكوفي عنان علاوة على التلميحات بإمكان انتخاب بابا أسود خلفا للبابا يوحنا بولس الثاني، ما يصب لمصلحة إسرائيل بتهجير العرب واستيعاب سود في مجتمعها بغية التأكيد للأفارقة بصفة عامة، بوجود جذور مشتركة تسهّل مهمة عزل العرب عن أفريقيا ومن جهة ثانية يمكن لإسرائيل التحكم في ملف مياه النيل بإعادة الفلاشا مورا والفلاشا إلى أثيوبيا، كسادة لبحيرة تانا، للعمل على صعيد استراتيجي لخدمة أهداف تتعلق بتعميق الشكوك والقطيعة بين دول البحر الأحمر ودول حوض النيل، وعلاقات السلام في القرن الأفريقي، مما تؤكده دراسات ممولة من قبل مؤسسة السلام الإسرائيلية

ومؤسسة السلام الأمريكية، على شاكلة الدراسة الصادرة أخيراً بعنوان ، النهر والصليب التي ذهبت في هذا الاتجاه كما تسعى إسرائيل لتعميق الشكوك والقطيعة بين دول البحر الأحمر ودول حوض النيل ولفت البروفسير مكي النظر إلى أن انضمام أثيوبيا لنادي صنعاء الذي يضم إلى جانبها، اليمن والسودان في ديسمبر ٢٠٠٣، في تجمع يضم ١٣٠ مليون نسمة علاوة على كون النادي قوة سياسية واقتصادية مؤثرة، سبب إزعاجا لإسرائيل لخشيتها من نتيجة ذلك في إخراج أثيوبيا من عزلتها، وجرها إلى النادي الشرقي والعرب، وبالتالي خسارتها كحليف استراتيجي موضحاً أن إسرائيل كانت تغذي المشاعر الانعزالية لدى الأثيوبيين ومصر من ناحيتها - والتحليل لحسن مكي-، توجست من قيام نادي صنعاء، خصوصاً بتزامنه مع بوادر أزمة مائية مع كينيا، ولإمكان أن يدعم النادي مطالب أثيوبيا المتململة من أن النيل الذي يتدفق من(١) أراضيها، لم يمنع المجاعات، إضافة إلى جرف الأراضي الطينية لذا، فهي تطالب بإعادة النظر في اتفاق مياه النيل الموقع في ١٩٢٩و يرى مكي أن أثيوبيا هي الكاسب الأكبر من الموقف الإقليمي حالياً فعلاوة على كسبها من قيام نادي صنعاء، سيكسبها التقارب مع إسرائيل التي ترغب في تلافي نتائج قيام النادي، قدرة أكبر على استرجاع ميناء عصب

---

١) عن مقال لخالد عويس – بتصرف

الحيوي على البحر الأحمر، وهو الميناء الذي ذهب إلى إريتريا في أعقاب استقلالها، ليترك أثيوبيا من دون منافذ على البحر الأحمر.

أكثر من ٦٠٪ من مصادر المياه العربية خارج حدودها

إن أكثر من ٦٠ % من مصادر الدول العربية تأتى من خارج حدود هذه الدول، جاء ذلك فى بيان أعلنه رشاد العتيل لدى وصوله إلى القاهرة فى زيارة لمصر للمشاركة فى اجتماعات مجلس المياه العربى .

ولا تختلف الحكومة وخبراء المياه في الأردن على اعتبار الوضع المائي في البلاد أحد أبرز تحديات المستقبل، فالجميع يؤكدون على خطورة ملف المياه في دولة تصنف على أنها واحدة من أفقر عشر دول في مصادر المياه على مستوى العالم والأرقام الرسمية تبدو مرعبة لمن يراجعها، فبينما يبلغ حد الفقر المائي عالمياً للفرد ألف متر مكعب سنويا، لا يزيد نصيب الفرد في الأردن عن ١٤٨ متراً مكعباً، حسب تقرير رسمي صادر عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية والتقرير تحدث عن طلب متزايد على المياه في الأردن خلال السنوات الماضية، صاحبه نقص في الموارد المائية، مما استدعى تغطية هذه الحاجة من المياه الجوفية بشكل زاد عن الحد الآمن فبينما يبلغ حد الاستخراج الآمن من المياه الجوفية ٢٩٤ مليون متر مكعب سنويا، قدر الاستخراج عام ٢٠٠٥ بنحو ٥٠٦ ملايين متر مكعب ويرى وزير المياه الأسبق الدكتور حازم

الناصر أن الحل للأردن يكمن في تنفيذ فوري وسريع للمشاريع الإستراتيجية لاستخراج المياه لاسيما مشروع جر مياه حوض الديسي من جنوب الأردن لوسط المملكة، ومشروع قناة البحرين عبر شق قناة بين البحر الأحمر جنوبا، والبحر الميت وسط البلاد غير أن المشروعين تعثرا، الأول بسبب نقص التمويل، حيث يحتاج تنفيذه لنحو سبعمائة مليون دولار، والثاني بسبب التعقيدات التمويلية والسياسية كذلك، حيث أن المشروع مشترك بين الأردن وإسرائيل والسلطة الفلسطينية وارتفع الاستهلاك الأردني من المياه بنسبة ٣٦% في الفترة من ١٩٨٥ حتى ٢٠٠٤، ويستهلك قطاع الزراعة أكثر من ٦٠% من هذه الكمية، فيما يذهب ثلث الاستهلاك للاستخدامات المنزلية غير أن الخبير المائي والرئيس السابق للجنة المياه والزراعة في مجلس النواب سلامة الحياري يرى أن هناك وضعاً مائياً ضاغطاً في الأردن، لكن حله يبدأ بقرار سياسي يعيد توجيه أولويات حل هذا الملف.

الحياري قال للجزيرة نت لا أعرف ما هي الحكمة من صرف ملايين الدنانير على جر مياه وادي الأردن للعاصمة عمان على الرغم من أن المياه العذبة والأحواض الجوفية تحيط بعمان من كل جانب ويتساءل الخبير المائي بدلا من جر مياه الديسي لعمان، لماذا لا يتم إنشاء تجمع سكاني تنموي فوق الحوض جنوب المملكة قد يستوعب أكثر من مائتي

ألف مواطن وتابع ما يتم صرفه على جر وتحلية مياه حوض دير علا المالحة بنسبة ٧٠% من وادي الأردن للعاصمة يكفي استغلال الأحواض المحيطة بعمان، وترك مياه وادي الأردن للزراعة.

شعور الأردن بخطورة الوضع المائي دفع الملك الأردني لتشكيل لجنة ملكية للمياه برئاسة الأمير فيصل بن الحسين وعضوية عدد من المسئولين والخبراء مهمتها وضع حلول إستراتيجية لمشكلة المياه في البلاد ويعاني الأردن من عدم حصوله على حقوقه المائية كاملة من نهري اليرموك والأردن ٠

أزمة مائية حادّة:

إنَّ السبب الأساسي للمخاوف المصريَّة والتصريحات السياسيَّة العنيفة، هو أنَّ مصر مهدَّدة بأزمة حادَّة، ونقْصٍ خطير في المياه،خاصةً أنَّ أزمة المياه ليستْ مقصورةً على مصر، حيث توجد الأزْمَة نفسُها - بدرجات مختلفة الحِدَّة - في معظم دول حوْض النيل، وهي تَرجع أساسًا إلى النموِّ السكَّاني السريع - غالبًا - الذي يتجاوز ٣% سنويًّا ويتحدَّث معظمُ الخبراء عادةً عن وجود أزمة عندما يقلُّ نصيب الفرْد من المياه عن ٢٠٠٠ متر مكعَّب، ويتحدَّثون عن أزمة شديدة أو مجاعة عندما يقلُّ نصيب الفرد عن ١٠٠٠ متر مكعَّب سنويًّا، والآن فإنَّ خَمْس دول في

حوض النيل الشرقي (تنزانيا، بوروندي، رواندا، كينيا، وأثيوبيا)، قد تجاوزتْ هذا الحد، كما تواجه الموقف نفسه - وربَّما بحدَّة أكبر - دولُ شمال أفريقيا مصر، ليبيا، تونس كما أنَّ دول شمال أفريقيا - وعلى رأسها مصر - تستورد نصفَ احتياجاتها من الحُبوب، وهذا الاعتماد على الخارج سوف يزدادُ في المستقبل، وفي مصر لا توجد احتمالاتٌ للتوسُّع في الزراعة على الأمطار،والتوسُّع في الزِّراعة المروية سوف يتنافس بشدَّة مع استعمالات المياه لأغراضٍ أخرى، ومعنَى ذلك بسهولة: أنَّنا سوف نواجه أزمةً حادَّة في المياه، الأمر الذي قد يُدخِلنا في صراعاتٍ متعدِّدة مع دول الحوْض، ما لم تتفهَّم تلك الدولُ احتياج مصر لمياه النيل.

الباب الثالث

مشاريع صهيونية لسرقة المياه العربية

سرقة إسرائيل للمياه العربية

إن مطامع إسرائيل كبيرة جداً، وخطيرة باستخدام المياه كعنصر أساسي في الصراع العربي الإسرائيلي؛ إذ تشكل المياه أحد أهم عناصر الإستراتيجية الإسرائيلية سياسياً وعسكرياً، وذلك لارتباطها بخططها التوسعية والاستيطانية في الأراضي العربية .

ومما يؤكد قيام الدولة الصهيونية بسرقة المياه العربية، هو أن إسرائيل أصبحت متواجدة في جميع الملفات المائية للدول العربية حيث تسيطر إسرائيل على حوالي ٨٠% من مياه الينابيع المتجددة الفلسطينية والتي تُقدّر سنويًا بنحو ٦٥٠مليون متر مكعب، وتبيع الـ ٢٠% الباقية للشعب الفلسطيني بسعر دولار لكل متر مكعب، وهو ما يعني أنها تسيطر على مخزون المياه في الضفة والقطاع وفي الجولان السورية تستولي إسرائيل على ٤٠% من المياه،وهي مياه بكميات ضخمة أثبت المسح أنها تعادل ضعفي كمية المياه السطحية التي تغذّي بحيرة طبرية، والتي من المتوقّع أن تصل إلى مليار متر مكعب، كما أن إسرائيل تتعاون مع تركيا من أجل استخدام ورقة المياه ضد العراق وسوريا والتلاعب بحصصهما في مياه دجلة والفرات كما أقدمت إسرائيل على مدّ خط أنابيب للمياه من نبع العين المتفرع عن نهر الجوز، وهو أحد روافد نهر الحاصباني، وتستغل بشكل كامل مياه الحاصباني

والوزاني بمعدل ١٤٥ مليون متر مكعب سنويًا، كما تسيطر إسرائيل على قسم من نهر الليطاني، وتقوم بتحويله إلى نهر الحاصباني، ثم إلى بحيرة طبرية عن طريق محطة ضخ قرب جسر الخردلي ومن المعروف أن إسرائيل تستولي على مياه نهر الأردن والذي ينبع من الأراضي الأردنية، وتمنع الأردن من إقامة أي سدود عليه، وفي اتفاقية السلام بين إسرائيل والأردن اتفق على أن تسمح إسرائيل للأردن بتخزين ٢٠مليون متر مكعب من المياه من فيضانات نهر الأردن خلال فترة الشتاء، وحوالي ١٠ مليون متر مكعب من المياه المحلاة من الينابيع المالحة المحولة إلى نهر الأردن، إلى جانب ١٠مليون متر مكعب تقدمها إسرائيل للأردن في تواريخ يحددها الأردن في غير فصل الصيف، ولكن إسرائيل لم تنفذ هذه الاتفاقيات مما جعل الأردن يعاني من نقص في المياه ويسعى لشراء مياه من تركيا وتحصل إسرائيل على ٦٠% من مياه نهر الأردن بينما يحصل الأردن على ٢٥% وسوريا على ١٥% رغم أن مياهه تنبع من سوريا كما قامت بمنع الفلسطينيين من الوصول لنهر الأردن ودمرت كل المضخات على النهر وطردت المزارعين.

أما عن إسرائيل والمياه المصرية والسودانية فقد بدأت إسرائيل تعبث بأصابعها في منابع النيل في محاولة للتأثير على حصة مصر والسودان من المياه، وهو واضح من قيام إسرائيل بتقديم العون لأثيوبيا لإقامة سدود على منابع النيل، كما عرضت على أثيوبيا شراء مياه النيل منها .

وبذلك يصبح واضحًا أن إسرائيل نصبت نفسها متحكمة بالموارد المائية العربية، كما يُلاحظ أنها تواجه قسمًا من الدول العربية بشكل مباشر، وهو الأردن وفلسطين ولبنان وسوريا، وتواجه قسمًا آخر عن طريق تركيا،وهو العراق وسوريا أو عن طريق أثيوبيا وهو السودان ومصر.

كما أكد الباحث السوري في الشئون الاستراتيجية العميدُ الركن إبراهيم كاخيا أن إسرائيل وضعتْ مُخططًا مدروسًا لمشاريعَ مائيةٍ يتناسب تنفيذُها مع مراحلَ إقامة الكيان الصهيوني وتوسُّعه، وقد نفذَّت بعضًا من تلك المشاريع المائية بالفعل، وبعضُها ينتظرُ دورَه في التنفيذ كما أن السطوَ الإسرائيلي على المياه العربية امتدَّ إلى نهر اليرموك، وهو أكبرُ روافد نهر الأردن، ويبلغ مُحتواه السنوي ٤٧٥ مليون متر مكعب؛ منها ٤ مليون متر مكعب من الأراضي السورية، والباقي يردُ من الأراضي الأردنية، ويمرُّ هذا النهرُ بمعظمه في الأراضي السورية، ثم يجتازُ الحدودَ الأردنية ليصبَّ بعدئذٍ جنوب بُحيرة طبرية .

ونتيجة سحب المياه من النهر تضررت الأراضى الواقعة على ضفتيه كما ارتفعت نسبة الأملاح في مياهه وهو المصدر الرئيس المغذى للضفة الغربية وآبارها الجوفية لتصل إلى ٥٠٠٠ جزء فى المليون والموصى

به دولياً ٢٥٠ جزء فى المليون وتسيطر سلطة الاحتلال على ٨٨% من مصادر المياه الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة وللأسف فإن المستوطن الصهيونى يحصل الآن على ٥٠٠ لتر من المياه يومياً بينما المواطن الفلسطينى لا تتجاوز حصته اليومية ٤٠ لتر فقط كما تستغل إسرائيل مياه الأودية التى تقدّر بحوالى ٧٢ مليون م٣ وتمنعها من الوصول للمناطق الفلسطينية وتقوم بمراقبة جوية لجميع الأراضي الفلسطينية وتفرض ضرورة الحصول على موافقة مسبقة منها قبل السماح بحفر أى بئر جوفية على الأراضي الفلسطينية فى الوقت الذى تحفر فيه إسرائيل الآبار العميقة فى مناطق المستوطنات مما أدى لقلة المياه ورداءتها فى آبار الفلسطينيين فى الضفة الغربية كما تستنزف إسرائيل المياه الجوفية الفلسطينية مما أدى لزيادة نسبة الأملاح والنترات والكلورايد وتلوثها بالمعادن الثقيلة كالنحاس والرصاص فأصبحت غير صالحة للشرب أو الزراعة كما أدى استنزاف الآبار إلى تسرب المياه الجوفية شديدة الملوحة للمياه الجوفية العذبة فى الضفة الغربية وتسربت مياه البحر لقطاع غزة لتملأ الفراغ فى حوض المياه الجوفية وباحتلال إسرائيل لهضبة الجولان السورية قامت بمنع سوريا من استغلال مصادر المياه بالهضبة واستغلتها لنفسها حيث أن ٣٠% من مياه إسرائيل تأتى من الجولان كما استولت على المياه السورية فى منطقة حوض نهر اليرموك ولأن هضبة الجولان هى المصدر الرئيسى

لمياه نهر الأردن وبحيرة الجليل التى توفر المياه لكلاً من سوريا والأردن وفلسطين تؤكد إسرائيل على احتفاظها بمصادر المياه السورية فى أية مفاوضات .

وعند اجتياح إسرائيل للبنان عام ١٩٧٨م سيطرت على ما يقرب من ٣٠% من مجرى نهر الليطانى وكانت أهدافها الغير معلنة هى المياه اللبنانية حتى خروجهم عام ٢٠٠٠م وأثناء الاحتلال قاموا بنقل مياه الليطانى بحافلات نقل والاستفادة من مياه نهرى الوزانى والليطانى وطردت المزارعين اللبنانيين وشقت الطرق والقنوات وركبت المضخات لسحب المياه إلى الأراضى المحتلة .

وفى عام ١٩٨٩م مدت أنابيب مياه نبع العين المتفرع من أحد روافد نهر الحاصبانى واستغلت مياه الحاصبانى بشكل تام لصالحها وهناك العديد من الآبار الارتوازية الإسرائيلية على الحدود مع لبنان تؤدى لخفض المياه الجوفية فى الأراضى اللبنانية .

وتلعب إسرائيل أدواراً خفية للتحكم فى مياه نهر النيل الذى ينبع من مصدرين رئيسيين إقليم البحيرات الاستوائية جنوب السودان والهضبة الأثيوبية لذلك تحاول من وقت لآخر التعاون مع أثيوبيا لإقامة السدود وغيرها من المنشئات على النيل للتحكم فى مياهه وتقليل حصة مصر من المياه لتجويع شعب مصر والضغط من أجل الحصول علي حصة من مياه النيل كما أعلن كبار مسئوليها .

ولو استمرت الأمور علي هذا النحو فإننا نواجه خطر حدوث مجاعة تقضى على الأخضر واليابس والنيل مسألة حياة أو موت بالنسبة لمصر فهو يشكل ٩٧ % من مواردها المائية والآن نتساءل ماذا بقى لدينا لكي تسرقه إسرائيل وإلي متي سنظل مكتوفي الأيدي أمام هذه المخططات الصهيونية الخطيرة ؟

إن زيارة ليبرمان، وهو أحد أكثر الشخصيات الصهيونية الرسمية المتطرفة، إلى الجولان عشية عرض طلب فلسطين إلى الأمم المتحدة للحصول على العضوية الكاملة، جزء لا يتجزأ من استفزازاته للمجتمع الدولي، مثلما كان إقرار إسرائيل مشروعا استيطانيا جديدا ببناء مئات الوحدات السكنية في القدس الشرقية، ومثل تلك الإجراءات تشكل حلقات متصلة في مسلسل استراتيجي متكامل يستهدف قضم الأرض وشفط المياه وإجلاء السكان وجعل الأمر الواقع هو المتحكم ، خصوصاً بالعلاقة مع دول المحيط، فدول منبع النيل وممرّه خلقت أزمة مائية في السودان وجنوبه ومصر، خصوصا أن نسبة ما يصلهما غير كاف، فما بالك بزيادة نسبة السكان، ناهيكم عن أن إسرائيل التي استأجرت جزيرة دهلك قامت ببناء قاعدة عسكرية متطورة فيها، مثلما ترتبط بعلاقات وطيدة عسكرية وأمنية مع بعض دولها وفي الوقت نفسه فإن بناء سدود تركية وأهمها مشروع الغاب أسهم في تخفيض حصة سورية والعراق من المياه، الأمر

الذي ينذر بعواقب بيئية وكارثية على البلدين وقامت إيران أخيرا بتحويل نهر قارون وعدد من الأنهار إلى الداخل الإيراني حاجبة إياها عن شط العرب، الأمر الذي ستكون نتائجه خطيرة على مستقبل شط العرب، الذي يقدّر الطبوغرافيون أنه سيكون بعد قرن من الزمان في الداخل الإيراني، بسبب الطمي والغرين، وهو في حاجة إلى حلول ومعالجات جذرية.

وعند الربط بين الواقع المائي في إسرائيل وحاجتها المتزايدة للماء في ضوء تدفق الهجرة اليهودية، خاصة ذلك التدفق الكبير من المهاجرين اليهود من الدول التى كانت تشكل الاتحاد السوفيتي المنحل، ومن الدول التى كانت تشكل حلف وارسو المتلاشى،وهو تدفق فاق كل تصور واحتمال كل ذلك يؤدى بنا إلى استخلاص عدد من النتائج أهمها أنه على الرغم من أن إسرائيل ظلت تشكو من نقص موارد المياه، إلاّ أن احتياجاتها الأساسية تزايدت بمعدلات كبيرة خلال السنوات الأخيرة، وذلك بفعل تزايد الاستهلاك المائي الناتج عن تزايد أعداد المهاجرين اليهود إلى إسرائيل، وكذلك تضاؤل كميات المياه الواردة من المصادر الموجودة بالفعل؛ فقد ازدادت ملوحة مياه المجمعات نتيجة لاستخراج المياه العذبة، وازدادت نسبة الملوحة في مجرى نهر الأردن جنوب طبريا، كما نقصت المياه الجوفية نتيجة لقلة مياه الأمطار، علاوة على جفاف العديد من الآبار الجوفية في الضفة الغربية وهضبة الجولان ولا يستبعد المراقبون

والمحللون احتمال إقدام إسرائيل على القيام بأعمال عدوانية جديدة للاستيلاء على المزيد من المياه العربية، وتتمثل الخيارات المطروحة في هذا الصدد في ثلاثة :

أولاً: استمرار السيطرة على المياه الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة .

ثانياً: الاستيلاء على ما بقى من مياه نهر اليرموك .

ثالثاً :التوسع في سرقة مياه نهر الليطاني .

وليس صدفة أن تكون أولى نوايا المستعمرات الاستيطانية التهويدية قد أقيمت في منطقة المطلة في عام ١٨٩٦، بالجوار من منابع نهر الأردن وطبريا وقرى الليطاني فمنذ بدايات الاستيطان الصهيوني للأرض الفلسطينية والعربية بشكل عام، كرر الممول الصهيوني روتشيلد قوله : إنني أفكر في المستقبل، ولا مستقبل إذا لم نضع أيدينا على الماء وينبغي أن نفكر في ذلك دون الكلام عنه أبداً وبهذه الروح الاستعمارية اهتمت الوكالة اليهودية فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، بترسيم حدود الانتداب لفلسطين مع البلدان العربية المجاورة، ومع كل من سوريا ولبنان بشكل خاص، متضمنة منحدرات المياه وينابيعها في أقصى الشمال على المثلث السوري - الفلسطيني - اللبناني وقدمت الوكالة اليهودية العديد من المخططات المائية لسلطات الانتداب البريطاني آنذاك في محاولة منها لتثمير هذه المشاريع اقتصادياً لحسابها، ولحساب

المشروع الصهيوني الذي كانت تعد وتعمل له في فلسطين تحت رعاية سلطات الانتداب ولم تكن تلك الرؤية الصهيونية البعيدة منسلخة عن إرادة بريطانيا، التي سهلت وعملت على إعادة تخطيط حدود فلسطين الانتدابية بما ينسجم مع تلك التوجهات، فجرت تعديلات عدة مست خطوط تقسيمات سايكس/ بيكو السيئة الذكر، وصولاً إلى ما سمي في حينها تعديلات (نيو كمبول) للحدود بين كل من فلسطين من جهة وسوريا ولبنان من جهة ثانية.

وكانت الحركة الصهيونية والوكالة اليهودية قد اقترحت عدة مشاريع قبل وبعد قيام الدولة الصهيونية على أنقاض الكيان الوطني للشعب العربي الفلسطيني، للسيطرة على مياه الجولان ووادي نهر الأردن، منها مخطط يونيدس عام ١٩٣٩، وهو المخطط المتعلق بري الأراضي الواقعة شرقي نهر الأردن كذلك مخطط والتر كلاي – لودر ملك عام ١٩٤٤، والمتعلق بري سهل نهر الأردن عن طريق بعض روافد نهري الأردن واليرموك باتجاه النقب، وتنمية طاقة مائية بواسطة بناء قناة تصل البحر المتوسط بالبحر الميت، للاستفادة منها بتوليد الكهرباء، ويعتبر لودر ملك من أكبر علماء وخبراء التربة والمياه الأميركيين في حينه، وتوصياته مازالت أساساً لجميع مشاريع المياه في الكيان الصهيوني.

إضافة إلى مخطط إيس عام ١٩٤٨ والقاضي بتحويل نصف كمية مياه نهر اليرموك إلى بحيرة طبرية، وجزء من مياه الليطاني إلى المستوطنات اليهودية في شمال فلسطين وإنشاء سد على الحاصباني وتحويل مياهه عبر قناة مغلقة لتوليد الطاقة الكهربائية في محطة داخل فلسطين وتحويل مياه نهر بانياس من سوريا عبر قناة، نحو تل القاضي ودان لتجميع مياه ينابيعهما وجرها في قناة مكشوفة لإرواء أراضي سهل الحولة، والجليل الأدنى، ووادي مرج ابن عامر ثم تإمريرها عبر نفق لتخزين الفائض في سهل البطوف ويطرح المشروع في جانب منه تحويل كمية من مياه البحر المتوسط إلى البحر الميت عبر قناة تمتد من حيفا وذلك لمنع انخفاض منسوب البحر الميت بعد استثمار مياه حوض الأردن وروافده.

وصولاً إلى مخطط ماكدونالد عام ١٩٥١: والمتعلق باستعمال مياه نهر الأردن فقط لري ضفتي أخدود وادي الأردن من جنوب هضبة الجولان عند مثلث الحدود السورية ـ الفلسطينية ـ الأردنية حتى جنوب بيسان، بواسطة قنوات متوازية وأخيراً، مخطط جونستون الشهير عام ١٩٥٣، وهو المشروع الذي اقترحه مبعوث الرئيس الأميركي دوايت آيزنهاور، ويقوم على بناء ثلاث قنوات للري، وإنشاء سدين كبيرين لتخزين مياه الأمطار رفضت سوريا هذا المشروع حيث لا مصلحة لها

فيه،ويتعارض مع حقوقها في مياه حوضي اليرموك والأردن، إذ أنه يقتطع منها مياه نهر بانياس لصالح مستوطنات شمال فلسطين المحتلة، بينما اعتبرته إسرائيل غير كاف كذلك لم يستطع هذا المشروع أن يشق طريقه بسبب التعقيدات السياسية في المنطقة وبهذا الصدد فإن الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية ومواردها الرئيسية تزداد كل يوم.

فقد رصد تقرير اعتمد على دراسات لمركز الدراسات والأمن المائي العربي والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة أكساد التابعين لجامعة الدول العربية ومقرهما دمشق المحاولات والأطماع الإسرائيلية في المياه العربية ومواردها الرئيسية، ومحاولات إسرائيل الدائمة للاستحواذ على القسم الأعظم منها بشتى السبل والوسائل حتى ارتبطت استراتيجيتها العسكرية في المنطقة بحرب المياه ومن المعلوم أن إسرائيل تحاول مقايضة مصر واستدراجها نحو القبول بتركيب خط لنقل مياه نهر النيل عبر صحراء سيناء إلى داخل عمق فلسطين المحتلة، وهو ما رفضته مصر وبشكل قاطع، الأمر الذي دفع إسرائيل في الآونة الأخيرة لتحريض دول حوض النيل ودفعها للتصادم مع كل من مصر والسودان.

مشاريع النهب المائي من قبل سلطات الاحتلال

بناء السدود وحفر الآبار العميقة

بسبب طبيعة إسرائيل العدوانية، والتي تعتبر نفسها فوق القوانين الدولية، بدأت بإقامة السدود، وضخ المياه إلى مستوطناتها ضمن خطه مدروسة، لنهب المياه السورية، إذ أقامت سد تخزيني أقيم مكان قريه المنصورة شمال القنيطرة ب٣كم لضخها إلى مستعمرتي ميرام، وهاجولان، وهو بسعة ٢٨٥ ألف م مكعب من الماء، بالإضافة إلى سدود تخزينية عديدة أخرى، أكبرها الموجود قرب قرية عين دوره وسط الجولان، كما قامت باستغلال كل الينابيع، وأهمها ينابيع المياه المعدنية الحارة في الحمة في جنوب الجولان، وهي تستفيد منها كمركز سياحي وعلاجي وقامت بتنفيذ مشروع ضخم من خلال حفر الآبار العميقة في كافه أنحاء الجولان، وهذه الآبار تستنزف المخزون المائي الجوفي وتؤثر على الينابيع ومن أهمها البئر الذي حفر بجانب نبع المشيرفه في الجزء الجنوبي من مرج اليعفوري، والذي أثر بدوره على النبع فشحت مياهه.

استغلال مياه بحيرة مسعده

تقع بحيرة مسعده إلى الجانب الشرقي من قرية مسعده في شمال الجولان، ويفصلها عن جبل الشيخ سهل مرج اليعفوري، وهي بحيرة متشكلة في فوهة بركان خامد، وتبلغ مساحتها حوالي ١ كم مربع، وقامت سلطات الاحتلال باستخدامها كخزان كبير للمياه، حيث حولت إليها مياه نهر صعار المجاور، ومياه سيل أبو سعيد في فصل الشتاء، وأقامت في جانبها الجنوبي محطة ضخ تغذي شبكه من الأنابيب توزع المياه على المستوطنات شمال الجولان، وتم البدء باستغلال البحيرة في خريف عام ١٩٦٨وبذلك استطاعت سلطات الاحتلال ضخ مليون ونصف متر مكعب من المياه سنوياً، يتم نقلها إلى المستوطنات وإسرائيل إضافة إلى هذا يجعلنا نؤكد على بقاء الحكومة السورية على موقفها الرافض لأي تنازل عن أرضنا أو قطرة ماء هي من حقنا وحق أبنائنا في المستقبل في الأراضي السورية والعربية المحتلة .

وهناك أربعة مشاريع إسرائيلية لنهب المياه المصرية خاصة مياه نهر النيل وهي:

المشروع الأول: هو خطة إستغلال الآبار الجوفية حيث قامت إسرائيل بحصر الآبار الجوفية المتاخمة للحدود المصرية وبدأت فى سحب المياه منها مستغلة انحدار الطبقات الصخرية الجوفية تجاه صحراء النقب

ولازال هذا النهب مستمراً وهو ما كشفه وأكده تقرير أعدته لجنة الشئون العربية بمجلس الشعب فى يوليو ١٩٩١ الذى ذكر صراحة أن إسرائيل تعمدت خلال السنوات الماضية سرقة المياه الجوفية من سيناء عن طريق حفر آبار إرتوازية قادرة على الوصول للمياه الجوفية فى بطن سيناء باستخدام آليات سحب حديثة.

المشروع الثانى: هو الأول بعد إنتهاء حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ وهو المشروع الذى طرحه المهندس الإسرائيلى اليشع كالى تحت دعوى مياه السلام وبمقتضاه طلبت إسرائيل من مصر توسيع ترعة السلام المخطط شقها آنذاك نحو سيناء وشق سحارة أسفل القناة لنقل ١٠ % من دخل مصر من النيل لرى صحراء النقب فى الجنوب الإسرائيلى وقدر المطلوب آنذاك بـ ٨ مليارات متر مكعب.

مشروع يؤر

ثالثا: تضاءل الحلم الصهيونى فى مياه النيل عندما قدم الخبير الإسرائيلى شاؤول أولوزوروف النائب السابق لمدير هيئة المياه الإسرائيلية مشروعاً للسادات سمى مشروع يؤر خلال مباحثات كامب ديفيد بهدف شق ست قنوات تحت قناة السويس بإمكان هذا المشروع نقل ١ مليار متر مكعب لرى صحراء النقب منها ١٥٠ مليون متر مكعب تصل قطاع غزة لتبرير نقل المياه أمام الشعب المصرى وجعل المياه التى تعطى لغزة ضماناً لعدم وقف مصر ضخ المياه لإسرائيل.

الفكرة الرابعة كانت التنفيذ الفعلى عندما طرح الرئيس السادات بنفسه فى حيفا عام ١٩٧٩ فكرة مشروع ترعة السلام وذكرت مجلة أكتوبر أن الرئيس الراحل إلتفت إلى المختصين وطلب منهم عمل دراسة علمية كاملة لتوصيل مياه نهر النيل إلى مدينة القدس لتكون فى متناول المترددين على المسجد الأقصى وكنيسة القيامة وحائط المبكى لكن الغضب الأثيوبى والمعارض المصرى كانا وراء إيقافه .

مشروع جونستون: في مطلع عام ١٩٥١ بدأت إسرائيل بتجفيف مياه بحيرة الحولة وتحويل المياه إلى النقب، واعتبر هذا خرقا لاتفاقية الهدنة، فأصدر مجلس الأمن قراراً بوقف أعمال تحويل المياه وفي عام ١٩٥٣ أرسل الرئيس الأمريكي ايزنهاور مندوبه ايريك جونستون، إلى الدول المعنية وهي سوريا والأردن ولبنان وإسرائيل، ليفاوض على توزيع المياه بين دول المنطقة، ويهدف المشروع وفق المصادر الإسرائيلية إلى تنمية الزراعة وتوطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول المذكورة، إلا أن لبنان أستثني من هذا المشروع وتصل كمية المياة المقرر تقسيمها في مشروع جونستون وفق المصادر الإسرائيلية إلى ١٢١٣ مليون متر مكعب سنوياً ،في حين تصل التقديرات العربية إلى ١٤٢٩ مليون متر مكعب بما فيها حصة لبنان لكن المشروع لم يستمر بسبب احتلال إسرائيل لمنابع نهر الأردن إثر عدوان ١٩٦٧.

مشروع كوتون

ظهرت فكرة المشروع بعد الرفض العربي لمشروع جونستون، وقد تبنى المشروع الجديد وجهة النظر الإسرائيلية التي تخطط لضم مياه نهر الليطاني البالغة ٧٠٠ مليون متر مكعب وبلغت كمية المياه المتوقعة من مشروع كوتون ٢٣٤٥ مليون متر مكعب.

٢- مشروع روتينبرج عام ١٩٤٨ ويقوم على أساس امتياز يهودى لمدة ٧٠ سنة لاستغلال مياه الأردن واليرموك التى تعتبر وقفا على المشروع، ولا يحق للأردن الإفادة منها إلا بموافقة السلطات اليهودية صاحبة الامتياز.

سدود فى المنابع الإستوائية

إن الكيان الصهيوني كان ولا يزال يطمع فى مياه النيل، ولم يخف هذه الأطماع في يوم من الأيام حيث طالب مصر بتحويل مياه النهر من مصبه في البحر الأبيض المتوسط إلى صحراء النقب، وعندما باءت مطالبه بالفشل، لجأ إلى إثارة الضغائن والأحقاد لدى الدول الأفريقية ضد مصر، وأوعز لهذه الدول بمطالبة مصر بإعادة النظر في الاتفاقيات التاريخية الموقعة بينها والخاصة بتقسيم مياه النهر.

ولم تكن حملة الهجوم التى قادتها دول حوض النيل على مصر خلال السنوات الأخيرة وعلى رأسهم رئيس الوزراء الأثيوبى ميليس زيناوي إلا دليلا على الولاء والتبعية التى عرفت عن هذا الرجل تجاه إسرائيل التى تمده بالسلاح للعدوان على الدول المجاورة والخبراء الذين يقيمون له السدود ويسعون لتمويلها من الدول المختلفة.

ففى هذه الدولة التى اشتهرت بالعداء للدول العربية من جانب واحد تقوم فيها إسرائيل بتنفيذ عدد من السدود بدعم من مكتب الاستصلاح الأمريكى وبمعونة فنية ودعم إسرائيل المسيطرة على مشاريع الرى والزراعة بهذه الدولة ومن تلك السدود: ـ

ـ مشروع سد فنشا الذى أقيم على أحد روافد النيل الأزرق الذى يمد النيل بحوالى ٧٥% من المياه لحجز نصف مليار متر مكعب سنويا.

ـ مشروع خور الفاشن الذى يقع أقصى شرق أثيوبيا ويؤثر على المياه التى تصل إلى مصر بمقدار ٤.٥ مليارات متر مكعب.

ـ مشروع سنيت على أحد روافد نهر عطبرة.

ـ مشروع اليبرو على نهر السوباط.

وهذه المشاريع التى لم يتم معظمها ستؤثر فى حصة مصر بمقدار ٧ مليارات متر مكعب سنويا.

ـ سد تيكيزى وهو أعلى سد فى أفريقيا على منابع النيل ويبلغ ارتفاعه ١٨٨ م اكتمل بناؤه فى فبراير ٢٠٠٩ وسيقوم بدوره منفردا بحجز ٩

مليارات متر مكعب من المياه وقام بتمويل بناء هذا السد كل من الصين وإيطاليا.

ووفقا لخطة الإلهاء لمصر قامت إسرائيل بدعوة وزراء أثيوبيين إلى الكنيست وإقناعهم بضرورة تبنى فكرة ضرورة إكمال السدود الأثيوبية التى لم تكتمل والسير على غرار سد تيكيزى الذى فوجئت مصر ببنائه.

والمعلوم من متابعة الأخبار والتقارير الصحفية أن ثلاث شركات متعددة الجنسيات تقوم حالياً بإقامة سبعة سدود علي بحيرة تانا الأثيوبية التي تمد مصر بنحو ٨٥% من حصتها السنوية من مياه النيل، وذلك في الوقت الذي أكد فيه الدكتور أحمد فوزي، خبير المياه بالأمم المتحدة، أن إقامة أي سدود في منابع النيل ستؤثر في حصة مصر السنوية من المياه، مؤكداً أن أحداً لا يستطيع أن يحدد بشكل دقيق مقدار النقصان الذي سيحدث في حصة مصر السنوية نتيجة إقامة هذه السدود ونقلت صحيفة الدستور المستقلة عن مصادر وصفتها بـ المسئولة في وزارة الخارجية المصرية قولها، إن الشركات التي تقوم بتنفيذ هذه السدود تضم شركاء من أكثر من دولة مثل الصين وإيطاليا وإسرائيل، مضيفة أن العمل بهذه السدود بدأ منذ ما يقرب من أربعة أشهر، وأن هذه الشركات تستخدم تقنيات متقدمة في إقامة السدود لمقاومة الطبيعة الصخرية لهذه المنطقة وكانت مصادر سيادية أكدت في وقت سابق أن إسرائيل تدير

فعلياً معركة مع مصر فى منطقة حوض النيل تستهدف في المقام الأول إضعاف مصر، وتضييق الخناق عليها وكشفت مصادر حكومية رفيعة المستوى عن أن سد تانا بليز الأثيوبى الجديد تموله الحكومة الإيطالية، بالاشتراك مع الحكومة الأثيوبية،كما أن رئيس قطاع مياه النيل والأجهزة الفنية التابعة له فى مصر ليس لديهم أى معلومات عن السد الأثيوبى، وهو ما جعلها تقلل من أهميته .

وأوضحت المصادر لصحيفة المصري اليوم ، أن السد يقع على أحد روافد النيل الأزرق ويستمد مياهه من بحيرة تانا، وتصل طاقته التخزينية إلى ٧ مليارات متر مكعب من المياه، ويساهم فى زراعة ٢٥٠ ألف فدان، مشيرة إلى أن أثيوبيا تستهدف إقامة أكثر من ٧٠ سداً جديداً لتوليد الكهرباء وتخزين المياه خلال السنوات العشر المقبلة وقال مستشار وزير الرى السابق، أن إقامة أى مشروعات للسدود من شأنها التأثير على كمية المياه الواردة إلى مصر، بغض النظر عن إمكانياتها التخزينية، مؤكدا أن ما هو غير مقبول أن تعمل كل دولة فى منابع النيل لمصالحها دون مراعاة لمصالح الآخرين وأكد أن السماح بترك جولة المفاوضات لأى طرف يعد خطأ تفاوضيا لا يجب أن يحدث، مشيراً إلى ضرورة قيام مصر باستيعاب كل الاختلافات حتى لا يترك أى طرف طاولة المفاوضات كما أكد وزير الموارد المائية والرى، أن مصر مستعدة للمساهمة فنياً ومادياً فى التنمية الكهربائية فى أثيوبيا، لأنها دولة شقيقة

وقال إن مصر تتابع بشكل دقيق جميع المشاريع الأثيوبية التى قد تؤثر على تدفق نهر النيل عبر الأقمار الصناعية والتقنيات الحديثة وأضاف أن مصر ستلجأ إلى قواعد القانون الدولى لمنع أى محاولة للتعدى على مصالحها المائية، فى حال فشل مفاوضات لحل هذه الأزمة.

يذكر الدكتور مغاوري شحاته دياب -أستاذ المياه والرئيس الأسبق لجامعة المنوفية- أن إنشاء سدود بكل من تنزانيا ورواندا سيؤثر بالسلب في حصة مصر السنوية من مياه النيل،كما أن هذه الدول أقدمت علي إنشاء سدود لتخزين المياه دون موافقة مصر وإخطارها مسبقاً بهذه المشروعات المائية ويعتبر الوجود الإسرائيلي في دول حوض النيل أقوي من الوجود المصري في هذه الدول، وهو لا يصب إطلاقاً في خدمة المصالح المصرية، بل إن الوجود الإسرائيلي في دول الحوض يمثل عامل إزعاج لمصر، مضيفاً أن إسرائيل إذا لم تنجح في الضغط علي دول الحوض لتخفيض حصة مصر السنوية من مياه النيل فإنها ستنجح علي الأقل في منع زيادة حصة مصر السنوية من مياه النيل كما أن الأقمار الصناعية ترصد حالياً إقامة مشروعات مائية في دول حوض النيل دون علم مصر، وأن مصر تتعامل مع هذه الأزمة من خلال غض الطرف عن بعض المشروعات المائية التي تري أنها لا تؤثر بالسلب في حصة مصر من مياه النيل، رغبة منها في احتواء دول حوض النيل وحذر خبراء

مصريون في مجال المياه من خطورة إنشاء سدود علي حصة مصر من مياه النيل، واصفين إنشاءها بالسابقة الخطيرة التي ستدفع دول حوض النيل الأخري إلي أن تحذو حذو أثيوبيا وتقوم بإنشاء السدود دون الرجوع إلي مصر وكانت أثيوبيا أعلنت عن افتتاح أكبر سد مائي على بحيرة تانا، التي تعتبر أحد أهم موارد نهر النيل، وذلك في سابقة خطيرة تشير إلى نية دول منابع النيل في تصعيد مواقفها ضد مصر.

إسرائيل تريد إقرار مبدأ بيع المياه:

حذرت مذكرة سرية من أن إسرائيل تسعى لإقرار مبدأ بيع المياه كمصدر طبيعي باعتبارها مثل بيع البترول، بغض النظر عن حجم العبء إذا تم إقرار هذا المبدأ حتى وإن كان ثمن المتر المكعب سنتا واحدا وليس ١٠ سنتات وأردفت المذكرة أن إسرائيل استغلت الأوضاع السائدة بدول حوض النيل ليكون لها تواجد في تلك المنطقة الحساسة كنوع من الضغط على مصر من ناحية، ولتنفيذ مخططها الهادف إلى معالجة مشكلة الحصول على المياه العذبة بشكل دائم وبتكلفة بسيطة من ناحية أخرى

الباب الرابع

تهديد الأمن المائى العربى

علاقة إسرائيل ودول حوض النيل

مع اشتعال فتيل أزمة مصر مع دول حوض النيل، واندلاع الخلافات حول الحصة المخصصة من مياه النيل لكل من مصر والسودان ظهرت ملامح الدور الخفي لإسرائيل وراء تحريض دول حوض النيل الأفريقية أثيوبيا- كينيا - أوغندا - رواندا لانتهاك الاتفاقية الدولية الخاصة بدول حوض النيل، وقد كشفت أيضاً النقاب عن توسع الأطماع الصهيونية داخل القارة الأفريقية، لاسيما في دول القرن الأفريقي وحوض النيل التي تعتبر دول إستراتيجية بالنسبة للتوسع الصهيوني في القارة السمراء ولم تكن زيارة وزير الخارجية الصهيوني أفيجدور ليبرمان إلى عدد من دول حوض النيل من قبيل الصدفة، أو من أجل دعم العلاقات الثنائية بين تل أبيب وتلك الدول، بل كانت بمثابة إشارة البدء لتمرد دول حوض النيل ضد مصر والسودان، لاستكمال المخطط الصهيوني طويل الأجل ضدهما فإسرائيل لا تزال تعتبر مصر عدوها الأول والأكبر، تسعى لإقصائها بكل طريقة، لكي يخلو لها الطريق للانفراد بالفلسطينيين، خاصة وأن القاهرة ما زالت ولا تزال الداعم الأكبر للقضية الفلسطينية، بينما تعتبر السودان

---

١) عن مقال لد. سامح عباس المصدر من موقع: مفكرة الإسلام – بدون تصرف

تل أبيب دعمها السخي للمتمردين السودانيين لإقامة دولة نصرانية في جنوب السودان، مما سيسفر عنه تقسيمها لدويلات إذن فانقلاب دول حوض النيل على مصر والسودان وتوقيعها لاتفاقيات جديدة لتوزيع مياه النيل لم يكن بشكل مستقل نابع منها، بل من تحريض وتوجيه صهيوني فاضح.

وعلى ضوء تلك الحقائق نستعرض الاختراق الصهيوني لدول حوض النيل والعلاقات الخفية بين تل أبيب وتلك الدول، خاصة بعد إعلان مشاركة عدد من المؤسسات الإسرائيلية في بناء السدود والمشاريع الزراعية في دول حوض النيل، إلى جانب استغلال إسرائيل لنهر النيل للإضرار بمصر وضرب مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية ولعل أبرز الوثائق التي تميط اللثام عن الدور الإسرائيلي المشبوه في تقليب دول حوض النيل وانقلابها ضد مصر، كتاب خطير صدر مؤخراً باللغة العبرية في تل أبيب للخبير الإستراتيجي الإسرائيلي أرنون شوفير يتناول فيه مشكلة المياه بالشرق الأوسط بشكل عام، ويركز بشكل خاص على مشكلة النيل ويفرد لذلك جزءاً كبيراً من صفحاته ومن أهم ما تضمنه كتاب (صراعات المياه في الشرق الأوسط) اعتراف مؤلفه صراحة بوجود مصالح إسرائيلية حيوية ومخططات صهيونية في منطقة حوض النيل، وهو ما أكد عليه شوفير في مستهل كتابه وتأكيده على أن

لإسرائيل مصالح إستراتيجية وسياسية كبيرة في منطقة حوض النيل، مشدداً على أن نسب توزيع المياه بين دول نهر النيل لها تأثير مباشر على إسرائيل، مما يُعد اعترافاً صريحاً منه بأن لبلاده أصابع خفية في دفع دول المنبع إلى توقيع اتفاقية منفردة لإعادة توزيع مياه النيل ويدعي الخبير الصهيوني في كتابه أن نهر النيل الذي يمثل شريان الحياة بالنسبة لمصر،هو الذي منح الدولة اليهودية تفوقاً تكتيكياً واستراتيجياً أثناء حروبها السابقة مع مصر، وحسب المؤلف، ففي حرب الاستنزاف مثلاً قامت إسرائيل بضرب سد نجع حمادي وسد إسنا وخطوط الكهرباء الرابطة بين أسوان والقاهرة، الأمر الذي دفع مصر إلى تغيير خططها، واضطرها إلى إرسال قوات لحماية السد العالي من أي هجوم إسرائيلي، الأمر الذي أدى إلى تقليل حدة الضغوط والهجمات المصرية التي كانت تتعرض لها إسرائيل على خط القناة، وهنا يكشف الكاتب عن المخطط الصهيوني المتعلق بمصر، والذي يأتي ضمن مخطط وإستراتيجية أوسع تشمل كافة دول حوض النيل، مشيراً إلى أن موجات الجفاف المتعاقبة التي تعرض لها حوض النيل، بالإضافة إلى الزيادة السكانية المرتفعة في مصر، أدت إلى عدم تمكن مصر من توفير اكتفائها الذاتي من الغذاء، وبالتالي اعتمدت على دول أخرى لتوفير الغذاء لسكانها، الأمر الذي جعل مصر ترتبط بدول خارجية وخاصة الولايات المتحدة التي تُعد أكبر منتج للغذاء في العالم.

ويرى الخبير الصهيوني أنه كلما زاد اعتماد مصر على الولايات المتحدة كلما كان هذا الأمر في صالح إسرائيل لأنه يضمن استقرار اتفاقية السلام الموقعة بين القاهرة وتل أبيب وحسب المخطط الصهيوني المرسوم بعناية فإن أزمة المياه في مصر ستضطرها إلى إجراء إصلاحات اقتصادية وإلى ترشيد استهلاك المياه، وهو ما قد يصبح سبباً لتعاون كبير بين مصر وإسرائيل، لأن إسرائيل تمتلك خبرة واسعة في كلا المجالين، ويمكن لمصر أن تستفيد منها في هذا الأمر كما يؤكد مؤلف الكتاب على أن إسرائيل من مصلحتها حدوث أزمة مياه في مصر، لأن ذلك سيدفعها إلى الانشغال في صراعات بهذا الشأن مع جيرانها في منطقة حوض النيل، الأمر الذي سيقلل من تدخلها في شئون وقضايا العالم العربي، وهو ما تريده إسرائيل بالضبط *ورغم ذلك لا تخفى عناصر* إسرائيلية قلقها من أن تؤدي أي أزمة مياه قد تتعرض لها مصر من تنامي قوة العناصر المتطرفة التي تعارض اتفاقية السلام مع إسرائيل.

المخطط الصهيوني والعلاقات الأثيوبية:

يقول الكاتب الإسرائيلي: إن مصلحة إسرائيل الإستراتيجية تقضي بعدم سيطرة الدول العربية على البحر الأحمر لذلك تعمل الدولة العبرية - من خلال مخطط قديم - على فرض سيطرتها ونفوذها على الدول الغير

عربية المطلة على هذا البحر ومساعدتها بكل استطاعتها، وخاصة دولتي اريتريا وأثيوبيا، اللتين تكتسبان ميزة إضافية لدى لإسرائيل تتمثل في كونهما أيضا من دول حوض النيل ويكشف الكتاب عن نوايا إسرائيل صراحة من خلال تأكيده على أن إسرائيل يهمها زيادة حصة أثيوبيامن مياه النيل، لأن هذا الأمر يعني من وجهة النظر الإسرائيلية إعادة تقسيم حصص دول الحوض في مياه النيل بشكل عادل ويؤكد الخبير الإسرائيلي أنه لخشيتها من أي رد فعل مصري تقوم إسرائيل بتنفيذ مخططاتها في أثيوبياوأريتريا بشكل حذر حتى لا تثير غضب القاهرة، خاصة وأن هناك العديد من التقارير التي تتهم إسرائيل ببناء عدد من السدود على النيل الأزرق في أثيوبياوقد حظيت أثيوبيا- التي تقود ثورة التمرد ضد مصر - باهتمام خاص لدى مخططي الإستراتيجية الإسرائيلية نحو القارة الأفريقية،وذلك للأسباب التالية:

• الادعاءات الصهيونية المستندة إلى الأساطير والادعاء بأن العلاقة مع أثيوبياترجع إلى القرن الثالث قبل الميلاد، وتزعم أن ابن سيدنا سليمان (منليك) من زوجته الملكة بلقيس هو مؤسس الحبشة التي كانت تسمى (ماكدا) وأن قومية امهرا التي ينتمي إليها الأباطرة الأحباش وآخرهم (هيلاسيلاسى) هي من سلالة سيدنا سليمان.

• ثراء أثيوبيا بالموارد الطبيعية،حيث يجري في أراضيها العديد من الأنهار مثل (أباي، تكازا، باراد، امودو، اواشو، أتشيلي) بالإضافة إلى بحيرة (تانا) العظمى التي تشكل مخزون مالي هائل لنهر النيل.

• ثراء أثيوبيا بالموارد المعدنية التي تخدم الصناعات الإسرائيلية خاصة العسكرية منها، بالإضافة إلى معادن الذهب والماس والفضة.

• تمتاز أثيوبيا بموقع استراتيجي جغرافي وديمجرافي وسياسي، فهي ذات تأثير على الدول المجاورة خاصة اريتريا والصومال، وفي حال سيطرة النفوذ الإسرائيلي في أثيوبيا فإن الأمن القومي العربي معرض لتهديد دائم.

تضاعفت الواردات الإسرائيلية من أثيوبيا أكثر من ثلاثين مرة خلال عقد التسعينيات، من ٠.٤إلى ١٣.٩ مليون دولار سنويا، بينما تضاعفت الصادرات الإسرائيلية لها ثلاث مرات فقط من ١.٩ إلى ٥.٨ ملايين دولار سنويا وفي الإطار ذاته، وحسب مصادر إعلامية صهيونية فإن شركات إسرائيلية متخصصة في مجال الاستشارات الهندسية والإنشاءات تقدمت مؤخراً بعروض للحكومة الأثيوبية تتضمن مقترحات للمساهمة في القيام بمشاريع استثمارية سكنية علي النيل، وذلك بتشجيع من قبل وزارة الخارجية الإسرائيلية.

وقد شهد حجم التعاون الاقتصادي الإسرائيلي مع أثيوبياتطوراً ملحوظاً، حيث بلغت قيمة الصادرات الأثيوبية إلى إسرائيل للسنوات من ١٩٩٣ - ١٩٩٨ نسبة زيادة وصلت إلى٢٣٠% .

أما فيما يتعلق بالصادرات الإسرائيلية إلى أثيوبيا فقد ازدادت خلال عام ٢٠٠٣ لتصل إلى٥٠٠% بالإضافة إلى تزايد التعاون العسكري،حيث كشفت نشرة المعلومات العسكرية البريطانية في يونيو ١٩٩٨ أن إسرائيل تقيم علاقات استخباراتية وثيقة مع أثيوبيا، وأن جهاز الموساد الإسرائيلي يدير كادر كبير لجمع المعلومات والاستخبارات في العاصمة أديس أبابا، بالإضافة إلى قيامه بنشاطات في جزيرة دهلك الاريترية أبرزها عدد من مراكز المراقبة وجمع المعلومات عن السعودية واليمن.

وحاولت إسرائيل استخدام أثيوبيا كورقة ضغط سياسية على مصر من خلال المس بحصتها في مياه النيل والتهديد ببناء سدود أثيوبية تتحكم في حجم المياه الواصلة إلى مصر، كما تسعى إسرائيل لوضع خطط لسحب مياه النيل إلى أراضيها من اقرب نقطة في الدول الأفريقية ؛ مما يهدد مشروعات الري والكهرباء والزراعة على امتداد وادي النيل ودلتا مصر.

علاقات مشبوهة مع دول المنبع:

ومن جهة أخرى شهدت العلاقات بين نيروبي وتل أبيب تطوراً سريعا وفى كافة المجالات الاقتصادية، الزراعية والأمنية،وأشارت بيانات وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى أن الواردات الإسرائيلية من كينيا قد تضاعفت مرتين ونصف المرة في الأعوام الثلاثة الأخيرة من ٨.٦ إلى ٢٠.٩ مليون دولار سنويا، بينما تضاعفت الصادرات الإسرائيلية مرتين تقريبا من ١٤ مليون دولار إلى ٢٩.٣ مليون دولار ويعترف مؤلف كتاب صراعات المياه في الشرق الأوسط بأن إسرائيل أقامت علاقات قوية ومتينة مع دولة كينيا، لوجود منابع نهر النيل بها، وكذلك مع أوغندا التي توجد بها بحيرة فيكتوريا وسد أوان ويشير الكاتب في هذا السياق إلى أنه خلال حقبتي الستينيات والسبعينيات خشيت مصر من أن تقوم إسرائيل بإغلاق سد أوان وبالتالي عدم تدفق مياه نهر النيل إلى مصر، فقامت القاهرة بإرسال فريق من الخبراء والمتخصصين المصريين إلى أوغندا،حيث يتواجدون بشكل دائم من ذلك الحين عند هذا السد لضمان تدفق مياه النيل الأبيض بشكل منتظم.

ويكشف الكتاب عن المخطط الإسرائيلي في تلك الدول، والذي يتضمن اهتمام إسرائيل بإحداث تنمية اقتصادية وزراعية في تلك الدول، ويشير

إلى أن مصر فطنت إلى هذا الأمر، لأن مثل هذه التنمية ستكون مرتبطة بمياه النيل - وهو ما تريده إسرائيل بالطبع.

وفيما يخص الكونغو الديمقراطية فقد ارتفعت الواردات الإسرائيلية منها إلى مليون دولار تقريباً العام الماضي بعد أن كانت لا شيء تقريبا، أما الصادرات الإسرائيلية فتضاعفت عشر مرات تقريبًا، من ٠.٩ إلى ٥.٢ ملايين دولار سنويا في الفترة ذاتها كما وقعت أوغندا وإسرائيل اتفاقاً في مارس ٢٠٠٠، أثناء زيارة وفد من وزارة الزراعة الإسرائيلية، برئاسة مدير الري في الوزارة، موشي دون جولين ينص على تنفيذ مشاريع ري في عشر مقاطعات متضررة من الجفاف، وإيفاد بعثة أوغندية إلى إسرائيل لاستكمال دراسة المشاريع، التي يقع معظمها في مقاطعات شمال أوغندا، بالقرب من الحدود الأوغندية المشتركة مع السودان، وكينيا، وسيجري استخدام المياه المتدفقة من بحيرة فيكتوريا لإقامة هذه المشاريع، وهو ما يؤدي إلى نقص المياه الواردة إلى النيل الأبيض،كذلك أعلنت إسرائيل أنها مهتمة بإقامة مشاريع للري في مقاطعة كاراموجا الأوغندية، قرب السودان، حيث يمكن ري أكثر من ٢٤٧ ألف هكتار من الأراضي الأوغندية عبر استغلال اثنين ونصف مليار متر مكعب سنوياً، في حين أن المياه المستخدمة حالياً لا تزيد عن ٢٠٧ ملايين متر مكعب فقط، تروي ٣٢ ألف هكتار من الأرض، ولا

تقتصر خطورة الوجود الإسرائيلي في دول أعالي النيل على الاستعانة بالخبراء والتعاون الفني في المشروعات، لكنها تمتد إلى التعاون الاقتصادي الزراعي برأس مال يهودي، يهدف إلى تملك أراضي في المنطقة بدعوى إقامة مشاريع عليها، أو تحسين أراضيها، أو إقامة سدود بها.

الخطر الصهيوني وحوض النيل

يتمثل الخطر الصهيونى فى تدخل إسرائيل فى عمليات التنمية فى الحوض عن طريق

الأيدي العاملة: جميعُنا يعلم العلاقة الوطيدة التي نشأتْ بين إسرائيل وأثيوبيا؛ وذلك نظرًا لأنَّ يهود الفلاشا - وجلّهم من أثيوبيا- يُعتبرون المورد الأوَّل للعمَّال من أفريقيا، والَّذين يتولَّون الوظائف الدنيا في المجتمع اليهودي، والَّذي يأبَى فيه يهود أوربَّا وأمريكا تولّي الوظائف الدُّنيا، وعليه؛ فإنَّ يهود الفلاشا هم قوام اليد العامِلة في إسرائيل، وهو الأمر الَّذي يجعل من أثيوبيا- وهي إحدى دول حوض النيل - مطمعًا لإقامة علاقات حميمة معها.

الاقتصاد: ومن ناحيةٍ أخرى، أقامتْ إسرائيل علاقات تِجارية وطيدة مع الدُّول التي تَمتلِك الماس، وهي ليبريا وساحل العاج، وغينيا وزائير، وسيراليون وأفريقيا الوسطى وتنْزانيا؛ وهي إحدى دول حوض النيل، والَّذي يستخدم بشكْلٍ أساسي في تَمويل المستوْطنات الإسرائيليَّة، ومن أمثلتها مستوطنة تسوفين، كما تشكِّل تجارة الماس جزءًا رئيسيًّا من التِّجارة الإسرائيليَّة؛ حيث أعلن موقع وزارة الخارجيَّة الإسرائيلي عن حجم صناعة الماس، والذي قدِّر بنحو ١٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٦ من حجْم الصَّادرات الإسرائيليَّة، ويعدُّ هذا رقمًا ضخمًا بالنسبة لدولة صغيرة مثل إسرائيل.

تجارة السلاح: تُعَدُّ أفريقيا مرْتعًا خصبًا للصِّراعات والانقِلابات الدَّاخلية، بل والحروب بين الدول بعضها البعض، فنجِد الصّراعات بين شمال وجنوب السُّودان،وبين الصوماليين بعضهم البعض، وبين الصومال وأثيوبيا، وبين شمال وجنوب نيجيريا، وغيرها الكثير، ويشكِّل هذا سوقا هامَّة لإسرائيل؛ إمَّا لتجربة أسلحتها المصنَّعة محليًّا، وإمَّا لتأجيج الصِّراعات لأسباب ومصالح تخصُّها، مثل السَّيطرة على الذَّهب أو الماس أو اليورانيوم، ويساعدها في ذلك حالة الفقْر والمجاعة التي تَعيشها أفريقيا، وأيضًا تفشّي الأمراض والجهل والرشوة، وكل هذه الأمور التي تمكنها من السَّيطرة بسهولة على تلك الدول لتحقيق ما تصْبو إليه من

أطماع وتهدف إسرائيل من وراء ذلك ليْس فقط النَّاحية الاقتِصاديَّة، ولكن هناك ناحية إستراتيجيَّة هامَّة تعمل عليها إسرائيل، وتتلخَّص في:

♦ محاولة كسْر العزلة التي تَعيشها إسرائيل بعد الحروب الَّتي خاضتْها مع العرب، والأراضي الَّتي احتلَّتها، ومظاهر القمْع الَّتي تُمارسها ضدَّ الفلسطينيين كلَّ يوم، ناهيك عن احتِلالها للمقدَّسات الإسلاميَّة، ومحاولاتها الدَّؤوب لنشْر الفساد في المجتمعات العربيَّة، فكان لا بدَّ لها من قوى مجاورة تُقيم معها علاقات اقتِصاديَّة وإستراتيجيَّة، بعد أن رفض مُعظم العرب علاقاتِ التَّطبيع معها، فأرادت بذلك هدفين؛ الأوَّل: وجود مساندة إقليميَّة تُساعدها إذا ما نشبتْ بينها وبين الدّول العربيَّة حروبًا في المستقْبل، ثانيًا: وجود قوى اقتِصاديَّة إقليميَّة تدعم بناء المستوْطنات وتُعْطي لها شرعيَّة عالميَّة تُنسي بذلك العالَمَ الحقوقَ المسْلوبة للشَّعب الفلسطيني وحقه في استِرْداد الأرض.

♦ إقامة تحالُفات مع القوى الإقليميَّة غير العربيَّة، مثل: تركيا وإيران في آسيا، وأثيوبيا في منطقة القرْن الأفريقي، كما تقوم إسرائيل بتسْويق دولتها ثقافيًّا، عن طريق فتْح المكاتب الثَّقافيَّة في تلك الدول؛ لِتُوَصِّلَ في عقول تلك الشُّعوب وجودَها المزْعوم، ولتضعَ بذلك نفسَها على خريطة العالم بعد أن كانتْ شتاتًا.

وهناك هدف آخَر قد تراءى في الأفق في الفترة الماضية، ولم يُعِرْه العرب – للأسف - اهتمامًا؛ وهو تضْييق الخناق على الدول العربيَّة في كلّ مكان، فبعد أن أيْقنتْ أن لا وجود لها بين العرَب عن طريق التَّطبيع والعلاقات الاقتِصاديَّة والثَّقافيَّة، بدأت تُثير القلاقل بين العرَب بعْضهم البعض، فكثيرًا ما تخرج لنا الصُّحف الإسرائيليَّة يومًا بعد يوم بخَبر عن دولة عربيَّة تعمل في الخفاء ضدَّ مصلحة دولةٍ عربيَّة أُخرى، حتَّى ينشأ بيْنهما الشّقاق، وتلوذ هي بالغنيمة كاملة، وعندما أرادت أن تسدّد ضربة قويَّة للعرَب نظرتْ إلى أي الدول الَّتي تساند قضايا الأمَّة وتقف معها، فوجدت في مصر مبتغاها، وبما أنَّ علاقة إسرائيل قويَّة بالدول الَّتي تشترك معها مصر بعلاقات إمَّا تجاريَّة أو إستراتيجيَّة أو طبيعيَّة، عملت على زعزعة هذه العلاقات وتقْويضها، فبدأتْ بالتَّعاون مع دول حوض النيل في بناء سدود عملاقة بزعْم توليد الكهرباء، وزراعة الأراضي غير المستصلحة، وهي بذلك لا تريد خيرًا لتلك الدّول ولكن لتمنع الماء عن مصر والسّودان، رغم وجود الاتّفاقات الدَّولية!

وقامت بإثارة المشاكل الدَّاخلية في السودان، تارةً عن طريق دعْم الحركة المتمرِّدة في دارفور، وتارة عن طريق دعْم الانفِصاليين في جنوب السودان، وقد تجلَّى هذا الأمر واضحًا فيما حدث مؤخَّرًا من مشاكل خاضتْها دول المنبع والمصب حول الحقوق التَّاريخيَّة لنهر النِّيل،

وعن إعادة تقسيم مياه النيل وإقامة اتِّفاقيَّات جديدة لا تُراعي ما كان موجودًا في السَّابق، وبتأييد من البنك الدَّولي الذي تُشرف عليه مخابرات عدَّة دول من أهمها أمريكا وإسرائيل.

وتعد إسرائيل أحد المحركين الأساسيين لهذه البؤرة لإدخال مصر في نزاعات خارجية وإشغالها بقضايا أخرى عن دورها الإقليمي في العالم العربي خاصة القضية الفلسطينية وفي آسيا فإن سوريا والعراق تحاولان مع تركيا دولة المصب في حل مشكلة المياه والتي ترغب تركيا في بيعها لهما.

الدور الإسرائيلي في إشعال أزمات المياه

يحذر خبراء وقانونيون من خطورة تنامي النفوذ الإسرائيلي بالمناطق التي تشهد صراعات علي المياه خاصة منطقة حوض النيل ـ المنطقة الأكثر إثارة الآن - وتمدد الذراع الصهيونية أكثر وتأجيجها الخلاف بين الدول المشتركة في منابع المياه.

وهذه ما أكده الدكتور هاني رسلان رئيس وحدة دراسات حوض النيل بمركز الدراسات السياسية مشيرا إلي أن الحضور الإسرائيلي واضح وقوي في أي صراع وتحاول تأجيجه بشتي الطرق والاستفادة من هذا التأجيج ، مستدلا علي مشكلة حوض النيل في ظل مطالبات دول مثل كينيا وأوغندا وتنزانيا بإعادة النظر في اتفاقيتي ١٩٢٩ التي وقعت إبان

الاستعمار البريطاني للمنطقة، واتفاقية ١٩٥٩ التي وقعت بين مصر والسودان لتنظيم الاستفادة من موارد النهر .

وأوضح أن هذه الدول ترى أنها غير ملزمة بهذه الاتفاقيات لأنها تمت في الحقبة الاستعمارية، كما أن القاهرة ترى أن الحل الأمثل للخروج من هذه المشكلة هو استحداث موارد جديدة للمياه وإقامة مشروعات مائية لسد حاجة هذه الدول، وهو ما يعرف بمبادرة حوض النيل.

وبلغ التدخل شدته في قضية حوض النيل حيث قدمت إسرائيل إلى كل من الكونغو الديمقراطية ورواندا دراسات تفصيلية لبناء ثلاثة سدود كجزء من برنامج متكامل تهدف إسرائيل من خلاله إلى التمهيد لمجموعة كبيرة من المشروعات المائية في هذه الدول ولاسيما رواندا، حيث يتجه الاهتمام الإسرائيلي بوجه خاص إلى نهر كاجيرا الذي يمثل حدود رواندا مع بوروندي في الشمال الشرقي لإقامة أكثر من سد عليه، حسبما أعلن موقع المعهد الإسرائيلي للتصدير والتعاون الدولي وبجانب هذه المشاريع، تقدم شركات إسرائيلية منذ نحو عقد دعماً فنياً وتكنولوجياً لهاتين الدولتين في مجال الري والزراعة بشكل شبه مجاني.

أما في أوغندا، فلا تزال إسرائيل تقوم بتفعيل اتفاقية وقعتها معها في مارس ٢٠٠٠ خلال زيارة وفد من وزارة الزراعة الإسرائيلية وتنص الاتفاقية على تنفيذ مشاريع ري في عشر مقاطعات متضررة من الجفاف، وإيفاد بعثة أوغندية إلى إسرائيل لاستكمال دراسة المشاريع

التـي يقـع معظمهـا فـي مقاطعـات شـمال أوغنـدا بـالقرب مـن الحـدود الأوغندية المشتركة مع السودان وكينيا، ويجري استخدام المياه المتدفقة من بحيرة فيكتوريا لإقامة هذه المشاريع، وهو ما يؤدي إلى نقص المياه الواردة إلى النيل الأبيض، أحد أهم الروافد المغذية لنهر النيل في مصر، وفقاً لما ذكرت نشرة ذي إنديان أوشن نيوز الفرنسية .

وأبـدت إسـرائيل بشـكل خـاص اهتمامهـا بإقامـة مشـاريع للـري فـي مقاطعـة كاراموجـا الأوغنديـة قـرب السـودان، بهـدف زراعـة ٢٤٧ ألـف هكتار من الأراضي الأوغندية عبر استغلال ٢.٥ مليار متر مكعب سنويا.

وبالنسبة لأثيوبيا، فقد كشف المحلل السياسي الأمريكي مايكل كيلو والخبير في قضايا الصراعات المائية حول العالم، وصاحب كتاب حروب مصادر المياه، في مقال له بصحيفة راندي ديلي ميل الجنوب أفريقية نشرته بداية العام الجاري عن اجتماع عقد في تل أبيب في تلك الفترة بين أعضاء بالكنيست ووزراء إسرائيليين وأثيوبيين، تم خلاله الاتفاق على إقامة مشاريع مشتركة عند منابع نهر النيل.

وأضاف كيلو أن هذه المشاريع تتضمن إقامة أربعة سدود على النيل لحجز المياه، وتوليد الكهرباء، وضبط حركة المياه في اتجاه السودان ومصر، ومن المتوقع أن يتم استكمالها في الفترة ما بين شهري يونيو وأكتوبر في فصل الأمطار بالهضبة الأثيوبية بعد أن تم تكليف شركة صينية بتنفيذها كما سبق أن ذكرنا.

إيقاف قناة جونجلي

يعد مشروع قناة جونجلى من مشروعات التكامل الاقتصادى الرائدة بين مصر والسودان ونظراً لأهمية هذا المشروع فى مجال التعاون الاقتصادى بين البلدين، ولما له من آثار بعيدة على حركة التنمية فى كل من جنوب وشمال وادى النيل، فقد احتل اهتمام القيادة السياسية فى كل من مصر والسودان، منذ اللحظة الأولى التى أعلن فيها منهاج العمل السياسى والتكامل الاقتصادى بين مصر والسودان، وبالتحديد فى فبراير سنة ١٩٧٤ومنذ الإعلان عن مشروع قناة جونجلى والمناقشات لا تتوقف حول هذا المشروع الكبير، ولقد بادرت الأمانة العامة لوزارة الدولة لشئون السودان فى جمهورية مصر العربية، إلى عقد ندوة عملية لدراسة مشروع قناة جونجلى والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على قيامه وقد عقدت الندوة بمقر الأمانة العامة لشئون السودان بمصر فى الفترة من ١٢ ـ ١٥ يناير سنة ١٩٧٧، وذلك للتعرف على طبيعة المشروع، وتأمل أثاره الاقتصادية والاجتماعية فى المنطقة وعلى كل من البلدين ومن الأهمية التعرف على فكرة المشروع وتطوراته وأثاره السياسية والاقتصادية والاجتماعية من واقع أعمال الندوة وأبحاثها ومناقشتها ويكمن الدافع وراء فكرة مشروع قناة جونجلى، كغيره من مشروعات التخزين وتقليل فاقد النهر،إلى أهمية المياه العذبة للحياة

لمقابلة الزيادة الكبيرة فى عدد السكان ، ولاحتياج الزراعة إلى هذه المياه من ناحية أخرى ومن هنا كان حرص مصر والسودان، وسبقهم إلى الاهتمام بدراسة إيراد نهر النيل، وكيفية المحافظة على هذا الإيراد، والاستفادة القصوى من مياهه وتقليل كمية الفاقد منها.

والمعلوم أن أهم البحيرات التى تمد النيل بالماء هى بحيرة فكتوريا وتبلغ مساحتها ٦٧ كيلو متر مربع، وتسقط الأمطار على حوض البحيرة بمعدل ٢٣٢ مليار متر مكعب فى العام يصل منها فقط إلى البحيرة حوالى ١٨ مليار متر مكعب ويضيع الباقى بالتسرب والتبخر والتشرب كما يسقط على سطح البحيرة نفسها ٢ مليار متر مكعب ليصبح جملة إيرادها السنوى ٢٠ مليار متر مكعب فى المياه ويلى بحيرة فكتوريا فى الأهمية، بحيرة كيوجا التى تبلغ مساحتها ٣٠٠ ٦ كم/٢ ونظراً لارتفاع معدل البخر فى هذه المنطقة، فإن الإيراد الخارج منها يبلغ نحو ١٩ مليار متر مكعب فى العام ثم تتجه المياه بعد ذلك إلى بحيرة البرت فى طرفها الشمالى، التى تستقبل ما يساوى ٢٣ مليار متر مكعب من المياه فى العام ثم يدخل النهر بعد مشوار طويل فى منطقة المستنقعات، حيث يفقد فيها النهر ٥٠% من إيراده، وتسمى هذه المنطقة التى يفقد فيها النهر نصف إيراده بمنطقة السدود وهى المنطقة التى تتركز فيها الجهود لإنشاء مشروع قناة جونجلى ويعتبر مشروع قناة جونجلى، جزءاً من المشروع الشامل الخاص بالسيطرة والتحكم فى حوض النيل بأكمله، وهو

المشروع الذى يشكل مشروع بحيرة تانا الجزء الآخر منه فمشروع تانا قد خطط للعمل على توفير خزان لتخزين المياه طوال العام، لاستخدامها فى أغراض الرى فى كل من السودان ومصر كما يهدف إلى توفير احتياطى إضافى فى المياه، وإلى المساعدة فى توفير الوقاية من أخطار الفيضان فى كلا الدولتين وتختلف الآراء حول نقطة البداية فى التفكير فى هذا المشروع فبينما يرى بعضهم أن بداية التفكير فيه ترجع إلى عام ١٨٩٨ عندما طرحت فكرة تهذيب مجرى بحر الجبل وبحر الزراف، فإن آخرين يرون أن السير وليام جارستون كان أول من فكر فى المشروع فى عام ١٩٠٤، وأنه بناء على هذا، تمت عملية الاستكشاف التفصيلى لبحر الجبل وبحر الزراف، وتم رصد المناسيب وجمع البيانات لوضع مشروعات، تهدف إلى توفير ما يزيد على الفاقد الطبيعى وزيادة الإيراد عند ملكال ويرى آخرون أن عام ١٩٠٨ كان هو الذى شهد مولد الفكرة، حين طرحت دراسة للاستفادة من المياه التى تتبخر، كبداية لعملية التنمية فى السودان، إلا أن هذه الدراسة لم يتم تنفيذها والخلاصة أنه يمكن القول بأن فكرة المشروع قد طرحت للمناقشة لأول مرة فىما بين العقد الأخير من القرن التاسع عشر، والعقد الأول من القرن العشرين على أن الأمر الذى لا خلاف عليه، هو أن الحكومة المصرية تقدمت في عام ١٩٣٣ باقتراح تضمن استغلال المنطقة، عن طريق التخزين فى البحيرات وتجفيف السدود ولكن المشروع قوبل بالتحفظات من جانب

الإدارة البريطانية الاستعمارية فى ذلك الوقت ورغم أن المشروع لم ينفذ إلا أنه أوجد نوعا من الاهتمام بالدراسات التفصيلية لآثار المشروع على سكان المنطقة.

وفى عام ١٩٣٨ قدم مشروع إلى حكومة السودان، يتضمن اقتراحا بإنشاء تحويلة تبدأ من قرية جونجلى، وتتجه مباشرة إلى النيل الأبيض، وذلك بعد دراسة المشروع، وإبداء الملاحظات عليه، ومدى تأثيره على المصالح المحلية للأهالى بجنوب السودان وكان المشروع فى هذا الوقت، عبارة عن حفر قناة تبدأ من قرية جونجلى شرق نهر الأتم، ومدها شمالا حتى تقابل بحر الزراف، عند نقطة يبدأ بعدها مجراه فى الانتظام الطبيعى، مع إنشاء قناة أخرى من هذه المنطقة، تصل إلى النيل الأبيض لحمل ما يزيد عن كفاءة بحر الزراف لتكملة التصرف المطلوب وقد عرف هذا المشروع بالخط٧ وقد أرسلت الحكومة السودانية، بعثة لدراسة تنفيذ مشروع الخط ٧ وتأثيره على الأحوال المعيشية لسكان المنطقة من نواحيها المختلفة، وقدمت هذه البعثة تقريرها فى عام ١٩٤٦، وأوصت بتعديل المسار إلى خط بين جونجلى ومصب السوباط مباشرة والاستغناء عن استعمال جزء من بحر الزراف وقد وافق المهندسون المصريون على هذه التعديلات، وقدموا المشروع الجديد إلى حكومة السودان، والذى عرف باسم الخط المباشر وذلك فى عام ١٩٤٨ على أساس مشروع كامل يبدأ من جونجلى ويتجه مباشرة إلى النيل

الأبيض، محققاً أكبر فائدة مائية عند ملكال وقد تضمن مشروع الخط المباشر القيام بتخزين المياه فى بحيرتى فكتوريا والبرت، واستدعى ذلك إجراء بعض المفاوضات مع حكومتى أوغندا والكونغو، غير أن الأخيرة اعترضت عليه، نظراً لارتفاع منسوب بحيرة البرت إلى ٣٥ مترا الأمر الذى يترتب عليه إغراق مساحات كبيرة من الأراضى وقد طلبت الكونغو إجراء بعض التعديلات والاكتفاء بالتخزين فى بحيرة فكتوريا، بارتفاع قدره ثلاثة أمتار فقط وفى عام ١٩٥٤ قدم فريق الأبحاث الخاصة بمشروع جونجلى تقريراً يفيد بأن المشروع يقوم - بشكله المقترح ساعتها على نظام مائى جديد يمكن أن تصبح له نتائج خطيرة على اقتصاديات مراعى الماشية ومصايد الأسماك فى منطقة السدود وأوصى هذا الفريق باتباع بعض الإجراءات العلاجية لتعديل المشروع، غير أن السلطات قد تخلت عن تنفيذ هذا المشروع، إلى أن عقدت اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان عام ١٩٥٩.

وفى ديسمبر سنة ١٩٧١ تقدمت الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل إلى الحكومتين المصرية والسودانية، بمذكرة تحتوى على الخطط العريضة لمشروع تقليل الفاقد لمستنقعات بحر الجبل والزراف، وزيادة إيراد النهر كمرحلة أولى لمشروع جونجلى، مع عدم الاعتماد على التخزين فى البحيرات الاستوائية، وإرجاء ذلك إلى مرحلة تالية للمشروع ثم تقدمت الهيئة فى أبريل عام ١٩٧٤ بمذكرة أخرى للمرحلة الأولى،

تضمنت بعض التعديلات الجديدة، واعتمدت الحكومتان هذا المشروع، ووافقتا عليه وكلفت الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل طرحه فى مناقصة عالمية، ومراقبة تنفيذه كممثلة للحكومتين.

وجدير بالذكر، أن المرحلة الأولى من تنفيذ مشروع قناة جونجلى، تضيف كمية تقدر ب ٤ مليارات متر مكعب من المياه، سوف تقسم مناصفة بين البلدين، لتصبح حصة مصر ٥٧ مليار متر مكعب وحصة السودان ٢٠ مليار متر مكعب سنوياً، وهذه الزيادة فى الإيراد المائى سوف تمكن الدولتين من إضافة مساحات جديدة للرقعة الزراعية الخضراء فى شمال وادى النيل وجنوبه ومن ناحية أخرى فانه رغم أن مشروع قناة جونجلى، ليس وليد الساعة ورغم أن للمشروع تاريخا طويلا، بدأ كفكرة من نهاية القرن التاسع عشر، ولم يشهد الواقع العملى أو التنفيذى إلا فى العقد السابع من القرن العشرين، ورغم ان المناقشات البناءة حول المشروع لم تتوقف من أجل العمل على تفادى النتائج السلبية، والتى قد ينطوى عليها أى مشروع ضخم كهذا، ومن أجل تجنب الأخطار المحتملة، وتحقيق المنفعة القصوى من المشروع، رغم كل ذلك، فإنه لم يسلم من هجوم الدوائر الاستعمارية والصهيونية، فلقد تعرض المشروع للهجوم العنيف من جانب هذه الدوائر الاستعمارية الأمريكية والصهيونية، حتى توقف تماماً لفترة طويلة

الباب الخامس

الأمن المائي العربى

الأمن المائي العربي

يعد الأمن المائي العربي واحداً من ثغرات الأمن القومي، وذلك بسبب شح الموارد المائية، وتحكم دول المنبع فى نسبة كبيرة من إجمالي الموارد المائية، مما يعرض الأمن الغذائي العربي للخطر، إضافة إلى التأثيرات السياسية التي تتركها قضية المياه على مجمل العلاقات مع دول الجوار، التي تتحكم فى مصادر المياه العربية فنلاحظ أن تركيا بدأت منذ سنوات فى إقامة السدود على نهري دجلة والفرات، وإقامة مشاريع الري والزراعة، بهدف الاستحواذ على مياه هذين النهرين ومن ذلك أن سعة سدود كيبان وقرقايا وأتاتورك تعادل ثلاثة أمثال الوارد السنوي لنهر الفرات ويحتاج مشروع الكاب التركي، إلى ٣٠ % من وارد نهر الفرات السنوي،وهذا يعني تناقص كميات المياه الواردة إلى العراق، فضلا عن تردي نوعيتها، لتؤثر على حياة الملايين من السكان، وعلى المشاريع الزراعية والصناعية وقد لا تتوقف تركيا عند هذا الحد، لاسيما وأنها تماطل منذ عشرات السنين في التوصل إلى اتفاق يحدد حصة كل طرف من هذه الأطراف المتشاطئة من مياه نهر الفرات وفي دراسة أعدها المجلس الوطني العراقي جاء فيها أن سبب التسويف والمماطلة من الجانب التركي هو كسب الوقت لإنجاز أكبر ما يمكن من مشاريع التخزين والري، ووضع الأطراف الأخرى أمام الأمر الواقع.

ولقد دفعت المصالح الضيقة لدول المنبع، وحلفائها من الغربيين الطامعين فى أرض العرب وثرواتها الطبيعية إلى توسيع عمليات التحكم فى مصادر المياه، وإنشاء سدود كبيرة لتخزين المياه العذبة في أراضيها، وبكميات تفوق الاحتياجات الفعلية، وقد رصدت تركيا حوالي ٣٠ مليار دولار بتمويل من الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرها لبناء ٢١ سداً، و١٧ محطة كهرومائية، ورى أكثر من ٤٦ ألف ميل مربع من الأراضي التركية إضافة إلى سد أتاتورك، الذي يعد تاسع أكبر سد في العالم، على بعد ٦٠٠ كيلو متر من الحدود السورية وهو رابع أكبر سد من حيث الردم في جسم السد، ويخزن ٤٨ مليار متر مكعب، ويكون خلفه بحيرة ضخمة هي ثالث أكبر بحيرة بعد بحيرتي فان وسالت، وتبلغ مساحتها ٨١٧ ألف كيلو متر مربع ويروي سد أتاتورك مساحة تزيد على مساحة شرق ألمانيا، ويولد طاقة كهربائية تزيد على ٢٤٠٠ ميجاوات من مياه تركية وعراقية وسورية وتعد سدود كيبان وقرقايا وأتاتورك من أكبر السدود التركية، إضافة إلى سد برجك ومحطة الطاقة الكهربائية التابعة له وتقوم ببناء السد والمحطة تسع شركات من ألمانيا وبلجيكا والنمسا وفرنسا وتركيا ومن خلال هذه الأعمال خرقت تركيا نصوص معاهدة الصداقة وحسن الجوار الموقعة بينها وبين العراق سنة ١٩٤٦ التي تنص على أن تركيا توافق على اطلاع العراق على أية مشاريع خاصة بأعمال الوقاية قد تقرر إنشاءها على أي من هذين

النهرين، وروافدهما، وذلك لغرض جعل الأعمال تخدم بقدر الإمكان مصلحة العراق كما تخدم مصلحة تركيا هذا فضلا عن اعتزام تركيا مد خط أنابيب لنقل الماء العذب إلى إسرائيل.

وتتفاقم مشكلة المياه في الوطن العربي يوما بعد آخر، بسبب ضغط النمو السكاني، والتوسع الصناعي والزراعي، الذي استنفد الموارد المتوفرة إلى حد بعيد، وستؤدي آثار شح المياه إلى تدهور مستويات المعيشة، وضياع الأمن الغذائي، وتزايد الطلب على الواردات الغذائية، وديون كاسحة تجعل الاستقرار من الأمور التي يصعب تحقيقها حيث أن المياه العذبة هي إحدى المشاكل الاجتماعية والإنسانية والجغرافية والبيئية التي تواجه الإنسان في القوت، وهي إحدى الوسائل الاستراتيجية التي قد يستخدمها الأقوياء ضد الضعفاء في العالم، للسيطرة عليهم من خلال سياسة قطع المياه العذبة لزيادة الظمأ عند العرب وتجويعهم، بهدف السيطرة عليهم من قبل الدول الاستعمارية والكيان الصهيوني، الذي يتحكم الآن فى ٢٣٠٠ مليار متر مكعب منها، تتضمن ٢٠٠ مليون متر مكعب من الآبار الجوفية في قطاع غزة، و٢٣٠ مليون من مياه نهر العوجا، و٦٦٠ مليونا من نهر الأردن، و٥٢٠ مليونا من المياه الجوفية في الضفة الغربية وحوالي ٥٢٠ مليون متر مكعب من نهر الليطاني وتفيد المعطيات أن إسرائيل تقوم باستنزاف

موارد المياه العربية في الأراضي المحتلة عن طريق حفر الآبار العميقة لنهب المياه الجوفية وضمها إليها، وأن تأثيرات هذه الإجراءات كانت واضحة على سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تردت نوعية المياه إلى حد كبير، وأصبحت غير صالحة، أو وشيكة النضوب، وقد تدهورت الزراعة، وخاصة الحمضيات في قطاع غزة كما تقوم إسرائيل بسرقة مياه نهر الأردن وروافده التي تنبع من سوريا ولبنان، ضاربة عرض الحائط بحقوق القطرين - سوريا ولبنان- ويهدف الكيان الصهيوني أيضا إلى استخدام المياه العذبة وغيرها في ساحات المواجهة العسكرية الساخنة مع العرب، من خلال اتباع سياسات تهديد وقرصنة مائية، لإشعال حرب المياه في الوطن العربي وجر الشعوب إلى حروب مائية، والى صراع مائي دائم، مثقل بمعاناة الندرة في المياه والتجويع.

وتخضع دول المنبع للضغوط السياسية من قبل دول الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، باتجاه محاربة العرب من خلال قطع الماء ورغيف الخبز عن أطفالهم ونسائهم وشيوخهم حيث أن مخاطر حجز المياه والتحكم بها من قبل المنابع على سوريا والأردن والعراق ومصر واحدة، فاستمرار إقامة السدود في تركيا وأثيوبيا والمشروع الصهيوني الذي اقترحه تيودور هرتزل مؤسس الصهيونية سنة ١٩٠٢، وبدأ العمل به في ١٩٨٢/٥/٢٨ كلها مشاريع ذات هدف واحد وسيكون طول القناة

المختارة للمشروع الصهيوني ١١٤ كيلومترا، بسعة ١٥٠ مترا مكعباً في الثانية أى ١.٧ مليار متر مكعب في السنة، ويتضمن المشروع إقامة ٧ منشآت على طول القناة للأغراض الصناعية والزراعية والسياحية والاستيطانية، كما يتضمن مناطق لتوليد الطاقة الشمسية واستغلال الزيت الصخري وبناء ٤ مفاعلات جديدة متعددة الأغراض، ومحطة لتحلية المياه لغرض الاستهلاك المحلي والري والصناعة وبالنسبة لمصر فإن النيل هو الشريان الرئيسي، والتآمر على مياه النيل يقوده الكيان الصهيوني بدعم مباشر من الإدارة الأمريكية، ويهدف إلى تشجيع أثيوبيا على تبني مشروع مماثل لمشروع الكاب التركي، تحت اسم تنمية الهضبة الأثيوبية وذلك من أجل الضغط على مصر لكي تقوم بتزويد إسرائيل بمياه النيل إن أي توجه أثيوبي لإقامة السدود والمشاريع الأثيوبية في الهضبة يعني التأثير المباشر على حقوق مصر والسودان وتبدو أصابع إسرائيل واضحة في تشجيع أثيوبيا على التفكير بذلك علماً أن أثيوبيا لم توقع على أية اتفاقية مائية، وخصوصاً قانون استخدام المجاري المائية غير الملاحية الذي أقرته الأمم المتحدة مؤخراً ويمكن ملاحظة المخاطر هنا إذا علمنا أن مشروع تنمية الهضبة الأثيوبية، يتضمن إقامة ٣٣ سداً ، مما سيكون له تأثير بالغ على الأمن المائي المصري والسوداني.

وإذا كانت لمصر حصة الأسد في مياه النيل، فإن هذه الحصة تعرضت للانخفاض خلال عقد الثمانينات بسبب الجفاف ووصلت في بعض السنوات إلى ٣٨ مليار متر مكعب لكن مصر استطاعت تعويض هذا الانخفاض من مخزون مياه السد العالي، التي كانت قد وصلت إلى ١٦٥ مليار متر مكعب، وانخفضت عقب هذه السنوات إلى ٨٠ مليار متر مكعب، غير أن فيضان سنة ١٩٨٩ أدى إلى تحسين هذا المنسوب في الوقت الذي تحتاج فيه مصر إلى ١٢مليار متر مكعب إضافية لزيادة الرقعة الزراعية، وسد العجز الغذائي الناجم عن تراجع مياه الري اللازمة للزراعة، وذلك بسبب مشكلة جنوب السودان التي تغذي أطرافها جهات أجنبية، ومنها دول غربية كبرى، تستهدف أمن واستقرار وسيادة السودان على أرضه ومياهه الوطنية لأن المياه الواردة من هضبة البحيرات يضيع نصفها في مستنقعات هذه المنطقة الجنوبية لعدم وجود مجرى عميق للنهر وقد وضع مشروع قناة جونجلي لسحب مياه المستنقعات وجعلها تصب في النيل الأبيض بهدف إضافة ١٠ مليارات متر مكعب إلى مياه النهر، إلا أن هذا المشروع العملاق توقف منذ سنة ١٩٨٤ بسبب الحرب الأهلية في جنوب السودان والضغوط الغربية.

مُستقبل المياه في المنطقة:

توصلت دراسة أمريكية إلى تبنِّي مجموعة من التوصيات التي تُشَكِّل في مجموعها إستراتيجية مستقبلية لحماية وتدعيم المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وقد أشارت الدراسة إلى أنه إذا استمرتْ أنماط الاستهلاك الحالية مع نقص كمية المياه وتغير نوعيتها للأسوأ، فإن هذا يقود إلى احتدام المنافسة حول المياه، ومِن ثَمَّ الصِّراع.

والسيناريوهات المستقبلية تنحصر في أنماط ثلاثة هي: المشروع العربي- المشروع التُّركي- المشروع الإسرائيلي.

وتتوقف درجة الهيمنة لأي من هذه المشروعات على نَوْع ودرجة التفاعُل في إطار الجدل العربي الشرق أوسطي، فكلما زاد ثقل النظام العربي في مواجهة النظام الشرق أوسطي، زادت هيمنة المشروع العربي، بينما في حالة زيادة ثقل النظام الشرق أوسطي في مواجهة النظام العربي، فإن المشروع التركي والإسرائيلي تزداد درجة هيمنتهما.

يهدف المشروع المائي العربي إلى تحقيق الأمن المائي العربي الحالي والمستقبلي على المستوى الداخلي والعربي الشامل، وذلك عبر إيجاد ودعْم آليات ملائمة لتحقيق هذا الهدَف الشامل، والذي يصب بدوره في

مجـرى تحقيـق الطمُوحـات العربيـة فـي مجـالات التنميـة والمجالات السياسية والإستراتيجيَّة وترتكز الإستراتيجيَّة المطلوبة في هذا الصَّدد على دعامتَيْن رئيستَيْن الأولى: التمسُّك بالحقوق المائية العربية في مواجهة أي أطراف تنتقص من هذه الحقوق والثانية: تنمية الموارد المتاحة على المستوى الداخلي والمستوى العربي الشامل إلى حدِّها الأقصى، مع تدبير موارد جديدة، كلما كان ذلك ممكنًا ولتحقيق هذه الإستراتيجية؛ فإنه يلزم إيجاد آليَّة تضطلع بمسئولية تخطيطها، والإشراف على تنْفيذها، والآلية المقترحة على المستوى الشامل تتمثَّل في إنشاء شبكة إقليميَّة، تضمُّ الأقطار العربيَّة والمنظمات الإقليمية والصناديق العربية، مع إقامة المناخ الملائم للمشاركة الفعالة من قبَل المنظمات الدولية المتخصِّصة، على أن تعمل هذه الشبكة تحت مظلَّة جامعة الدول العربية ومنظماتها ومراكزها المتخصصة وبالنسبة للمشروع التركي الذي يلقى قبولاً لدى الأطراف المؤثرة في البيئة الإقليمية والدولية، فقد ورد في حديث لشمعون بيريز وزير الخارجية الإسرائيلي عام ١٩٩٥ما نصه إن المعادلة التي سوف تحكم الشرق الأوسط الجديد سوف تكون عناصرها: النفط السعودي + الأيدي العاملة المصرية + المياه التركية + العقول الإسرائيلية وينطوي المشروع التركي الشامل على مشروعَيْن رئيسين هما:

مشروع جنوب شرق الأناضول الكبير و مشروع أنابيب السلام التركية وبخصوص المشروع المائي الصهيوني، فإنه يقوم على عدد من المرتكزات، منها: تزويد الضفة الغربية وقطاع غزة بالمياه من مصادر خارجية، ويطرح المشروع النيل أو اليرموك أو الليطاني أو جميعها، كمصدر رئيس خارجي ويصف هذه الخطوة بأنها الخطوة الأولى الواعدة التي تتوافر لها إمكانات تقنية، فضلاً عن ضرورتها السياسية لتجاوز الصراع المائي المرتقب في هذه المنطقة، والذي قد يُشَكِّل خطرًا على السلام ، نقل مياه النيل إلى شمال النقب؛ حيث يزعم المشروع أن كميات ضئيلة من المياه بالمقياس المصري (٠.٥ % من الاستهلاك) لا تشكل عنصرًا مهمًّا في الميزان المائي المصري.

♦ مشروع أردني/ إسرائيلي مشترك لاستغلال مياه نهر اليرموك، وذلك بتخزين مياه السيول الشتوية لنهر اليرموك في بحيرة طبرية الواقعة داخل حدود إسرائيل الأمر يكتسب مَزيدًا من الدلالة والاهتمام إذا علمنا أن نحو ٧٩ % من الأراضي العربية المزروعة تُروى بالأمطار، وأن الصحارى في الوطن العربي تحتل مساحة تبلغ ٦٠٠ مليون هكتار، وذلك بنسبة ٤٣ % من المساحة الإجمالية، يضاف إلى ذلك معدل النمو السكاني الذي يصل إلى ٣٥ % سنويًّا، وهذا المعدل من النمو من المقدَّر أن يتسبب في عجز الموارد المائية، بحيث يصل هذا العجز إلى ١٧٦

مليار عام ٢٠٣٥م وقد حذَّرت الأممُ المتحدةُ في السنوات الأخيرة من خطورة الموقف المائي في الشرق الأوسط، وأنَّ المنطقة تُعانِي نقصًا خطيرًا في المياه خِلالَ السَّنوات القادمة.

عوامل تهديد الأمن المائي العربي :

- وجود منابع أو مرور أهم مصادر المياه العربية المتمثلة في الأنهار الكبيرة في دول غير عربية، كما هو الحال في نهر النيل بمنابعه الأثيوبية والأوغندية، وفي نهر دجلة بمنابعه التركية والإيرانية، وفي الفرات بمنابعه التركية وأخيرا كما هو الحال في نهر الأردن بمنابعه الخاضعة لسيطرة إسرائيل، وهو ما يجعل خطط التنمية الاقتصادية مقيدة بتصرفات الدول التي تنبع منها المياه، كما يمكن أن يؤدي ذلك إلى جعل المياه وسيلة ضغط تستخدم ضد الدول العربية في ظل الخلافات السياسية بين تلك الدول أو عند تعارض المصالح فيما بينها.

- احتمال نشأة نزاعات إقليمية بين دول عربية تمر بها نفس الأنهار، حيث يمر نهر النيل بمصر والسودان ويشترك الأردن وسوريا ولبنان في نهر الأردن، كما تشارك سوريا العراق في نهر الفرات.

- الزيادة السكانية المطردة التي يقابلها تناقص في نصيب الفرد من المياه بسبب محدودية مواردها، حيث يشير إحصاء تقديري لتعداد

السكان في العالم العربي عام ٢٠٣٠ إلى زيادة تقدر بثلاثة أمثال ما كان عليه عام ١٩٩٠.

- العجز المستمر في الطاقات الإنتاجية واللجوء المستمر للعالم الخارجي لسد النقص الغذائي المحلي، وفي ظل ارتفاع أسعاره المواد الغذائية على مستوى العالم ولجوء بعض الدول إلى استغلال الحبوب في إنتاج الوقود فإن الأمور سوف تزداد تعقيدا في العالم العربي ويصبح التوسع الزراعي هو المخرج الوحيد وهذا لن يتم إلا بحل مشكلة المياه.

- ضعف القدرة المالية لدى بعض الدول العربية للبحث عن حلول بديلة في مواجهة نقص المياه مقابل الزيادة السكانية المستمرة وتأثير ذلك على اقتصاد البلاد وتنميتها وأمنها.

وقد راج في السنوات الأخيرة الحديث عن أزمة المياه واحتمال أن تكون أحد أسباب الحروب في المنطقة العربية، وكان من أهم هذه الأسباب:

- تناقص المخزون المائي العربي وتدني معدل المياه المتاحة إلى ما دون المعدل العالمي.
- الاستيلاء والاستغلال غير الشرعي لموارد المياه العربية.
- تزايد الطلب على الماء نظرا لتزايد الاحتياجات الإنسانية والتنموية.

- وجود منابع المياه الرئيسية خارج المنطقة العربية، حيث إن ثماني دول مجاورة للدول العربية تتحكم بأكثر من ٨٥% من منابع المياه الداخلية التي أصبحت مهددة بسبب إنشاء مشروعات مائية تشكل تعديا على الحقوق العربية في المياه المشتركة.
- عدم وجود أو تقادم الاتفاقيات الدولية التي تنظم العلاقة بين دول المنابع غير العربية المجاورة ودول المصب العربية.

هذه الأسباب وما شاكلها أوجدت بيئة وهيأت أجواء تجعل من ندرة المياه في العالم العربي أحد أهم الأخطار المهددة للعالم العربي في المستقبل غير البعيد.

ولكن ماذا تريد إسرائيل من أثيوبيا وماذا تريد أثيوبيا من إسرائيل! هل سيفضي التقارب بين تل أبيب وأديس أبابا إلى تهديد جدي للمصالح العربية على الصعيد الاستراتيجي! إلى ماذا أدت زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي سيلفان شالوم إلى أثيوبيا في ٦ يناير الماضي، وماذا يمكن أن تسفر عنه زيارة رئيس الوزراء الأثيوبي ملس زيناوي إلى إسرائيل في مطلع يونيو ٢٠٠٣

كيف ستكون النتائج على المدى القريب المتمخضة عن الزيارة الأولى لرئيس وزراء أثيوبي إلى إسرائيل منذ إعادة العلاقات الدبلوماسية

بين البلدين في عام ١٩٨٩ولماذا تحاشت الخارجية الأثيوبية تماما الرد على استفسارات العربية نت، ورفض مسئولوها الإدلاء بأي تعليق؟ مياه النيل ، تقوية التوازن الديمجرافي لجهة اليهود في فلسطين، الأهداف الاستراتيجية الخفية لإسرائيل في القارة الأفريقية، تطويق عدد من البلدان العربية من بينها مصر والسعودية واليمن والسودان، التلاعب بورقة النزاع الأثيوبي الاريتري وتطويعها لمصلحة إسرائيل، ضرب التحالف المسمى نادي صنعاء، وتحقيق علاقات مميزة على الأصعدة كافة مع الأفارقة، تلك هي مرامي الساسة الإسرائيليين من تقاربهم الحثيث مع أثيوبيا بحسب خبراء سألتهم العربية نت، في إطار تحقيق شامل عن الأبعاد الاستراتيجية لهذه العلاقة زادت صادرات إسرائيل التكنولوجية إلى أثيوبيا بنسبة ٥٠٠ % عن العام الماضي وبفضل هذا التقارب حققت إسرائيل إلى غاية الآن عدد من الأهداف الاستراتيجية المهمة فالإسرائيليون أفلحوا في تهجير ١٠٠ ألف من الفلاشا وشهد العام الحالي تهجير مزيد منهم. وزادت صادرات إسرائيل التكنولوجية إلى أثيوبيا بنسبة ٥٠٠ % عن العام الماضي وعلى مستوى آخر تطمح إسرائيل إلى تحويل صحراء النقب إلى واحات خضراء عبر الإفادة من مياه النيل من أثيوبيا ويرمي الإسرائيليون أيضا إلى تطويق عدد من البلدان العربية من خلال التواجد في أثيوبيا ويكشف عدد من الخبراء للعربية نت في إفادات عن جوانب خفية وخطيرة في هذه العلاقة

ويتساءل غالبيتهم هل العرب منتبهون؟ خلال الشهور الستة الأولى من ٢٠٠٤، شهد الجانب الدبلوماسي بين البلدين تنشيطا أخذ إيقاعه في التسارع بشكل غير مسبوق فقد زار وزير الخارجية الإسرائيلي سيلفان شالوم رفقة ٣٠ من كبار رجال أعمال أثيوبيا في ٦ يناير الماضي، واستمرت ٣ أيام، وعكست توجها إسرائيليا جادا لتقوية العلاقات مع الدول الأفريقية، وأشارت إلى إمكان أن تقوم أديس أبابا بدور لافت للدفع في هذا الإتجاه، في مقابل مكاسب إستراتيجية ستحظى بها حال رصف الجسور بينها وبين إسرائيل ضم وفد الوزير الإسرائيلي إلى أثيوبيا ٢٠ من رجال الأعمال من أكبر الشركات الإسرائيلية من بينها تلراد غيلان ونطافيم بغية توطيد العلاقات الاقتصادية بين البلدين وقالت مصادر سياسية في تل أبيب عن الزيارة انها عنصر جيد لتقوية العلاقات مع أفريقيا بصفة عامة، وأثيوبيا بصفة خاصة في حين أكدت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية عشية الزيارة التي تعد الأولى من نوعها إلى أفريقيا منذ ١٢ عاما، أن صادرات إسرائيل التكنولوجية إلى أثيوبيا ارتفعت بنسبة ٥٠٠ بالمائة مشيرة إلى أن وفد رجال الأعمال المرافقين للمسئول الإسرائيلي، مثلوا ٢٠ من أكبر الشركات الإسرائيلية ومن بينها تلراد، غيلان ونطافيم بغية توطيد العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وتؤكد هذه الجدية الإسرائيلية الواضحة في صعيد تطوير علاقاتها التجارية بأثيوبيا، إلى خطط إستراتيجية، تهدف إسرائيل من ورائها إلى

تحقيق أكبر مكاسب، من خلال تدعيم علاقاتها بأفريقيا، عبر البوابة الأثيوبية.

بخصوص السباق المصري الإسرائيلي تجاه أفريقيا - يضيف-، كان لأثيوبيا دورا بارزا في تقوية العلاقات العربية الأفريقية بشكل عام، إلى حد مقاطعة الدول الأفريقية لإسرائيل في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣، وساعد الامبراطور الأثيوبي هيلاسلاسي وقتها في تنشيط علاقة مصرمع أفريقيا، نظرا لخصوصية علاقته بمصر، وترؤسه الكنيسة الأرثوذكسية التي يتبعها غالبية أقباط مصر وتنشأ تقديرات إسرائيلية بأن أفضل مدخل لاستعادة علاقاتها بأفريقيا يمر من خلال أثيوبيا كلفت الحكومة الإسرائيلية اليشع كلي بدراسة نقل مياه النيل إلى النقب يعود الاهتمام الإسرائيلي بمياه النيل، إلى مؤتمر بال في سويسرا في عام ١٨٩٧، الذي وضع حدود إسرائيل بين نهري الفرات والنيل وأجرى تيودور هرتزل، أحد منظري مؤتمر بال الكبار، مباحثات في القاهرة بعد ست سنوات على انعقاد المؤتمر، لإقناع زعماء مصر وبريطانيا - التي كانت تستعمر مصر وقتها-، بتنفيذ مشروع نقل مياه النيل إلى صحراء النقب وسيناء. ففي آذار مارس ١٩٠٣، بدأ هرتزل بحثه إمكان إرواء الصحراء بالمياه بحسبه بعد مباحثاته مع اللورد البريطاني كرومر في القاهرة بعدها، أجرى هرتزل محادثات في لندن تتعلق بالموضوع ذاته

مع كلا من وزير المستعمرات جوزيف تشمبرلين، ووزير الخارجية الماركيز لاستروان، اللذين وافقا على خطته غير أنه تبلغ من الحكومة البريطانية أنها ستقرر في هذا الشأن لاحقا ولم يتقلص اهتمام إسرائيل بنهر النيل ثاني أنهار العالم طولا بعد المسيسبي ٦٦٩٥ كلم الأمر الذي وجد تفسيراً لدى الباحث الأميركي توماس ستوفر الذي شدد في ندوة حول إسرائيل والمياه العربية على أن الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية هي جزء من مفهوم إسرائيلي متكامل لسياسة الموارد ولم يكن بوسع إسرائيل التطلع إلى شراكات مع الدول العربية بشأن استغلال المياه، في منظور الصراع الناشب منذ ١٩٤٨، غير أن توقيع اتفاق سلام بين مصر وإسرائيل في ١٩٧٨، أنعش التطلعات الإسرائيلية في هذا الجانب كلفت الحكومة الإسرائيلية المهندس اليشع كلي بدراسة نقل مياه النيل، في أعقاب إحراز مفاوضات الجانبين الإسرائيلي والمصري تقدما ملحوظا، بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، وقبل أن تكتمل عملية السلام بين الجانبين قدم كلي مشروعه إلى الحكومة الإسرائيلية في ١٩٧٤، وكان بمثابة دراسة شاملة حول امكان الإفادة بسحب ١ % من مياه النيل، أي ما يساوي ٨٠٠ مليون متر مكعب سنويا. درست إسرائيل امكان الإفادة بسحب ١ % من مياه النيل أي ما يساوي ٨٠٠ مليون متر مكعب سنويا وكان مشروع ييئور الذي تصوره كلي، يقضي بتوسعة قناة الإسماعيلية إلى ٣٠ مترا في الثانية، ومن ثم تنقل المياه إلى قطاع غزة

والنقب الغربي. باستمرار مفاوضات الجانبين بشأن السلام، كلفت الحكومة الإسرائيلية عدد من الخبراء إلى جانب كلي، لتطوير الخطة، وتحدث الإسرائيليون وقتها عن المياه المصرية والخبرة الإسرائيلية بطريقة تفضي إلى تحويل صحراء النقب وسيناء إلى أراض خضراء ٠

كيف يمكن تحقيق الأمن المائى

يضع الدكتور فكري حسن روشتة غير تقليدية لتحقيق الأمن المائى ويبدأها من دول حوض النيل العشر، ويقول: يجب أن يتم التعاون الكامل الشامل بين مصر ودول الحوض العشر، اقتصادياً وفنيا، وبدون هذا التعاون سنكون في خطر، فالماء قادم من هناك، ولا بد من التعاون بيننا وبين دول حوض النيل نقدم الخبرة والمعرفة، والتأثير في تغيير أنماط استخدام المياه، فإذا كانت لدينا مشكلة فقر مائي فدول الحوض نفسها لديها نفس المتغيرات التي جرت في مصر، فهجرة السكان من الريف إلي المدن جعلت هذه الدول في حاجة إلي كميات ماء جديدة يعتبر مؤتمر الأمن المائي العربي الذي اختتم أعماله في القاهرة في ٢٣ فبراير ٢٠٠٠، حلقة ضمن سلسلة من حلقات الاهتمام العالمي بقضايا ويأتي هذا المؤتمر في أعقاب انتهاء اجتماعات مجلس المياه العالمي في القاهرة في منتصف شهر فبراير ٢٠٠٠ وقبل انعقاد منتدى المياه العالمي في هولندا في منتصف مارس ٢٠٠٠ الذي ستعرض فيه رؤية

عالمية لحل مشكلات المياه ، وبالتالي هناك أهمية لصياغة رؤية عربية في هذا المجال ، وهو ما سعى إليه المؤتمر وبعد رصد التحديات التي تهدد الأمن المائي العربي كان من الأهمية بمكان وضع السبل الكفيلة بالتغلب على هذه التحديات ، وهو ما جاء في معظم الأوراق التي نوقشت في المؤتمر ويمكن إيجاز أهم الأساليب المقترحة لمواجهة تحديات الأمن المائي العربي والتي جاءت ضمن توصيات المؤتمر في الآتي :

-وضع هدف إستراتيجيي عربي يتمثَّل في تحقيق تكامل بين الدول العربية في مواجهة القضايا المتعلقة بالأمن المائي ، وتبني دعوة الجامعة العربية لعقد قمة مائية عربية .

-تشكيل لجنة فنية تقوم بالوساطة بين سوريا والعراق لحل الخلافات حول اقتسام مياه دجلة والفرات .

-مراجعة الدراسات والبحوث العربية السابقة في مجال الأمن المائي ، والربط بينها وبين مشاريع البحوث المقترحة ، وربط هذه البحوث بالمجال التطبيقي .

-وضع قضايا المياه على قمة قائمة اهتمامات الحكومات والشعوب العربية وزيادة الوعي المائي العربي .

-العمل على وضع صيغ قانونية تؤكِّد الحق العربي في المياه التي تأتي من خارج الوطن العربي .

-التركيز على زيادة الاستفادة من المياه العربية الحالية ، وتقليل الفاقد

منها ، وزيادة إنتاجية وحدة المياه.

-وضع رؤية عربية بشأن القضايا المتعلقة بالمياه؛ مثل بنوك المياه ، وبيع المياه ، ونقل المياه خارج أحواض الأنهار الدولية.

-المواجهة الجماعية للأطماع والسياسات التي تهدف إلى سلب العرب حقوقهم في المياه أو سرقة المياه العربية.

-تشجيع المستثمرين العرب على زيادة استثماراتهم في مجال مشروعات المياه ، وخاصة في مشروعات تحلية مياه البحر

-إدارة المياه العربية من خلال نظرة متكاملة تراعي البعد البيئي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي ، والاستفادة من الخبرة الدولية في هذا المجال .

-ورغم وجاهة كل هذه المقترحات إلا أن الشيء الذي يجب التأكيد عليه هو أنه بالرغم من خطورة التحديات التي يواجهها الأمن المائي العربي إلا أن الاستعداد العربي على المستوى العملي لمواجهة هذه التحديات ما زال ضعيفًا جدًا بدليل عدم الاتفاق العربي بشأن إستراتيجية مائية عربية ، وعدم تجاوب الدول العربية مع دعوة أمين عام جامعة الدول العربية لعقد قمة عربية حول المياه التي نادى بها منذ عام ١٩٩٥، كما أن هناك عدم وضوح في الرؤية بالنسبة للخطوات العملية العربية التي ستتخذ في المستقبل بشأن قضايا المياه على المستوى الوطني أو الإقليمي ، إلا أن هذا لا يقلل من أهمية نتائج هذا المؤتمر ، والذي يمكن اعتباره على أقل

تقدير ظاهرة علمية وسياسية لتأكيد خطورة الوضع المائي العربي ، كما يمكن اعتباره نقطة انطلاق لحوار عربي- تركي حول المياه

ولقد بدأت بعض الدول العربية بشكل فردى فى محاولة تجنب الكارثة المائية المقبلة عليها ومنها الأردن حيث بدأت الحكومة الأردنية خطوات عملية لتنفيذ أكبر مشروع إستراتيجي في مجال استخراج المياه، وذلك سعياً لمواجهة شبح الفقر المائي الذي بات يطارد بلداً يصنف على أنه واحد من أفقر عشر دول في العالم في مصادر المياه حيث وقعت وزارة المياه الأردنية اتفاقية مع شركة تركية لتنفيذ مشروع جر مياه حوض الديسي جنوب البلاد، وتبلغ كلفة المشروع نحو مليار دولار، على أن يبدأ تشغيله مطلع عام ٢٠١٢ وتبلغ مدة اتفاقية تنفيذه بين الأردن والشركة التركية ٢٥ عاماً والمشروع سيوفر مائة مليون متر مكعب من المياه سنويا، وسيتم تجميعها في خزانين رئيسيين غرب وشرق العاصمة عمّان وتبلغ حصة الفرد الأردني من المياه سنويا ١٥ % من حد الفقر المائي العالمي والمقدر بألف متر مكعب للفرد الواحد، في حين يعاني الأردن من عجز سنوي يبلغ نحو ٤٠٠ مليون متر مكعب.

علماً بأن الدراسات دلت على أن الحد المسموح بضخه للعاصمة من مشروع الديسي يجب أن لا يتجاوز ١٠٠ مليون متر مكعب سنويا.

تظهر علي الساحة العربية عدة دول وضعت ضمن الدول ذات الفقر المائي وتأتي علي رأس القائمة دولتا الأردن وفلسطين ويتفق خبراء

المياه علي أن أزمة المياه أحد أبرز تحديات المستقبل، فالجميع يؤكدون على خطورة ملف المياه في دولة تصنف على أنها واحدة من أفقر عشر دول في مصادر المياه على مستوى العالم والأردن تعانى نقص في الموارد المائية، مما استدعى تغطية هذه الحاجة من المياه الجوفية بشكل زاد عن الحد الآمن وأمام الأنباء المتوالية عن الجفاف وانخفاض مستوى التخزين في السدود ومنع بعض أنواع الزراعات المروية واستدانة المياه من إسرائيل تخرج إلى النور بعض المشروعات الصغيرة التي يعتقد أصحابها أنها مفيدة فى أكثر من حديث رسمي عن تحلية مياه البحر من خلال إنشاء مفاعل نووي يحتاج مبالغ خيالية ووقت قد لا يستطيع الأردنيين انتظاره .

وعلى طريق إيجاد حلول لمشكلة المياه تقوم فكرة أحدث مشروع لحل أزمة المياه المتفاقمة على حفر آبار منزلية للمواطنين لتجميع مياه الأمطار فيها، وهو مشروع إن بدا قديماً بعض الشيء ولا يستطيع حل مشكلة دولة ويستهدف كما يعلن أصحابه تحقيق الربح المادي، إلا أنه يعكس أن هاجس المياه يرافق الأردنيين حكومة وشعب كما تسيطر إسرائيل على المياه الفلسطينية، وتعمل على سرقتها وحرمان الفلسطينيين منها، فقد أكدتْ بعضُ التقارير الرسميةِ أن إسرائيل تقوم بسرقة المياه الجوفية والسيطرة على الأحواض المائية التابعة للفلسطينيين، وتمنعُهم من الوصول إلى المياه الموجودة تحت أرضهم؛

مما يهددُ بأزمةٍ خطيرةٍ سيواجهُها المواطنُ الفلسطيني، تصل إلى حد العطش في المستقبل .

إنَّ استهلاكَ المستوطن الإسرائيلي الواحد يبلغ ستةَ أضعاف ما يستهلكه المواطنُ الفلسطيني، وفي المقابل يدفع الفلسطيني ثلاثةَ أضعاف ما يدفعه المستوطنُ ثمنًا لقطرة ماء ويري خبراء أن هناك مُخطَّطاتٌ صهيونيةً غيرُ مُعلنةٍ لسرقة المياه العربية عمومًا، فقد أكدتْ دراسةٌ متخصصةٌ حول المياه أن إسرائيلَ وضعتْ خططًا لمشاريعَ مائيةٍ ستنفّذها في المستقبل من خلال استغلال عملية السلام، لتُحققَ بذلك أكثرَ مما رَبحتْهُ في الحروب السابقة؛ بسبب حاجة إسرائيلَ إلى الأرض والمياه معًا من أجل استيعاب المهاجرين والمستوطنين الجُدد وتستغل المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية الكمية الأكبر من المياه في الضفة النابعة من نهر الأردن لتترك المزارعين الفلسطينيين يعانون وتؤكد كثير من الدراسات بما فيها الإسرائيلية المصدر أن منسوب بحيرة طبرية انخفض منذ الاحتلال الإسرائيلي وحتى اليوم نحو ٣٤ % والمؤكد أن العامل الأساسي وراء هذا الانخفاض هو الاستنزاف الإسرائيلي المتعدد الأشكال لهذه البحيرة، أولها محطات الضخ الكبرى التي وضعتها إسرائيل على شاطئ البحيرة التي تضخ الماء منها لينقل الى داخل الأراضي المحتلة في فلسطين ثم يأتي بعد ذلك تحويل مجاري بعض الأنهار التي كانت تغذي البحيرة، لاستغلال تلك الأنهار في مجالات وأماكن أخرى لخدمة

المستوطنين الصهاينة، وهناك أيضاً المشروعات الزراعية المختلفة التي أقامتها إسرائيل قرب البحيرة مستخدمة مياه طبرية لريها وهي كلها زراعات مروية تحتاج إلى كثير من الماء في وقت تحرم المواطنين العرب السوريين في الجولان المحتل حتى من كفايتهم من مياه الشرب فضلاً عن تلك التي يحتاجونها للزراعة.

يؤكد كتاب أزمة المياه في المنطقة العربية الحقائق والبدائل الممكنة، على أن النسبة الكبرى من مناطق الوطن العربي تعانِي من ندرة المياه، ويرجع السبب إلى وُقوعها في المنطقة الجافة وشبه الجافة من الكرة الأرضية، ومع تزايُد السُّكَّان في الوطن العربي، فإن مشكلة الندرة تتفاقم كنتيجة منطقية لتزايُد الطلب على المياه؛ لتلبية الاحتياجات المنزلية والصناعية والزراعية وكما هو معروفٌ تتمثَّل مصادر المياه الطبيعية في الوطن العربي في: مياه الأمطار، والمياه الجوفية، ومياه الأنهار، والموارد المائية السطحية، ويتعرَّض الكتاب بشيء من التفصيل لمشكلة المياه في حوض نهر النيل وفي السودان الشريك العربي في حوض النيل ليس الوضع أفضل حالاً، خاصة أن الموارد المائية تظل ثابتة - على الرغم من إمكانيات زيادتها، فإن الاستثمارات المطلوبة ضخمة للغاية والبدائل الفنيَّة المطروحة بقوة لتجاوز أزمة المياه في الوطن العربي تتمثَّل في ترشيد استهلاك الموارد المائية المتاحة وذلك من خلال:

أ- رفع كفاءة وصيانة وتطوير شبكات نقل وتوزيع المياه: نجد أن ما يفقد في نظم توزيع المياه في معظم بلدان الوطن العربي يتراوح ما بين ٤٠ - ٥٠ % من إجمالي المياه المنقولة

ب - رفع كفاءة الري الحقلي.

جـ - تغيير التركيب المحصولي

د - تطوير نظم الري

هـ - استنباط سلالات وأصناف جديدة من المحاصيل، والاهتمام بعلوم وتطبيقات الهندسة الوراثية.

علاوة على ضرورة إنشاء السدود والخزانات التي تُقلّل نسبة الفاقد من المياه، وتعظيم الاستفادة من الموجود منها، والتوسُّع في مشروعات تحلية مياه الصرف الصحي للاستخدام في الأنشطة الصناعية على وجْه الخصوص، وأيضًا تحلية مياه البحر.

وهناك المياه غيرُ التقليدية المقدَّرة بحوالي ٧ مليارات متر مكعب، وأهم مصادرها:

١ - تحليةُ مياه البحر؛ حيث يعتبر العالم العربي من أكثر المناطق لجوءًا للمياه المُحَلاَّة في العالم.

٢-إعادةُ استخدام مياه الصرف الزراعي بعد خلطها بالمياه العذبة في قنوات الري إلى الحد المسموح به، أو إيجادُ طرق لمعالجتها قبل استخدامها، أو إيجادُ محاصيلَ زراعيةٍ تناسب نوعية هذه المياه.

خصخصة المياه.. هل تحل الأزمة الطاحنة؟

حذَّرتْ دراسة عربية أعدَّتها المنظمة العربية للتنميةِ الزراعيةِ من محاولات بعض الأطراف الدولية والإقليمية ترويجَ مبدأ تسعير المياه وبيعِها في المنطقةِ العربيةِ من خلال تسويقِها عَبْر مشروعاتٍ، يُرَوِّجُ لها البنكُ الدوليُّ وإسرائيلُ.

وخصْخصَةُ المياه تعني وضع سِعْرٍ لاستخدام المياه، وغرامةٍ لإهدارها أو تلويثِها، وقد جاء هذا الطرحُ من قِبَل البنك الدولي؛ انطلاقا من أنَّ هناك توقعًا بزيادة نُدرة المياه في العالم، وأنَّه كلما زادتْ هذه الندرةُ تعمَّقتِ الفجوةُ بين عَرْض وطلَبِ المياه على مستوى العالم وتنصُّ الخطةُ المقترَحةُ على فتح صُندوق مشترَكٍ لكل الدول المتشاطئةِ لمجرى مائيٍّ دوليٍّ، يسجَّلُ فيه ثمنُ الماءِ الذي لديها على أساس أن قيمة المتر المكعب تعادلُ أرخصَ قيمةِ ماءٍ بديلةٍ، على أن تدفعَ كلُّ دولةٍ قيمة الماء الذي تستهلكُه أو تطالبُ بالحصول عليه، وتُحْتَسَبُ هذه القيمةُ من حصة الدولةِ في الصُّندوق المشترك الذي يكون إما سالبًا فتدفعُ الدولةُ الفرقَ، أو مُوجبًا فتحصلُ الدولةُ على الفرق، ولتسهيل عملية البيع

والشراء لا تُطبَّقُ تلك العملية على مجموع المياه؛ بل على الحصص المختلفِ عليها فقط.

وقالتِ الدراسةُ :إنَّ على الدول العربيةِ التي تحصلُ على حصَّتها وَفقًا للاتفاقياتِ الدوليةِ بين الدول المتشاطئةِ على الأنهار المشتركةِ؛ مثل النيل فى مصر والسودان، ودجلة والفرات فى العراق وسوريا - عليها أن تسدد في حالة تطبيق هذا المبدأ الخطير مبالغَ تتراوحُ قيمتُها بين ١١ و٢٨ مليار دولار سنويًّا كقيمة للماء الذي تستهلكُه أو تطالبُ بالحصول عليه، وفقًا للحصص المتفق عليها سابقًا وترى الدراسةُ أن الهدفَ المرادَ من ترويج مبدأ تسعير المياه وبيعِها في المنطقة هو خدمةُ إسرائيلَ، وذلك بإيجاد مخرج للطريق المسدودِ الذي وصلتْ إليه المفاوضاتُ متعددةُ الأطرافِ، والخاصةُ بالتعاون الإقليمي حول قضايا المياه وبينتِ الدراسةُ أنَّ مصرَ والسودان وسوريا والعراق ومعها موريتانيا ستكونُ الدولَ الأكثرَ تضررًا من الآثار السلبيةِ لعمليةِ تسعير وبيع المياهِ الدوليةِ ، حيثُ تضمُّ هذه الدولُ حوالي نصف سكان الوطن العربي، ويمثل إنتاجُها الزراعي نحو ثُلُثي الإنتاج الزراعي العربي وأشارتِ الدراسةُ إلى الأضرار الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ المترتبةِ على تطبيق مبدأ خصْخصَةَ المياه؛ حيثُ أكَّدتْ أنها ستنعكسُ سلبًا وبشدة على مستوى المعيشةِ في المجتمعاتِ العربيةِ الخمسةِ؛ لما يمثلُه هذا التطبيقُ من أعباء ضخمة على موازين مدفوعات هذه الدول، نتيجةَ سدادِ قيمة

حِصص المياه التي تحصل عليها، مما سيؤثر حتمًا على مسيرة ومعدلات التنميةِ الاقتصاديةِ عمومًا، والزراعية منها بصفة خاصة.

وأوضحتِ الدراسةُ أنَّ تسعيرَ المياه سيتسبَّبُ في ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي في المنطقة العربية، مقارنةً بمثيلاتِها في الأسواق العالميةِ، الأمرُ الَّذي قد يؤدي إلى توقف هذه الدول عن إنتاجها؛ تمشيًا مع مبدأ تكلفة الفرصة، وبالتالي التحول إلى إنتاج محاصيلَ أقلَّ استخدامًا للمياه، والعزوف عن تلك التي تحتاج لكميات مياه عالية؛ مثل الأرز وقصب السكر في مصرَ والعراق والسودان، كما اعتبرتِ الدراسةُ أنَّ عدمَ استقرار الموارِدِ المائيةِ السطحيةِ نتيجةَ بيعِها والحصول عليها بمقابل مادي - يُمكِن أن يُلحق ضررًا بالغًا بالميزة النسبية التي تتمتع بها الدول العربية في المنتجات الزراعية؛ مما سيؤدي إلى إضعاف الفُرص التصديريةِ لهذه المنتجاتِ في الأسواق العالمية وتوقَّعتِ الدراسةُ أنْ تمتدَّ الآثارُ السلبيةُ إلى الأنشطةِ الإنتاجيةِ والخدميةِ والتجمعاتِ السكانيةِ التي ترتبطُ بهذه الأنشطة، المرتبطة بدورها بقطاع الإنتاج الزراعي القائم على الري المنتظم؛ خاصةً في مصرَ والعراق والسودان، وكذلك بالصّناعاتِ والنشاطاتِ الإنتاجيةِ؛ مثل صناعات السكر، وتجهيز وتسويق الأرز، وحفظ الخضراوات، والقائمة على حسابات اقتصادية لا تأخذُ في الاعتبار أن الماءَ الذي تقوم عليه له سعرٌ أو قيمةٌ، كما أنها لم تأخذ في الحسبان أن قرارَ توفير المياه اللازمةِ لبقائها لن يكون مستقلاً

الباب السادس

المياه والحروب

حرب المياه.. السيناريو الأسود

أثارت أزمة حوض النيل والخلافات الدائرة بين مصر والدول المشتركة معها ، ملف المياه العربية والأمن المائي العربي خاصة في ظل بروز العديد من الدول التي تعبث بالحقوق العربية ، وظهور العديد من التقارير والتحذيرات التي تنذر بحدوث فقر مائي قريب ، إضافة إلي الحديث أن الحروب القادمة ستكون علي المياه وليس الثروات الطبيعية وعلي رأسها النفط ، وبدايتها ستكون مصر .

ويؤكد الخبراء أن نذر الحرب بدأت خاصة بعد بروز الدور الإسرائيلي بشكل علني في الأزمة ، حيث قام وفد أفريقي رفيع المستوى من دول حوض النيل بزيارة إلى إسرائيل، أعدت لها منظمة يهودية أمريكية وسط تقارير تتحدث عن مشروعات إسرائيلية مزمعة على نهر النيل، ومما يؤكد على التورط الصهيوني في الأزمة المائية الأخيرة بين مصر والسودان من جانب وباقي دول حوض النيل من جانب آخر هو تأكيد مصادر إعلامية إسرائيلية على أن الفترة القادمة ستشهد حرباً شعواء بسبب المياه، حيث زعمت صحيفة يديعوت أحرونوت في تقرير لها إن حرب المياه في المنطقة ستندلع في العقد المقبل، مشيرة إلي الأزمة الأخيرة التي فجرها توقيع دول منبع نهر النيل لاتفاقية جديدة لتقسيم مياه النيل التي استثنت مصر والسودان.

وأضافت الصحيفة الإسرائيلية أن التحدي الذي أبدته دول حوض النيل ضد الاحتكار المصري لمنابع النهر أغضب القاهرة وجعلها في حالة غليان، موضحة أن تلك الدول رفضت أي حل وسط، وقامت بنشر التهديدات قائلة : إن حرب المياه ستنشب خلال العقد المقبل.

وعلى الجملة، فإن هدف إسرائيل الثابت من وجودها في أفريقيا هو الرغبة في الحصول على مياه النيل، والضغط على صانع القرار المصري،نظراً لحساسية وخطورة ورقة المياه في الإستراتيجية المصرية، وذلك عبر اعتماد تل أبيب على لعب دور غير مباشر في صراع المياه بين دول حوض النيل، استفادة من نفوذها الكبير في دول مثل، أثيوبيا، وكينيا، ورواندا، مستغلة الدعم الأمريكي الواضح لها من أجل السيطرة المشتركة على بلدان القارة الأفريقية، وهو ما يؤثر في الأمن القومي المصري والسوداني، الأمر الذي يجعل من الأهمية سرعة التحرك لمحاصرة هذا التدخل الإسرائيلي، قبل أن يصبح خطراً حقيقياً، يهدد الجميع، ولعل مؤشر الأزمة الأخيرة مع دول حوض النيل خير دليل على ذلك.(١)

---

١) عن مقال لأحمد حسين الشيمي - بتصرف

من أين تنطلق الرصاصة الأولى

وقعت ٤ من دول حوض النيل العشرة، هي: أثيوبيا وأوغندا ورواندا وتنزانيا، الجمعة ١٤ مايو ٢٠١٠ في مدينة عنتيبى الأوغندية على اتفاق إطاري جديد ينظم العلاقة بين دول حوض النيل ويتضمن ٤٠ بندا وافقت دول الحوض علي ٣٩ بنداً تقريباً تتعلق بإطار العمل التعاوني ولم يجر الاتفاق علي البنود المتعلقة بأمن المياه حيث لا تزال مصر والسودان دول المصب يتمسكان بحقهما في حصتهما الحالية من المياه ٥٥.٥ مليار متر مكعب لمصر + ١٨.٥ للسودان، وحقهما في الموافقة أو الاعتراض علي أي مشروع لدول أعالي النيل الثماني يؤثر علي حصتهما من المياه.(١)

توقيع الاتفاق قاطعته مصر والسودان وغابت عنه كينيا والكونغو الديمقراطية ولم توقعه باقي دول أعالي النيل الأربعة الأخرى كينيا والكونغو وبورندي بالإضافة إلى دولة إريتريا كمراقب بعد استقلالها عن أثيوبيا، ويحتاج إلى توقيع كل دول حوض النيل التسعة على الأقل

---

١) عن مقال لجمال عرفة- بتصرف

باستثناء اريتريا كي يكون نافذاً قانونياً، ولأن دول أعالي النيل تدرك اعتراض مصر والسودان على الاتفاق ما لم يقر حقوق الدولتان في حصص ثابتة من المياه، فقد أعطت المفوضية التابعة لهما مهلة للدول للتوقيع علي الاتفاق الإطاري لمدة عام تنتهي في ١٣ مايو ٢٠١١.

ما يهمنا من هذا الاتفاق الذي بدأ التوقيع عليه - بصرف النظر عما يقال عن عدم قانونيته - هو أنه خلق أمر واقع جديد وأطلق الطلقة الأولي في حرب مياه حقيقة منتظرة في المنطقة، وأظهر عداء الدول الأربع الموقعة صراحة لمصر، وأخطرهم أثيوبيا التي ينبع منها قرابة ٨٧% من مياه النيل وبها نشاط صهيوني مكثف لبناء سدود علي النيل ستضر مصر على المدى البعيد وأيضا – بصرف النظر عن التجاهل المصري لأهمية الاتفاق واعتباره كأن لم يكن – هو أن توقيع أربعة دول على الاتفاق سيمهد الطريق أمام بدء أعمال المفوضية الدائمة لدول حوض النيل والتي سيكون مقرها في عنتيبي كما صرحت جنيفر نامويانجو وزيرة الدولة للمياه في أوغندا التي سعت بخبث لتدشين شرعية مفقودة لهذه المفوضية عندما حملتها مسئولية التفاوض - نيابة عن الدول الموقعة : لحل بعض القضايا العالقة بيننا وبين مصر والسودان.

هل انتهي عصر الفيتو المصري؟

الأخطر من هذا وذلك أن هذه الدول الأربعة وغيرها ممن قد يوقع لاحقا تعتبر، بتوقيعها علي الاتفاق الإطاري، أن حصص مصر والسودان المائية أصبحت لاغيه وغير ملزمة لها وأن اتفاقات مياه أعوام ١٩٢٩ و١٩٥٤ أصبحت لاغيه أيضا ومن حقها بالتالي – وفق تصورها - أن تقيم سدود أو تسحب مياه من النيل لمشاريع زراعية أو صناعية وتؤثر علي حصص مصر والسودان دون أن يعنيها الأمر ،فكما أن كلا من مصر والسودان ستعتبران أن توقيع هذا الاتفاق غير قانوني، فإن دول منابع النيل ستعتبر اتفاقيات توزيع حصص مياه النيل والفيتو الوارد في اتفاقات ١٩٢٩ غير ملزم أيضا من الناحية القانونية ولكن المحصلة الفعلية هي أن توقيع هذه الدول علي هذا الاتفاق سيؤثر بالطبع على حصة مصر من المياه مستقبلاً؛ لأن تلك الدول لن تعود إلى مصر قبل إنشاء أية مشاريع مستقبلية،بل علي العكس قد تسرع وتيرة هذه المشاريع خلال الأعوام المقبلة بفعل أموال ومساعدات فنية صهيونية وأمريكية بهدف ضرب أمن مصر والسودان والضغط عليهما، خصوصاً أن هناك مشروعًا أمريكيًا قديمًا معلنًا عنه منذ خمسينيات القرن الماضي يستهدف بناء ٣٣ سدًا في أثيوبيا، وهناك حديث جدي عن بناء ١٠ سدود حالياً في أثيوبيا بعضها بخبرات إسرائيلية وصينية، ولنا أن نتصور هذا الكم الكبير من السدود وقدرتها على تخزين كميات هائلة من

المياه حتى ولو كانت مخصصة للطاقة الكهربائية، وبالتالي منع أو عرقلة وصول كميات منها إلى مصر، التي لا يصلها حاليا سوي ٥١ مليار متر مكعب فقط تقريبا من ٥٥ مليار، والتي تواجه نقصاً ممكناً في المياه بحلول عام ٢٠١٧ بل أن السودان نفسه يقدر أنه سوف يحتاج بحلول عام ٢٠٢٧م إلى ٣٦.٥ مليار متر مكعب بعد الانتهاء من بناء مشاريع التنمية والسدود واستغلال المياه الحالية والآن وقد أصبحت الاتفاقية الجديدة على المحك، وتوقيعها سيكون له أبلغ الضرر على مصر خصوصا؛ وهو بمثابة إعلان صريح للحرب على مصر والسودان وإطلاق الطلقة الأولى في حرب المياه، ماذا على مصر والسودان أن تفعلا؟

بداية: يجب أن ندرك أن توقيع هذه الدول الأربع جاء كنوع من الضغط المكثف جداً علي مصر بعدما فشلت ثلاثة اجتماعات سابقة - آخرها في شرم الشيخ في الاتفاق حول حلول وسط لمشكلة توزيع حصص المياه في ظل رفض مصر والسودان أي مساس بحصصهما باعتبارها خط أحمر ومسألة حياة أو موت لأنه ليس لديهما بدائل، في حين أن باقي دول أعالي النيل تعتمد علي الأمطار التي تسقط عليها بغزارة، ومطالبة دول أعالي النيل بإعادة تقسيم حصص المياه وتوزيعها علي أساس عادل وبالتالي حرمان مصر والسودان من حصتهما الحالية وبعيداً عن الحديث

الغامض نقول: إنه ليس أمام مصر والسودان لمواجهة هذا التحدي - خصوصا لو بدأت هذه الدول تبني بالفعل مشاريع علي النيل تهدد حصتهما - سوى الحرب والقوة أو الدبلوماسية والخنوع لما تفرضه هذه الدول، وهو ما يؤدي في نهاية الأمر لمجاعة وعطش في كلتا الدولتان خصوصا مصر بسبب اعتمادها علي مياه النيل في ٩٥% من مواردها المائية وبرغم الحديث عن خيار الدبلوماسية هنا فهو خيار لا يصلح وحده بعدما جاهرت هذه الدول بالعداء وقررت - بتوقيعها على الاتفاقية - عدم الاعتراف بحصة مصر من مياه النيل، ولا بد أن يقترن به ويسبقه خيار القوة أو التلويح بها ولأن خيار القوة أو التلويح به هو القوة العسكرية تحديداً بشكل مباشر عبر تدمير أي سدود أو مواقع تبنيها هذه الدول وتؤثر على حصة مصر من المياه، بجانب وسائل أخرى للقوة مثل استخدام إريتريا ومحور أوجادين لإثارة قلاقل لأثيوبيا تشغلها عن بناء أي سدود، أو تحريض السودان أو جماعات معارضة أثيوبية تقيم في أراضيها على إثارة حالة من عدم الاستقرار على الحدود لهذا، يرى خبراء مصريون - مثل الدكتور ممدوح حمزة الاستشاري الهندسي العالمي- أن تلجأ الحكومة المصرية في التعامل مع ملف حوض النيل إلى مزيج من القوة ممثلة في التلويح بالضرب، وبين مزيج من الاحتضان والاحتواء الكامل لدول حوض النيل ولمتطلباتهم، بالإضافة إلى تعزيز التعاون العملي معهم خصوصاً أن مصر قصرت كثيراً في احتضان هذه

الدول واستعمال القوة الدبلوماسية الناعمة معها وأهملتها تعليميًّا وسياسيًّا ودبلوماسيًّا وتنمويًّا، مما شجع دول أخرى خصوصا الصهاينة للحلول محل مصر في أفريقيا وأعالي النيل.

وبعبارة أخرى من الضروري أن تلعب مصر بخياري العصا والجزرة مع دول أعالي النيل وفق درجات عدائها مع مصر أو قيامها بأعمال عدائية بالفعل عبر بناء سدود تحجز المياه عن مصر بصورة أو بأخرى أما بخصوص التحكيم الدولي فلا شك أن مصر سترفضه لأن التحكيم يتضمن ولو بنسبة ٥٠% فرصة لحرمان مصر بيدها لنفسها من المياه، ولهذا يستبعده كافة المسئولين ولا يتحدثون عنه في تصريحاتهم وقد يكون من حسن الصدف أن الدول السبعة في أعالي النيل لم توقع كلها على الاتفاق الإطاري ووقعت أربع فقط وامتنعت واحدة ولم تحضر اثنتان أصلا، فهذا الأمر يشير إما لخلافات بين هذه الدول على كيفية التعامل مع مصر والسودان وتفضيل البعض الخيار الدبلوماسي لآخر لحظة، أو يشير لانشقاق فيما بينها أو نجاح اختراق مصري ما - كما ألمح الدكتور محمد نصر الدين علام وزير الموارد المائية والري - نتج عنه عدم توقيع ثلاث دول أخرى حتى الآن وعلينا أن نتذكر هنا أن كينيا التي لم توقع الاتفاق هي من الدول الأكثر تشدداً من بين دول حوض النيل، وتدعو لإعادة تقسيم المياه وإلغاء اتفاق عام ١٩٢٩ ومع هذا لم توقع

الاتفاق، وربما يكون هذا راجع لزيارة رئيس وزراء كينيا رايلا أودينجا القاهرة على رأس وفد سياسي رفيع المستوى لبحث الأمر قبل تحديد موقف كيني نهائي وقد هددت مصر حتى الآن وفي حالة إصرار دول المنبع على توقيع الاتفاقية منفردة، باتخاذ كافة الإجراءات القانونية والدبلوماسية اللازمة للحفاظ على حقوقها المائية واستخداماتها المائية المختلفة، ولوحظ عدم الحديث عن القوة، برغم الحديث السابق عن أنها خط أحمر ويبدو أن هذا راجع لأحد احتمالين:

الأول: أن تكون مصر راغبة في تعظيم لغة الحوار والدبلوماسية حتى آخر مدى بما يتطلب عدم الحديث عن القوة مطلقا، بدليل قول السفيرة منى عمر مساعد وزير الخارجية المصري للشئون الأفريقية، إن توقيع دول حوض النيل على الاتفاقية الإطارية دون مصر والسودان لن يؤثر على الاتجاه الذي تتمسك به مصر وهو الاستمرار في تقوية ودعم ودفع العلاقات مع دول حوض النيل.

الثاني: أن تكون مصر غير قادرة على تنفيذ هذه التهديدات العسكرية ضد دول أعالي النيل التي سوف تضر أمنها القومي بسبب تغير الظروف الدولية وتحالف غالبية هذه الدول مع دول غربية وأمريكا بل وإسرائيل، برغم أن أكثر من مسئول مصري قال إن مصر مستعدة للدخول في حرب من أجل المياه والقضية بالنسبة لمصر خط أحمر، كما أن رئيس الوزراء

الأثيوبي ملس زيناوي أبدى استغرابه لوجود قوات مصرية مدربة على حرب الأدغال وقال مصر لديها قوات خاصة مدربة على حرب الأدغال، ومصر ليست معروفة بالأدغال، وكان يشير بذلك لاستعداد مصر لحرب ضد دول منابع النيل.

مصر .. هل تكون نقطة البداية لحروب المياه ؟

أثار رفض مصر التوقيع على اتفاقية حوض النيل دون وجود نص صريح يضمن عدم المساس بحصتها من المياه والإخطار المسبق عن أي مشروعاتٍ تقوم بها دول أعالي النيل، وأن يكون لتعديل الاتفاقية بإجماع الدول العشر مصر والسودان وأثيوبيا وأوغندا وكينيا وتنزانيا ورواندي وبوروندي والكونغو الديمقراطية الكثير من ردود الفعل بين الدول المشتركة في اتفاقية حوض النيل وبين الخبراء المختصين بشئون المياه وتوقع الخبراء أن الحرب القادمة ستكون على المياه والنقص الشديد الذي تعاني منه جميع دول حوض النيل التي اقتربت من خط الندرة المائية فقد كشف تقرير صادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء عن عجز متوقع في الموارد المائية عن الاحتياجات بحلول عام ٢٠١٧ مع وصول إجمالي كمية الموارد المائية المتاحة في البلاد إلى حوالي ٧١.٤ مليار متر مكعب في مقابل

الاحتياجات المائية التي تصل في نفس السنة إلى ٨٦.٢ مليار مترمكعب.

وقال التقرير أن كمية الموارد المائية المتاحة في مصر عام ٢٠٢٦ حوالي ٦٤ مليار متر مكعب، متوقعاً أن يتراجع متوسط نصيب الفرد في مصر من المياه خلال السنوات القادمة حيث يصل إلى ٥٨٢ متر مكعب سنوياً عام ٢٠٢٥ مقابل ٨٦٠ مترًا مكعباً سنوياً عام ٢٠٢٣ و ١١٣٨ متراً مكعباً سنوياً عام ١٩٨٦وأكد أن نهر النيل يمد مصر بحوالي ٥٥.٥ مليار متر مكعب بما يمثل حوالي ٨٦.٧% من إجمالي الموارد المائية المتاحة في مصر عام ٢٠٠٦ ، ومن المتوقع أن تنخفض مساهمته في إجمالي الموارد المائية المتجددة المتاحة في مصر إلى ٨.٥% عام ٢٠١٧

وأوضح التقرير أن الزراعة في مصر استحوذت على النصيب الأكبر من الاستخدامات المائية ، وهو ما يمثل حوالي ٨٣.٣ % من إجمالي الاستخدامات عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ،موضحا أن حوالي ١٢.٩% زيادة في إجمالي كمية مياه الشرب المنتجة عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ مقارنة بعام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ لتصل إجمالي الكمية المنتجة ٧.٢٥% مليار متر مكعب عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦وأشار التقرير إلى أن ٥.٧ مليارات متر مكعب من مياه الشرب تم استهلاكها عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ مقابل ٥.١ مليارات متر مكعب عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ بنسبة ارتفاع بلغت حوالي ١١.٨ % وحول ذلك يقول الدكتور فكري حسن الأستاذ بجامعة لندن في تصريحات لشبكة

الإعلام العربية محيط عبر الانترنت أن مشكلة المياه في مصر أصبحت حقيقية، وهذا يمثل خطورة، ثم يعدد الأسباب في: زيادة السكان- نزوح الناس من الريف إلي المدن، والمدن تستهلك ماءاً أكثر، ثم الدخول في عصر الصناعة واحتياجها للماء، وأخيراً الهدر الرهيب في الزراعة التقليدية ثم ضرب مثلاً بزراعة الأرز وقصب السكر وغيرها من المحاصيل التي تحتاج إلي ماء كثيف ويري أنه ينبغي أن نغير أنفسنا ونتكيف مع ضرورة تغيير أنماط الزراعة لدينا، ونتوسع في زراعة محاصيل لا تحتاج إلي ماء كثير، في نفس الوقت ننسي أن لدينا النيل، فنحن نجرفه من المياه، فمثلا هناك هدر يمثل٣ % بسبب المواسير المخرومة، غير التسريب من البيوت، ثم عدم احترام النيل، والخطر الأكبر أن نتعامل مع النيل وكأنه ليس موجودا ويحتاج إلي الرعاية الكاملة، من خلال الحفاظ عليه وعن إمكانية قيام حروب بسبب المياه ، يقول فكري حسن حكاية حروب المياه وارد جداً ولكن الحل الحالي يكمن في الإسراع في تكامل شامل، ولننظر إلي دول الاتحاد الأوروبي حين ضم دول أوروبا الشرقية، وكانت لمحمد علي تجربة في تكوين طبقة وسطي مصرية، لأنه وجد ضرورة للتغيير، فمثلا يمكن لمصر أن تولد كهرباء من الهضبة الأثيوبية بالاشتراك مع الحبشة وتبيعها للدول الأخري، ونحن في مصر نملك الخبرات العلمية الكبيرة، ومن خلالها نقيم جسراً اقتصادياً نتبادل فيه المصالح مع دول الحوض، ولدينا الخبراء في هذا

المجال ويقول أن دخول العصر الصناعي هو الذي جعل العالم ينظر إلي مسألة المياه نظرة مختلفة، فالشركات العابرة للقارات أرادت عن طريق البنك الدولي أن تقوم بتسعير المياه، وبالتالي نحرم المزارعين من الزراعة، وتسعير المياه كارثة كبري، فهي ستحيل العالم إلي الفقر والأمراض والأوبئة، وقد اكتشفنا كيف زادت أسعار الغذاء عندما أرادت القوي الكبري أن تستخرج الطاقة الحيوية من الزرع ويؤكد جمال نكروما الكاتب المتخصص في الشئون الأفريقية أن الدور الصهيوني في أثيوبيا لم يكن سوى بديل للدور الذي كان من المفترض أن تلعبه مصر في هذه الدولة المهمة، ويتساءل: لماذا نركز في مصر على ١٥ % من المياه ونتجاهل النسبة الأكبر في أثيوبيا؟ ويقول : إن الزيادة السكانية في أثيوبيا، بالإضافة إلى القحط الذي يصيبها في بعض الأعوام والفيضانات في أعوام أخرى تدفع جميعها حكومة البلاد إلى البحث عن شريك يمتلك الإمكانيات المادية والفنية؛ لإقامة مشروعات زراعية وتنقية وتطهير المجاري المائية وإقامة السدود، ووجدته في الكيان الصهيوني ويستنكر نكروما ما وصفه بالدور السلبي وغير المقبول لمصر في المنطقة، مطالبًا مصر بمراجعة سياساتها جذريًّا، ومراعاة حقوق دول حوض النيل، فضلاً عن توسيع رقعة التعاون والتنسيق معها، وأكد أن أية تفاصيل أخرى في الاتفاقية يمكن أن يتم الاتفاق عليها بشرط توافر مبدأ التعاون والتنسيق.

وأكد خبير المياه بمركز الأبحاث المصرية الدكتور محمد محمود أن هناك صوراً كثيرة للضغط على مصر حتى توافق على توقيع الاتفاقية الإطارية والتي تم إلغاء بند الأمن المائي بالكامل منها، لأن مصر تتمسك ببنود الاتفاقية القديمة لعام ١٩٥٩ المكفولة بالقانون والذي يعطيها حقها الكامل في مياه النيل البالغة ٥.٥ مليار متر مكعب سنوياً.

وقال إن هذا القدر من المياه لم يعد يفي باحتياجات مصر المتنامية في ظل زيادة معدلات النمو والتوسعات العمرانية، لذلك لابد أن تسعى إلى زيادة حصتها المائية بالحصول على نصيب إضافي وهذا من حقها حيث أن هذا منصوص عليه في الاتفاقية الجديدة بالنسبة لتوزيع الفائدة المائية من المشروعات التنموية وبمعايير خاصة تم الاتفاق عليها.

وأضاف خبير المياه أن مصر لابد أن تتمسك بشروطها في مؤتمر المياه المقبل، حتى تعمل على تأمين حصتها من مياه النيل خاصة أن أحد شروطها للموافقة على الاتفاقية الجديدة والذي تم رفضه وحدث خلاف كبير حوله هو أن يكون هناك إخطار مسبق عن أي مشروعات تقوم بها دول أعلى النيل، واتباع إجراءات البنك الدولي في هذا الشأن، كما أكد على أن يتم إدراج هذه الإجراءات في نص الاتفاقية كبند من بنودها، وليس في الملاحق الخاصة بالاتفاقية، ولأن هذا الشرط فيه تقييد لدول حوض النيل فقد رفضوه .

وتعود الأزمة المائية بين مصر ودول الحوض إلى تاريخ إعلان

استقلال تنجانيقا، ثم وحدتها مع زنزبار في دولة تنزانيا عام ١٩٦٤، حيث أصدر الرئيس التنزاني في ذلك الوقت جوليوس نيريري إعلانًا باسم مبدأ نيريري يقول بعدم الاعتراف بالاتفاقيات التي عقدتها الدولة الاستعمارية قبل إعلان الاستقلال ومن بينها اتفاقية١٩٢٩وقد انضمت إلى هذا المبدأ أوغندا وكينيا وطلبت الدول الثلاث من مصر التفاوض معها حول الموضوع، ثم وقعت تنزانيا مع رواندا وبوروندي اتفاقية نهر كاجيرا عام ١٩٧٧ التي تتضمن بدورها عدم الاعتراف باتفاقات ١٩٢٩، بل وطلبت حكومة السودان بعد إعلان الاستقلال أيضًا من مصر إعادة التفاوض حول اتفاقية ١٩٢٩.

كذلك أعلنت أثيوبيا رفضها لاتفاقية ١٩٢٩ واتفاقية ١٩٥٩ في جميع عهودها السياسية منذ حكم الإمبراطور ثم النظام الماركسي منجستو وحتى النظام الحالي، بل وسعت عام ١٩٨١ لاستصلاح ٢٢٧ ألف فدان في حوض النيل الأزرق بدعوى عدم وجود اتفاقيات بينها وبين الدول النيلية الأخرى، كما قامت بالفعل عام ١٩٨٤ بتنفيذ مشروع سد فيشا - أحد روافد النيل الأزرق- بتمويل من بنك التنمية الأفريقي، وهو مشروع يؤثر على حصة مصر من مياه النيل بحوالي نصف مليار متر مكعب، وتدرس ثلاثة مشروعات أخرى يفترض أنها سوف تؤثر على مصر بمقدار ٧ مليارات متر مكعب سنويًّا وأيضا أعلنت كينيا رفضها وتنديدها -منذ استقلالها- بهذه الاتفاقيات القديمة لمياه النيل لأسباب جغرافية

واقتصادية، مثل رغبتها في تنفيذ مشروع استصلاح زراعي، وبناء عدد من السدود لحجز المياه في داخل حدودها ويقول الكينيون: إن بحيرة فيكتوريا هي أكبر مصدر للمياه العذبة في العالم، إلا أن كينيا لا تستطيع أن تستخدمها حتى لأغراض الزراعة بسبب بنود معاهدة حوض النيل، ويلقون باللوم على المعاهدة في أن ٦٧% من الأراضي الزراعية الكينية غير قابلة للزراعة، على الرغم من أن الزراعة هي الدعامة الأساسية للاقتصاد الكيني؛ حيث تساهم فيه بنسبة ٨% يقول الدكتور هاني رسلان رئيس وحدة دراسات حوض النيل بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية أن الكيان الصهيوني يلعب دورًا سلبيًّا ضد مصلحة مصر من خلال وجوده الأمني والسياسي والاقتصادي في دول منابع نهر النيل مثل أوغندا وكينيا وتنزانيا، بالإضافةِ إلى أثيوبيا ويشجع هذه الدول على التمسك بمواقفها الرافضة لتوقيع مبادرة حوض النيل المشتركة ويشدد على أن إستراتيجية الكيان عمومًا تتمثل في حصار العالم العربي من الأطراف، وبالتالي يمارس دوره لحصار مصر باعتبارها كبرى دول المنطقة.

ويشير إلى أن الدول المتعاونة مع الكيان الصهيوني ترتبط بمصالح وأهداف مشتركة يتم فيها استخدام قدرات تلك الدول في تنفيذ الأجندة الصهيونية مقابل إعطاء مزايا اقتصادية وأمنية لها ويؤكد أن مصر ترفض المساس بحصتها في مياه النيل وتعتبره خطًّاً أحمر لا يمكن

تجاوزه، محذرًا من إمكانية دخول مصر إلى حيز الندرة المائية إذا وصل نصيب الفرد إلى ٥٠٠ متر مكعب.

وبالنسبة لدول المنبع والتي تعاني مشاكل مضاعفة في مصادر المياه قال رسلان إن مصرَ لم تألُ جهدًا في تمويل مشروعات تطهير المجاري المائية، وحفر مئات الآبار، وإقامة السدود في تلك الدول بما يضمن أقصى استفادة من المياه المنحدرة من الهضبة الاستوائية ويضيف أن دول منبع النيل تتحفظ على اتفاقية عام ١٩٢٩م التي وقّعتها مصر مع بريطانيا، وتتضمن عدم إقامة أي إنشاءاتٍ على مجرى النيل دون موافقة مصر باعتبار أن الاتفاقية وُقّعت في الحقبة الاستعمارية، كما تعترض على اتفاقية ١٩٥٩م لتقاسم حصة مياه النيل بين مصر والسودان باعتبارها ليست طرفا فيها.

ويؤكد رسلان أن السياسة المصرية في إدارة الأزمة هي البعد عن أي شيء يؤدي إلى الصراع، والبحث عن إطار تعاوني لتوفير موارد إضافية للمياه، وتقاسم الكميات المهدرة بين دول حوض النيل العشر. واستبعد رسلان أن تؤدي الأزمة الحالية إلى نشوب صراع بين دول حوض النيل أو قوى إقليمية أخرى، مؤكدًا استبعاد مصر لهذا النهج منذ تهديدات الرئيس السادات في السبعينيات بالدخول في حرب إذا تم تهديد مصالح مصر في المنطقة.

-هل تندلع حروب بسبب المياه؟

الآلاف من النداءات يطلقها المختصون بشئون المياه إلي العالم بأسره بأن الأرض بأكملها ستكون مهددة بالعطش منتصف هذا القرن أي في عام ٢٠٥٠، الأمر الذي يرجع إلى عدد من الأسباب، لعل أهمها: الارتفاع المتزايد لسكان العالم، والتلوث، وسوء استخدام المياه خاصة في نظم الري، وبسبب درجة حرارة الأرض الآخذة في الارتفاع، وهو ما يُسمّى بظاهرة الاحتباس الحراري، والتي تزيد من مساحات الجفاف والتصحر ودفع هذا الخطر مؤسسة الاستشارات الدولية برايس-ووترهاوس-كوبرز للتأكيد على أن النزاعات ستزداد حدة بسبب نقص المياه، فيما حذّر آخرون من أن العديد من الحوادث الحدودية المرتبطة بالمياه قد تتحول إلى حروب مفتوحة بسبب النقص المتزايد في هذه الثروة الطبيعية وتُعدّ منطقة الشرق الأوسط إحدى بقاع العالم التي لا تتوقف فيها ألعاب الحرب على مدار العام، وربما يرجع ذلك إلى العقوبة القاسية التي حكمت بها الطبيعة عليه وجعلته ليس فقط مخزناً لأكبر احتياطيات البترول في العالم، ولكن أيضاً من خلال كونه من أكثر مناطق العالم ندرة في المياه ومن المفارقات الغريبة -كما يقول أحد الدبلوماسيين الغربيين- أن الدول الغنية بالبترول في المنطقة كلما حفرت بحثاً عن آبار للمياه صادفت آباراً للبترول ومنذ فترة ليست بالقصيرة يتنبأ أباطرة السياسة والدراسات

المستقبلية بأن حروب القرن الحادي والعشرين لن تندلع بسبب البترول وإنما بسبب المياه وحذرت الأمم المتحدة من أن نصف سكان العالم تقريبا سيعانون نقصاً حادا في المياه بحلول عام ٢٠٢٥، داعية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتفادي أزمة مياه عالمية ناتجة عن زيادة السكان وارتفاع مستويات المعيشة والتغيرات في الأنظمة الغذائية وزيادة إنتاج الوقود الحيوي وفي مقدمة التقرير العالمي الثالث لتنمية الموارد المائية، الذي يحمل عنوان المياه في عالم متغير، كتب كويشيرو ماتسورا رئيس منظمة الأمم المتحدة للتعليم والعلوم والثقافة (يونسكو) التقرير يوضح الحاجة إلى إجراءات عاجلة حتى يتسنى لنا تفادي أزمة مياه عالمية وأضاف قائلاً: رغم الأهمية الكبيرة لكل جوانب الحياة الإنسانية، فإن هذا القطاع ابتلي بنقص مزمن في الدعم السياسي وسوء الإدارة ونقص الاستثمارات وأكد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون مرارا أن المياه قضية رئيسية بين إسرائيل وجيرانها العرب، كما أن نقص المياه يظل سببا رئيسيا كامنا في الصراع بإقليم دارفور غربي السودان والذي بدأ مع تمرد على الحكومة المركزية قبل ست سنوات.

ويبلغ عدد سكان العالم ٦.٦ مليارات نسمة ومن المتوقع أن يشهد زيادة قدرها ٢.٥ مليار بحلول ٢٠٢٥، ويحدث معظم النمو السكاني في الدول النامية وكثير منها في مناطق تكون المياه فيها شحيحة بالفعل ويؤكد الكثير من الخبراء أن بؤر التوتر الإقليمية المرتبطة بالسيطرة

على المياه ستزداد مع تفاقم الجفاف في مختلف أنحاء العالم، وفي ظل الخلافات على الأنهار الحدودية أو العابرة للحدود أو الآبار الجوفية المشتركة التي ترفض الدول تقاسمها.

ومع ذلك، فإن هناك الكثير من الخبراء الذين لا يُستهان بآرائهم يرفضون ما يُثار من تهويل حول حروب المياه، ويؤكد هؤلاء أن القول بإن حروب العالم المستقبلية ستُخاض ليس لأجل النفط بل من أجل المياه هو تنبؤ مشئوم استنبطته كل من وكالة الاستخبارات الأمريكية ووزارة الدفاع البريطانية، وحتى بعض المسئولين في البنك الدولي ومن بين هؤلاء الخبراء البروفيسور أسيت بيسواس الذي وصف هذا التهويل بأنه كلام فارغ، مؤكدًا أن مياه الكرة الأرضية تكفي البشرية لفترة ١٠٠ عام أخرى، وأن العالم لا يواجه أزمة مائية بسبب ندرة المياه الطبيعية، ولكنه يواجه أزمة سوء إدارة للمياه ودحض أيضاً هؤلاء الخبراء والأكاديميون نبوءة حروب المياه، معتبرين أنها غير واقعية وبعيدة المنال وواهية بل وخرافة، وأنه على الرغم من أن مناطق مهمة في العالم بالفعل ستواجه في غضون عقد أزمات حادة في التزود بالمياه، إلاّ أن هناك العديد من الأحداث التي أثبتت أن الدول تحسن التعاون فيما بينها حول هذه المسألة، وأن الحكومات مصممة على حل هذه المشكلات من خلال الحوار.

وهكذا، فإنه من الواضح أن هناك إدراكاً بأن المياه شحيحة بالفعل على

الأقل في بعض المناطق، وستكون أكثر ندرة وحساسية، لكنْ هناك أيضًا تفاؤل بأن التعاون الإقليمي سيحول دون النزاع، وأن الحوار سينقذ الأجيال المقبلة من حروب متوقعة، مع عدم التهوين -في الوقت ذاته -من أن هناك مشكلة يواجهها العالم، ويجب التصدي لها بغض النظر عن تسميتها ندرة مياه أو سوء إدارة للمياه.

الباب السابع

جهود عربية للحفاظ على المياه

محاولات مصرية:

تُحاول القاهرة عرقلة التواجد الصِّهْيوني الكثيف في جنوب السودان، والذي نجح فى تقسيم الدولة السودانيَّة، ورغم محاولاتها الحفاظ على وَحْدة السودان، واستخدام الورقة الاقتصاديَّة كأداة ضغْط على مسئولي الجنوب؛ لاختيار البَقاء داخلَ الكيان السوداني، إلا أنَّ هذه المحاولات قدْ ذهبَتْ أدراج الرياح، وأصبحتِ القاهرة على يقين بأنَّ الانفصال قادمٌ لا محالة، وقالت على لسان وزير خارجيتها أحمد أبو الغيط: إنَّ استقلالَ الجنوب لن يُسبِّب مشكلةً لمصر، مضيفًا أنَّه لن يؤثِّر على حصَّة مصر من مياه النيل باعتبار أنَّ اتفاق ١٩٥٩ يُنظِّم تقاسم المياه بين مصر والسودان، حيث تحصل مصر بموجب الاتفاق على ٥٥.٥ مليار متر مكعب من المياه، فيما يحصُل السودان على ١٨ مليار متر مكعب، والجنوب كدولة مستقلَّة سوف تأخذ التزاماتها مِن الدولة الأم.

إلاَّ أنَّ لُغة وزير الخارجية المصرية المقلِّلة من مخاطر انفصال جنوب السودان، لم تُخفِ المخاوفَ المصريَّة من حدوث الانفصال، ودفعت وزير الدولة للشئون القانونية الدكتور مفيد شهاب إلى أن يُعرب عن قلق مصر البالغ في حال رَفْضَ الجنوبيُّون البقاءَ داخل الوحدة السودانيَّة، وقال: إنَّ الانفصال سيؤدِّي إلى اضطرابات تؤثِّر على أمْن مصر.

ورغبة منها في التصدِّي للمخططات الأمريكيَّة والصِّهْيونية الرامية إلى التغلغل في الجنوب السوداني؛ حِفاظًا على أمنها القومي، طرَحَتِ القاهرة مؤخرًا فِكرة الكونفدرالية بين الشمال والجنوب السوداني، الذي بمقتضاه سيتمتَّع الجانبان باستقلالٍ تام، لكن مع وجودِ مجلس مشترك بينهما،يضمن حلَّ المشاكل العالِقة الخاصَّة بالحدود والمواطنين الجنوبيِّين في الشمال، والشماليِّين في منطقة الجنوب، وبذلك تُحافظ الكونفدرالية على وَحْدة السودان ظاهريًّا في مواجهةِ الضغوط الأمريكية، كما أنَّ القاهرة ستضمن في حال تحقُّقها أن يتمَّ حلُّ المشاكل بين الجنوب والشمال في أجواء سلمية بعيدًا عن المواجهات العسكريَّة لكن جاء الردُّ الشمالي والجنوبي على السواء مخيِّبًا للآمال المصرية، التي تحاول إنقاذ ما يُمكن إنقاذه، ورَفضَ الجانبان المقترحَ المصري، ورأتِ الحركة الشعبية لتحرير السودان أنَّ موافقتها على الفِكرة المصريَّة، مِن الممكن أن يُقوِّض حريتَها في إبرام الاتفاقيات الدوليَّة، أو ترتيب أوضاعها السياسيَّة والاقتصاديَّة.

سُرْعة التحرُّكات التي شَهدتْها القاهرة خلالَ الفترة القليلة الماضية، تعكس إدراكًا مصريًّا لخطورةِ المرحلة المقبلة والجهود الأمريكيَّة والإسرائيليَّة والفَرَنسيَّة أيضًا، الرامية إلى تسريع تفتيت السودان، إلى ثلاث دول، الأولى في الشمال، والثانية في الجنوب، والثالثة في دارفور.

تعزيز القدرات التفاوضية للدول العربية

اختتمت فعاليات اليوم الاول من أعمال الاجتماع الأول للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للمياه برئاسة الجزائر في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الذي ناقش عدد من القضايا الخاصة بالمياه في المنطقة العربية في ضوء اجتماعات اللجنة الفنية العلمية الاستشارية للمجلس الوزاري العربي للمياه وقد بحث الوزراء والمستشاريين والخبراء في المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للمياه بحضور وزير الموارد المائية العراقي الدكتور عبد الطيف جمال رشيد، يوم امس الاربعاء ١/٢٧، (١٧) بنداً فيما يلي نصها:

١ـ متابعة تكليفات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية دولة الكويت: ١٩ـ٢٠/١/٢٠٠٩ خاصة وضع استراتيجية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة. متابعة تنفيذ مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق تنمية مستدامة في المنطقة العربية.

---

١) عن مقال لإبراهيم محمد شريف ـ بتصرف

٢- متابعة تنفيذ أهداف الألفية فيما يخص إمدادات المياه والإصحاح.

٣- المشاركة العربية في المنتدى العالمي الخامس للمياه (اسطنبول ٢٠٠٩).

٤- عرض تجارب التعاون بين الدول العربية في استغلال المياه الجوفية المشتركة.

٥- تعزيز القدرات التفاوضية للدول العربية بشأن الموارد المائية المشتركة مع دول غير عربية.

٦- برنامج عمل المجلس للعامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠.

٧- التعاون العربي مع الدول والتجمعات الإقليمية:

- التعاون العربي/دول أمريكا الجنوبية.

- التعاون العربي مع تركيا.

- التعاون العربي مع الصين.

- التعاون العربي مع اليابان.

- التعاون العربي مع الاتحاد الأوروبي.

- الاتحاد من أجل المتوسط.

٨- التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية ومؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية ومؤسسات المجتمع المدني.

٩- جائزة المجلس الوزاري العربي للمياه.

١٠- شعار المجلس الوزاري العربي للمياه.

١١- تحديد اليوم العربي للمياه.

١٢- إنشاء حساب خاص للمجلس الوزاري العربي للمياه.

١٣- تقرير البنك الدولي حول تقييم العقبات التي تواجه تطوير قطاع المياه في فلسطين.

١٤- ممارسات سلطة الاحتلال الإسرائيلية في سرقة المياه العربية في الجولان السوري المحتل والجنوب اللبناني والأراضي الفلسطينية المحتلة.

١٥- وضع آلية لجمع المعطيات والمعلومات عن الشركات والمكاتب الفنية والسياحية الدولية التي تعمل في مجال المياه وغيره في الجولان المحتل والتواصل معها وحثها على عدم التعامل مع واقع الاحتلال.

١٦- موعد ومكان عقد الاجتماعات الوزارية والفنية في عام ٢٠١٠.

١٧- أية مستجدات في الاجتماع.

التسوية السياسية وسراب الحلول

ورغم انطلاق المفاوضات بين عدة دول عربية وإسرائيل برعاية دولية، فإن مشكلة المياه مازالت هي الشغل الشاغل للمسؤولين الإسرائيليين. وتؤكد مجمل التصريحات لقادة الكيان الصهيوني أن موضوع المياه سيكون من أصعب الموضوعات على جميع مسارات التفاوض، بل يعد أحد الخطوط الحمراء في أية مفاوضات، حتى أن إسرائيل اشترطت على واشنطن خلال التوقيع على اتفاق شراكة بينهما ضمان توفير المياه لإسرائيل. وقد تم تداول عدة مشاريع تضمن لهذه الدولة الحصول على مياهها، ويكون مصدرها حصة سوريا من نهر دجلة، ومياه مصر من نهر النيل، وكذلك من تحلية مياه البحر، بتمويل أوروبي وأمريكي.ويقول الكاتب حسام شحادة أن إسرائيل لن تعول على مثل هذه المشاريع، وان الإسرائيليين يصرون على الاستيلاء على مصادر المياه العربية، وحتى لو وقعوا اتفاقا مع أي دولة عربية، فسوف يخرقونه إذا أحسوا بخطر مائي يتهددهم كالجفاف الحالي، وهذا ما فعلوه مع الأردن ثم عادوا للالتزام بالاتفاق بعدما تحسن الوضع المائي.

ويضيف: إن التفاؤل لدى البعض في إمكانية تحقيق تسوية سياسية للصراع العربي الإسرائيلي سوف يتهاوى إذا ما أخذت المسائل المائية

بعين الاعتبار فالأطماع الإسرائيلية بالمياه العربية ستبقى مؤججا للصراع في المستقبل.

توصيات الندوة العربية

حول مصادرة إسرائيل للمياه العربية

مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي التابع لجامعة الدول العربية ، بدمشق ، ندوة حول : مصادرة إسرائيل للمياه العربية وذلك يومي24 و٢٥نيسان – أبريل – ٢٠٠٦ ، شارك فيها اختصاصيون من معظم البلدان العربية . وقد اتخذت الندوة جملة من التوصيات الهامة حول موضوع الأمن المائي العربي نوردها فيما يلي: ندوة حول مصادرة إسرائيل للمياه العربية

التوصيات

-بناءً على قرارات القمة العربية وقرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية المتعلقة بسيادة الدول والشعوب على مصادرها وثرواتها الطبيعية خاصة حق الشعوب الواقعة تحت الاحتلال في النضال من أجل استعادة أراضيها ومواردها الطبيعية وحق الاستفادة القصوى منها.

-وانسجاماً مع دور مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي في تقديم المشورة للمسئولين وصنّاع القرار العربي وتزويدهم بالدراسات

العلمية والبحوث الفنية والقانونية في كافة القضايا والمشاكل المتعلقة بالمياه وخاصة مع الأطراف الأخرى غير الأعضاء في جامعة الدول العربية مما يساعدهم على اتخاذ القرارات التي تخدم مصالح البلدان والشعوب العربية وتحمي حقوقهم المشروعة في المياه .

-وتداركاً للخطر المحدق بالعالم العربي والناجم عن عدوان إسرائيل المستمر باحتلالها للأراضي العربية وتأكيداً لتوجيهات معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية قام مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي التابع للأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتنظيم ندوة حول »مصادرة إسرائيل للمياه العربية « خلال الفترة ٢٤-٢٠٠٦/٤/٢٥ بدمشق وذلك بغية تسليط الأضواء على اغتصاب إسرائيل للحقوق العربية في المياه سواء المياه التي تسيطر عليها كلياً في الأراضي العربية المحتلة أو التي تقوم بنهبها من دول الجوار والعمل لصياغة موقف عربي موحد بغية تحريك الجهود على المستوى العربي والدولي للتنبيه والتحذير من هذه المخاطر .

شارك في أعمال هذه الندوة ممثلو وزارات الري والمياه في الدول العربية المجاورة لإسرائيل ومن المنظمات العربية والدولية ومراكز البحوث العربية واستشاريون دوليون في المياه ممن لهم خبرة ومعرفة في الحقوق العربية في المياه حيث قاموا بتقديم دراسات فنية وقانونية في كافة القضايا والمشاكل المتعلقة بالمياه مع إسرائيل والحقوق

المشـروعة للميـاه العربيـة . (مرفـق قائمـة بأسـماء المشـاركين.
وبعد المداولات والنقاشات توصل المشاركون إلى التوصيات التالية :

١. دعوة الأمم المتحدة والقوى المؤثرة في المجتمع الدولي لإرغام إسـرائيل علـى تنفيـذ أحكـام الشـرعية الدوليـة وقـرارات مجلـس الأمـن والانسـحاب الكامـل مـن الأراضـي العربيـة المحتلـة إلـى خـط الرابـع مـن حزيران/يونيو ١٩٦٧ .

٢. إدانـة الممارسـات الإسـرائيلية فـي الأراضـي الفلسـطينية المحتلـة والجـولان العربـي السـوري المحتـل والجـزء المحتـل مـن جنـوب لبنـان وانتهاكاتها الصارخة لجميع حقوق المواطنين وخاصة حقهم في استغلال مواردهم المائية الطبيعية وحق الاستفادة القصوى منها ومطالبـة سلطات الاحـتلال الإسـرائيلي بضـرورة تطبيـق أحكـام الشـرعية الدوليـة خاصـة اتفاقية لاهاي المعدلة عام ١٩٠٧ وكذلك أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، ومعاهدة فيينا لعام ١٩٦٦ والقرار رقم ١٥ الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٧٧

٣. مطالبـة إسرائيل بضرورة إقرار واحترام الحقوق المائيـة للـدول العربية وعدم خرقها لأغراض سياسية أو تحت أي ذريعة أخرى .

٤. دعوة جامعة الدول العربية لتأسيس مجلس وزاري متخصص في مجال المياه أسوة بالمجالس الوزارية الأخرى المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية .

٥. دعوة جامعة الدول العربية لإنشاء لجنة خاصة أو هيئة خاصة لها شخصية اعتبارية في إطارها وتحت إشراف الأمين العام وبالتعاون مع مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي تكون مهمتها الأساسية تخطيط وتنسيق وتنفيذ استراتيجية متكاملة وخطة عمل تحصل على مساندة دولية تضمن الحقوق العربية الكاملة في المياه وتحدد سبل وآليات الدفاع عنها في المحافل الدولية .

٦. عرض موضوع « مصادرة إسرائيل واستيلائها على المياه العربية » على جدول أعمال مجلس الجامعة على المستوى الوزاري كبند دائم بغية توفير أقصى الدعم للدول العربية في حقها التاريخي والقانوني في مواردها المائية .

٧. دعوة الدول العربية المعنية لتكثيف الوجود العربي من خبراء ومختصين في الحقوق المائية العربية في المؤتمرات والمنتديات العالمية لعرض المواقف العربية من قضايا المياه مع إسرائيل وإبراز الخرائط والإحصائيات والصور التي تؤكد استيلاء إسرائيل على المياه العربية وخرقها الفاضح لقرارات الشرعية الدولية .

٨. دعوة الدول العربية لتكثيف الجهود في الاجتماعات السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة للدفاع عن قضايا المياه العربية مع إسرائيل وفضح خروقاتها ونهبها للمياه العربية .

٩. حث الاتحاد البرلماني العربي لتكثيف جهوده مع اتحادات الدول الإسلامية والدولية للتعريف بالحقوق العربية في المياه وفضح الانتهاكات الإسرائيلية الخاصة بالمياه العربية .

١٠. تفعيل دور ودعم مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي لتنفيذ التوصيات ومتابعة جميع القضايا المتعلقة بالمياه العربية .

١١. الدعوة إلى عقد مؤتمر عربي حول المياه ، يكون على أعلى مستوى سياسي ، يتم خلاله الإعلان عن الرفض العربي القاطع لكافة أشكال الممارسات والإجراءات الإسرائيلية ، والتأكيد على تمسك الدول العربية بحقوقها المائية المصادرة والمنهوبة من قبل إسرائيل ووضع الاستراتيجيات والخطط للمحافظة على هذه الحقوق .

١٢. عقد الندوات والمؤتمرات على المستويات العربية والإقليمية والدولية حول الممارسات الإسرائيلية تجاه مصادر المياه العربية .

١٣. تعزيز أوجه التعاون العربي في شتى المجالات المتعلقة بالمياه ، وعلى كافة المستويات السياسية والفنية والبيئية والاقتصادية ، من خلال تبادل الخبرات والمعلومات .

١٤. مطالبة سلطات الاحتلال الإسرائيلي بعدم استغلال الموارد الطبيعية من الأراضي العربية المحتلة وعدم تعريض هذه الموارد للنفاذ والخطر . ومطالبتها بالاعتراف بحق الشعب الفلسطيني والعربي في المطالبة بالاسترداد والتعويض لما حدث من استغلال وإهدار للموارد الطبيعية .

١٥. تقديم الدعم الفني والمالي للسلطة الفلسطينية لتطوير مصادر المياه واستهلاكها .

١٦. تكثيف الجهود الإعلامية لفضح الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة في حوض نهر الأردن السفلي .

١٧. دعوة الإعلام العربي إلى تحمل مسؤولياته في إبراز قضايا المياه العربية مع إسرائيل وفضح الاعتداءات الإسرائيلية على الحقوق المائية العربية وحث المسؤولين لوضع الاستراتيجيات الملحة لمواجهة التحديات القائمة بكل الوسائل الممكنة .

قرارات عربية

بسبب ممارسات سلطة الاحتلال الإسرائيلية في سرقة المياه العربية في الجولان السوري المحتل والجنوب اللبناني والأراضي الفلسطينية المحتلة قام المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته الأولى،- بعد إطلاعه على:

o مذكرة الجمهورية العربية السورية

o قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في هذا الشأن،

o تقرير وتوصيات اللجنة الفنية العلمية الاستشارية للمجلس الوزاري العربي للمياه على مستوى كبار المسؤولين (الجزائر: ٢٧-٢٠٠٩/٦/٢٨).

وفي ضوء المناقشات، يُقرر:-

١- التأكيد مجدداً على أهمية تحقيق الأمن المائي العربي والمحافظة على الحقوق العربية ومواجهة التحديات المائية في الوطن العربي.

٢- إدانة إسرائيل – السلطة القائمة بالاحتلال – لمصادرتها وسرقتها للموارد المائية في الجولان السوري المحتل والجنوب اللبناني والأراضي الفلسطينية المحتلة وتحويل مسارها بالقوة وبناء المشاريع عليها مما يشكل تهديداً للأمن المائي العربي وبالتالي للأمن المائي القومي العربي، واعتبار هذه الممارسات باطلة وتمثل:

• انتهاكاً خطيراً لقواعد القانون الدولي وللشرعية الدولية التي تكفل مبدأ السيادة الدائمة للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي على مواردها الطبيعية بما فيها الأراضي والمياه.

• انتهاكاً للفقرة التمهيدية السابعة من قرار مجلس الأمن رقم /٤٦٥/ لعام ١٩٨٠ والذي يدعوها إلى اتخاذ إجراءات متكاملة لحماية الأرض

والملكية العامة والخاصة ومصادر المياه.

• كما يعد انتهاكاً للفقرة العامة الخامسة من نفس القرار والتي تنص على أن كافة الإجراءات المتخذة من قبل إسرائيل بهدف تغيير الطابع المادي والتركيبة البشرية والبنية المؤسساتية للأرض العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ هي إجراءات ليس لها أي شرعية قانونية.

• كما يعتبر انتهاكاً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ لعام ١٩٨١ القاضي برفض قرار إسرائيل ضم الجولان والطلب من إسرائيل القوة المحتلة أن تلغي قرارها فوراً وهذا يتطلب القيام بتحرك عربي جاد لدى القائمين على صيانة الشرعية الدولية لتحمل مسؤولياتهم تجاه ما تقترفه إسرائيل من انتهاكات وتعديات في هذا المجال.

٣- مطالبة المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة – خاصة مجلس الأمن – باتخاذ الإجراءات اللازمة لإرغام إسرائيل على وقف استغلالها للموارد المائية في الجولان السوري المحتل والجنوب اللبناني والأراضي الفلسطينية المحتلة والتسبب بضياعها واستنفاذها وتعريضها للخطر.

٤- قيام الإعلام العربي بإبراز تعديات إسرائيل غير الشرعية وسرقتها للمياه العربية.

٥- أن يشمل مشروع جدول أعمال المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه الأول بنداً حول وضع آلية لجمع المعطيات والمعلومات عن الشركات والمكاتب الفنية والسياحية الدولية التي تعمل في مجال المياه وغيره في

الجولان المحتل والتواصل معها وحثها على عدم التعامل مع واقع الاحتلال.

٦- تكليف الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه بالتنسيق والتعاون مع الدول العربية المعنية والأطراف الأخرى ذات العلاقة في الترتيب لعقد مؤتمر دولي حول المياه العربية تحت الاحتلال.

(ق١٥-د.ع (١) م.و.ع.م – ٢٠٠٩/٦/٣٠)

مؤتمر دولي لبحث سرقة إسرائيل للمياه العربية

اتفق مجلس وزراء المياه العرب فى ختام الدورة الثانية للمجلس عصر اليوم على عقد مؤتمر دولى حول سرقة إسرائيل للمياه العربية، على أن تقوم فلسطين بالتعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة بالإعداد والتنسيق له، لإقرار الحقوق العربية فى المياه التى تقوم بسرقتها إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة فى فلسطين ولبنان وسوريا.

كما تم الاتفاق على بناء قاعدة معلومات وبيانات فى مركز الدراسات المائية والأمن المائى العربى لتأهيل ومساعده الكوادر العربية فى مجال التفاوض، عقب أن أبدى المشاركون فى الاجتماع دعمهم للمفاوض العربى فى المفاوضات مع الدول غير العربية لحفظ الحقوق المائية.

أزمة مياه دجلة والفرات:

وأشار نادر البنى وزير المياه والرى السورى إلى أن المجلس ناقش عددا من الموضوعات تتعلق بتكليفات القمة العربية التنموية التى عقدت فى الكويت وتم متابعة تنفيذ مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق التنمية المستدامة فى المنطقة العربية.

وكشف البنى عن اتفاقه على هامش الاجتماع مع الوزير العراقى عبد اللطيف رشيد على عقد اجتماع للجنة الثلاثية المعنية بالتنسيق فى الموارد المائية بين سوريا وتركيا والعراق فى أقرب وقت فى بغداد للتفاهم حول حقوق الأطراف الثلاثه فى مياه نهرى دجلة والفرات وتنسيق المواقف بشأن المشروعات التنموية التى تقوم على هذين النهرين، نافيا فى الوقت ذاته وجود أى خلاف مع نظيره العراقى حول هذا الاجتماع.

وزراء المياه العرب يعتمدون إستراتيجية الأمن المائي. (١)

اعتمد وزراء المياه العرب في اجتماعهم لهم الاستراتيجية العربية للأمن المائي، على أن يتم رفعها إلى القادة العرب في القمة العربية المنتظر عقدها في بغداد مارس ٢٠١٢.

وقال رئيس الدورة الثالثة لمجلس وزراء المياه العرب وزير الموارد

---

١) عن مقال لنجوي آدم عوض - بتصرف

المائية والري الجزائري عبد المالك سلال إنه تم التوصل للصياغة النهائية للاستراتيجية العربية للأمن المائي بعد إثرائها من جانب خبراء الدول الأعضاء بالمجلس تنفيذاً لقرار القمة الاقتصادية التي عقدت بشرم الشيخ مطلع السنة الماضية وطالب سلال- في كلمته أمام اجتماعات الدورة الثالثة لمجلس وزراء المياه العرب برئاسة الجزائر- بضرورة تعزيز القدرات التفاوضية للدول العربية بشأن الموارد المائية المشتركة، مؤكدا أهمية بذل جهود صادقة من أجل تفعيل عمل مجلس وزراء المياه العرب.

كما شدد الوزير الجزائري على ضرورة التنسيق والتعاون الكامل مع المركز العربى لدراسات المناطق القاحلة والجافة والأراضي القاحلة من أجل تنفيذ مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية المعتمد من قبل القمة العربية وبالنسبة لمتابعة تنفيذ أهداف الألفية فيما يخص إمدادات المياه ، أوضح سلال أنه تم التوصل لإعداد نموذج موحد بين الدول العربية بغرض التنسيق مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في إعداد التقرير الإقليمي في هذا الخصوص ودعا سلال المجلس الوزاري العربي للمياه إلى وضع برنامج تنفيذي لإستراتيجية الأمن المائي العربي وإعداد مشاريع تنفيذية لمشروع الإدارة المركزية للموارد المائية والمعتمد من قبل القمة العربية وأكد الوزير المالك سلال على أهمية التحضير العربي

للمنتدى العالمي السادس للمياه المزمع عقده في مدينة مارسيليا بفرنسا ٢٠١٢ من أجل تمتين المواقف العربية خلال هذا المؤتمر.

من جهته، أكد وزير المياه والري الأردني المهندس محمد النجار أن اجتماعات مجلس وزراء المياه العرب على درجة كبيرة من الأهمية لأن قضية المياه فى الدول العربية بحاجة إلى جهود موصولة لمواجهة تحديات المستقبل عبر التواصل الدائم والتكامل، وإنشاء المؤسسات العلمية لاقتراح الرؤى والحلول التي تكفل للأجيال العربية العيش بكرامة وراحة وقال النجار إن تقديرات الأمم المتحدة تفيد بأن ٩٠٤ ملايين نسمة سيعانون من نقص المياه بحلول سنة ٢٠١٥ يتركز معظمهم في أفريقيا وأجزاء من غرب آسيا خاصة في دول حوض الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي لا تزيد مواردها المائية عن٠.٩ في المائة من موارد المياه في العالم وقال الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية السفير الدكتور محمد بن إبراهيم التويجري إن وزراء المياه العرب ناقشوا جدول الأعمال الذي أعده المكتب التنفيذي التابع له، ويضم عددا من الموضوعات من بينها متابعة تكليفات القمة العربية التنموية والاقتصادية والاجتماعية التي عقدت بمدينة شرم الشيخ المصرية في ١٩ يناير ٢٠١١.

وأكد السفير التويجري أهمية تعميق التعاون العربي مع الدول والتجمعات الإقليمية الأخرى وهي أمريكا الجنوبية، تركيا، اليابان، الهند،

روسيا، والاتحاد الأوروبي، ومع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (دول مجموعة جزر المحيط الهادي الباسيفيك- الاتحاد الأفريقي وأيضا التعاون مع مؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية وشركاء المجلس الوزاري العربي للمياه من المنظمات العربية المتخصصة والإقليمية والدولية.

وأوضح التويجري أهمية مناقشة وزراء المياه لموضوع ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في سرقة المياه العربية في الجولان السوري المحتل والجنوب اللبناني والأراضي الفلسطينية المحتلة حيث تقرر عقد مؤتمر دولي حول المياه العربية تحت الاحتلال لحل هذه المشكلة.

ومن جانبه أوضح وزير الري والموارد المائية المصري حسين العطفي أن هناك تنسيق مستمر بين مصر والسودان حول موضوعات مياه النيل ، إضافة إلي تشكيل لجنة ثلاثية مشتركة بين مصر والسودان وأثيوبيا لبحث وتقييم سد الألفية الأثيوبي ، مؤكدا علي أهمية التعاون بين دول حوض النيل ، مشيرا إلي أن هناك طاقات كثيرة موجودة إذا أحسن التعاون فيها سواء في النيل او خارج النيل فستعود بالنفع علي كل دول حوض النيل .

خيارات مصر في أزمة مياه النيل

تعتمد مصر اعتمادًا مطلقًا على مياه نهر النيل، كما تعتمد المياه الجوفية في مصر في معظمها على مياه النهر، ولا شك أن أزمة مصر مع دول المنبع يمكن أن تؤدي إلى مضاعفات تؤثر تأثيرًا فادحًا على حياة المصريين؛ ولذلك فإن هذه الأزمة لا بدَّ أن تلفت مصر إلى عدد من الحقائق التي تولَّدت وتراكمت تحت الوعي المصري:أول هذه الحقائق أن قدرة مصر على التأثير في القارة الأفريقية عمومًا وفي حوض النيل خصوصًا قد تراجعت بقدر ما تجرأت الدول الأخرى على اتخاذ موقف منفرد أيًّا كانت دلالته؛ ولكنه يعبِّر عن تحدٍّ للموقف المصري.(١)

ثاني هذه الحقائق أن المفاوض المصري لا يزال يتحدث بنفس اللهجة التي كانت مصر في عصورها السابقة تؤهِّله للحديث بها، ولم يدرك المفاوض المصري هذه الفجوة الكبيرة بين لغة الخطاب وبين المواءمات السياسية والظهير السياسي للمفاوض صحيحٌ أن لغته وخطابه سليم، ولكن هذا الخطاب يتمُّ إرساله في فضاء مختلف، ولا يمكن الاعتماد طويلًا على انكشاف الخطاب، بعد تراجع طبقات الحماية السياسية التي تغلِّفه

---

١) عن مقال د. عبد الله الأشعل-بتصرف

الحقيقة الثالثة هي أن مصر في هذه الأزمة لم تقرأ الخريطة السياسية الجديدة لأفريقيا قراءةً صحيحة، وظنَّت أنها أحد اللاعبين الأساسيين في الساحة الأفريقية،وهو وهم يتجاوز الحقيقة بكثير الحقيقة الرابعة، هي أن النيل لم يعدْ جزءًا من مدركات الشعب المصري؛ ولكن الأزمة أيقظت الشعب على حقائق، في مقدمتها أن الإدارة الحكومية للأزمة لم تعدْ سببًا للطمأنينة، فأضيفت أزمة النيل عندهم إلى مساحات أخرى تخلَّت فيها الدولة عن دورها أما الحقيقةُ الخامسة فهي أن تهديد مصر بحرمانها من مياه النيل ولو على المدى البعيد ربما يكون عقوبةً من السماء لحالة الأزمة التي يواجهها النيل في مصر، بعد أن دمره التلوثُ الذي يؤدي إلى رفع تكلفة التنقية، كما قامت جيوش من ورد النيل بغزو مجاريه الرئيسية، فضلًا عن الفضلات والمخلفات التي تقذفها يوميًّا آلاف المصانع ومجاري الصرف الصحي والبواخر السياحية؛ لعل في هذه الأزمة ما يدفع إلى حملة شعبية لردّ الاعتبار للنيل الذي تغنى به الشعراء ويحبه الفنانون الحقيقة السادسة، أن هذه الأزمة حصاد علاقات مصر بكل من العدو الصهيوني والولايات المتحدة، وإذا كانت الدولتان تجتهدان في تفاقم هذه الأزمة، فلا أظن أن الحكومة المصرية لديها خيار آخر سوى مراجعة الموقف المصري والسياسة المصرية من واشنطن وتل أبيب عند هذه النقطة لا بدَّ من البحث في خيارات مصر في مواجهة هذه الأزمة، فهناك فرق بين إدارة الأزمة بغية الوصول إلى تسوية لها وبين

القفز فوق هذه الأزمة بالخطاب التبسيطي من مجمل الحقائق السابقة يمكن أن نبني رؤية مصرية شاملة لتأمين حصة مصر في نهر النيل من محاور أربعة، ولكن كل هذه المحاور تعتمد على بداية شجاعة؛ وهي مراجعة موقف مصر من الولايات المتحدة وتل أبيب على أساس المساهمة من الدولتين في تأزيم الموقف، ومع الأخذ في الاعتبار أن موقف مصر سوف يزداد سوءًا إذا بدأ تفكيك السودان، وهو محتمل في يناير ٢٠١١م؛ ولذلك فإن الإرادة السياسية لمصر هي نقطة البداية في إعادة الصحوة إلى العقل المصري الذي ظلَّ مغيبًا طوال عقود تكرست فيها هذه الوقائع، وبدأ يفيق فجأةً بسبب هول الكارثة، فإذا كانت مصر لا تدرك أن دورها الإقليمي في العالم العربي وأفريقيا تراجع، وأن سبب هذا التراجع هو غياب الرؤية والإرادة؛ فإن الحديث عن خيارات سوف يبدو في فراغ؛ لأن الذي يملك الاختيار بين البدائل هو الذي يتمتع بالعقلية الحادة والإدراك الحقيقي للأزمة وأبعادها وأخطارها والعزيمة الصادقة على مواجهتها ودون الدخول في الكثير من التفاصيل فإن مصر في حاجة إلى تطوير موقفها القانوني وخطابها الدبلوماسي في المسألة المائية، ودراسة آثار الأزمة في السودان على تداعيات الأزمة مع دول المنبع، وإعادة النظر في الدبلوماسية المصرية في أفريقيا على أسس جديدة لمعالجة مظاهر الخَلل في هذه الدبلوماسية التي لا يتسع المقام لتفصيلها، فضلًا عن التواصل مع الدول المانحة والمؤسسات الدولية حتى تكون قيدًا

على حرية الحركة من جانب دول المنبع النيل ومصر توأم لا ينفصلان، وحق مصر الطبيعي والقانوني في النيل لا جدال فيه، ومصر تتعرض لمؤامرة كبرى جزاء ما فرطت فيه في العقود السابقة، ولكن غريزة الحياة أقوى من عوامل الفناء، ولذلك فلا مفرَّ من أن تهبَّ النخب في المجتمع المصري لتولي هذا الأمر الحيوي، لعل ذلك يبعث الروح في جثة المؤسسات الرسمية.

استغلال المياه الجوفية فى الصحراء الغربية فى مصر

كم كنت سعيداً وأنا استمع إلى الأستاذ خالد عبد القادر عودة وهو يحكى عن رحلته الاستكشافية لبحر الرمال العظيم حيث قال انه لم يجده رمالاً متحركة بل قال وجدت أعظم إكتشاف فى تاريخ مصر فقد وجدنا الحجر الرملى النوبى ولم تكن رمالاً متحركة وهو خزان مصر الجوفى وكان أعلى سطح الخزان الجوفى الحجر الرملى النوبى ووجدوا تسع واحات وسهول كاملة مساحتها ٣.٥ مليون فدان وهناك فرصة لزراعة ما تحتاجه مصر كلها فى هذه الواحات بأقل مجهود.

المصادر والمراجع:

١ -البعد المائي في الصراع العربي الإسرائيلي، وليد خليل زباري صحيفة الوسط، مملكة البحرين، ١٦ يوليو ٢٠٠٦.

٢- السياسة الإسرائيلية تجاه المياه والاستيطان في الجولان المحتل -حامد الحلبي

٣- المياه ومفاوضات السلام في الشرق الأوسط - محمد نبيل محمود فؤاد .

٤- الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية -جورج المصري

٥- الأمن المائي في الوطن العربي- محمود زنبوعة .

٦- الإستراتيجية المائية والصراع العربي- الإسرائيلي- فيصل الرفوع السعودي .

٧ - ملف المياه، اللغم الرابع صحيفة القدس - وليد سرحان- بسام عويضة ٢٠٠٠/٦/٢٤ .

٨- المياه في فلسطين الموسوعة الفلسطينية -عادل عبد السلام ، المجلد الأول .

٩ -المياه في الأراضي الفلسطينية، مركز غزة للحقوق والقانون

١٠ ـ الاستهلاك المائي بين الإحصاءات الإسرائيلية وإحصاءات فلسطين ـ دائرة شئون المفاوضات١٩٩٦ .

١١ ـ الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية، وزارة شئون البيئة ٢٠٠٠ .

١٢ ـالتقرير السنوي الثالث لعام ١٩٩٩ ـ سلطة المياه الفلسطينية

١٣ إحصاءات المياه في الأراضي الفلسطينية ـالجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أبريل ٢٠٠٠ .

١٤ ـ المياه في الضفة الغربية ـ مركز التخطيط الفلسطيني سلسلة دراسات وتقارير العدد ٥٣ .

١٥ ـ تحويل إسرائيل مياه نهر الأردن ـحسن شعبان ـ صحيفة الحياة الجديدة

١٦ ـمركز التخطيط الفلسطيني: مشكلة المياه في فلسطين، سلسلة دراسات وتقارير، العدد ١، فبراير ١٩٩٥، ص ٤٧ـ٤٨ .

١٧ ـ منظمة التحرير الفلسطينية ـدائرة الثقافة: وثائق فلسطين، ١٩٨٧ .

١٨ ـالأطماع الإسرائيلية في المياه اللبنانية ـ غادة عطفت ناجي

١٩ ـ البعد المائي في التهديد الإسرائيلي للأمن القومي ـ السيد عليوة

٢٠ ـ المياه والسلام، وجهة نظر إسرائيلية ـ أليشع كالي ـترجمة رندة حيدر .

٢١ ـ المياه الصراع القادم في الشرق الأوسط ـ مجدي شندي .
٢٢ ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية ـ دراسة تحت عنوان رؤية حول الموارد المائية العربية في مطلع القرن ٢١ ـ جامعة الدول العربية.
٢٣ ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية ـ دراسة تحت عنوان تسعير المياه الدولية وأثره على المنطقة العربية ـ جامعة الدول العربية.
٢٤ ـ مشكلة المياه التي يشهدها العالم – عبد الله عمر خياط ـ المجلة العربية ـ العدد٢٧٤ ـ ذو القعدة ١٤٢٠هـ.
٢٥ ـ أبعاد الدور الإسرائيلي في أزمة المياه القادمة لمصر ـ د. رفعت سيد أحمد ـ العرب أون لاين ـ ٢٠٠٤/٠٨/٢٦م.
٢٦ ـ مؤامرة صهيونية لضم مصر لمنطقة الشرق الأوسط المائية ـ طارق تهامي ـ الوفد ـ ٢٢ أغسطس ٢٠٠٤م.
٢٧ –الأمن المائي العربي والخطر الصهيوني – سميرة عبدو المعاري – مجلة الدفاع – العدد ١١٧.
٢٨ – بعد الأرض إسرائيل تصادر مياه الفلسطينيين – قناة محيط – ١٢ يوليو ٢٠٠٠م.
٢٩ ـ اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم ـ د. محمود الأشرم مركز دراسات الوحدة العربية.

٣٠- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٠، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

٣١- البعد التنموي لأزمة المياه - د. نجيب عيسى مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ١٩٩٤.

٣٢- المياه العربية التحدي والاستجابة - د. عبد المالك التميمي: مركز دراسات الوحدة العربية. ١٩٩٩ .

٣٣- التصحر وتأثيره على الأمن الغذائي -محمد الخشن عالم الفكر عدد٣.

٣٤- أوراق اقتصادية، الاتحاد العام لغرف التجارة والزراعة والصناعة العربية ١٩٨٦.

٣٥- مجلة الدراسات الفلسطينية العدد رقم ١ -١٩٩٠.

٣٦- حرب المياه من الفرات الى النيل- د. نبيل السمان..

٣٧- تخطيط التنمية الزراعية في العالم العربي. منشورات مجلس الوحدة الإقتصادية العربية.

٣٨- التقرير الأقتصادي العربي الموحد- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ١٩٨٧.

٣٩- الأمن المائي العربي -حسن الشويكي - مجلة الوحدة العدد ٧٦ الرباط ١٩٩١.

٤٠- سياسة لبنان المائية -محمد فواز .
٤١- لبنان الواقع وحاجات التنميه ٠
٤٢- دوافع الأستثمار الفني والأداري -زياد الحجار- ورقة قدمت في حلقة دراسية حول المياه ١٩٩٢ في بيروت ٠
٤٣- النتائج الإجمالية للإحصاء الزراعي- وزارة الزراعة- منظمة الفاو بيروت سنة ٢٠٠٠
٤٤- التقرير الإقتصادي العربي ٢٠٠٢.-الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية.
٤٥- المشكلة المائية في إسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي الإسرائيلي -صبحي كحالة.
٤٦- إسرائيل والمشاريع المائية في فلسطين المحتلة -عطا الله أبو سيف- مجلة العلم والتكنولوجيا العدد ١٨١٧ -١٩٨٩.
٤٧- أزمة الثروة المائية في إسرائيل، أحمد هيبي - مجلة الدراسات الفلسطينية- العدد ٥ -١٩٩١
٤٨- المياه في المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية- شريف الموسى- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٩٧.
٤٩- إسرائيل الكبرى أسعد رزق -المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٣.
٥٠- أزمة المياه في المنطقة العربية -د. سامي مخيمر، خالد حجازي

عالم المعرفة، الكويت، العدد ٢٠٩.

٥١- د. عصام خليفة لبنان الحدود والمياه ١٩١٦-١٩٧٥ بيروت ١٩٩٦

٥٢- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، عدد سبتمبر.٢٠٠١

٥٣- مصر وأثيوبيا بين الماضى والحاضر والمستقبل – أسامة عبد الرحمن

٥٤-السياسة الإسرائيلية تجاه المياه والاستيطان في الجولان المحتل -حامد الحلبي

٥٥- نهر النيل... المخاطر الحالية والمستقبلية-- الدكتور محمد عاطف كشك

الفهرست

المقدمة..... ٣

الباب الأول

المياه والتنمية

- أهمية موضوع المياه وارتباطه بمشاريع التنمية ٧
- أرقام مائية ١٠
- مصادر المياه العربية ١٣
- توزيع الموارد المائية فى الوطن العربى ١٨
- استخدامات الموارد المائية فى الوطن العربى ٢٠
- موارد المياه وجذور الأزمة..... ٢٠
- نصيب العرب من المياه ٢٤
- الموقف المائى الإسرائيلى ٢٦

الباب الثانى

العرب والمخاطر المائية

- تاريخ الأطماع الإسرائيلية فى المياه العربية..... ٣٢
- ملامح أزمة مائية ٣٦
- جفاف أنهار وعطش دول..... ٣٩
- المياه العربية فى خطر ٤٣
- التصحر والجفاف..... ٤٥

- مخاوف مائية ودور صهيونى ٥٢
- مخاطر انفصال الجنوب السودانى ٥٤
- أهداف استراتيجية لإسرائيل فى أثيوبيا ٥٧
- أكثر من ٦٠ % من مصادر المياه العربية خارج حدودها ٦٢
- أزمة مائية حادة ٦٤

الباب الثالث

نهب المياه العربية

- إسرائيل تسرق المياه العربية ٦٩
- مشاريع النهب المائى ٨٠
- سدود فى المنابع الاستوائية ٨٤
- السعى لتسعير المياه ٨٩

الباب الرابع

إسرائيل وتهديد الأمن المائى العربى

- علاقة إسرائيل بدول حوض النيل ٩٣
- المخطط اللهصيونى والعلاقات مع أثيوبيا ٩٦
- علاقات مشبوهه مع دول المنبع ١٠٠
- الخطر الصهيونى فى حوض النيل ١٠٢
- دور إسرائيل فى إشعال الأزمة ١٠٦
- إيقاف مشروع قناة جونجلى ١٠٩

الباب الخامس

الأمن المائى العربى

- الأمن المائى ١١٧
- مستقبل المياه فى المنطقة ١٢٣
- عوامل تهديد الأمن المائى العربى ١٢٦
- كيف يمكن تحقيق الأمن المائى العربى ١٣٣
- خصخصة المياه ــهل تحل الأزمة ١٤١

الباب السادس

المياه والحرب

- حرب المياه السيناريو الأسوأ ١٤٦
- من أين تنطلق الرصاصة الأولى ؟ ١٤٨
- مصر هل تكون نقطة البداية لحروب الماء؟ ١٥٥
- هل تندلع الحرب بسبب المياه؟ ١٦٣

الباب السابع

جهود عربية للحفاظ على المياه

- محاولات مصرية ١٦٩
- تعزيز القدرات التفاوضية العربية ١٧١
- رفض التسويات السياسية وسراب الحلول ١٧٤
- توصيات الندوة العربية حول سرقة المياه العربية ١٧٥
- ممارسة سلطات الاحتلال لسرقة المياه ١٨٠

- مؤتمر دولى ١٨٣
- استراتيجية عربية للأمن المائى العربى ١٨٤
- خيارات مصر فى أزمة مياه النيل ١٨٨
- استغلال المياه الجوفية فى الصحراء الغربية ١٩١
المصادر والمراجع ١٩٣
الفهرست ١٩٩